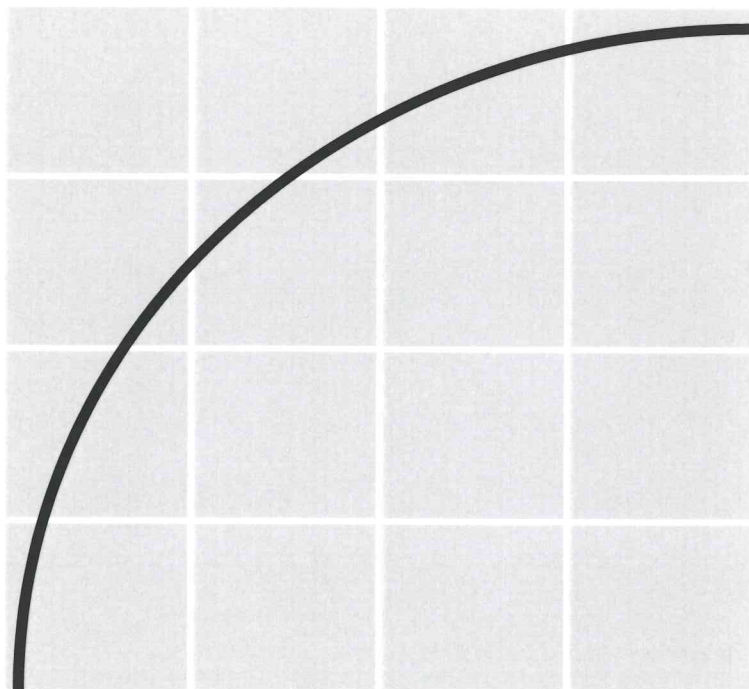


المراقب الاقتصادي والاجتماعي



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية

تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (المنسق العام: أروى أبو هشيش)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: شاكر صرصور)

المحرر: د. نعمان كنفاني

حقوق الطبع

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

© 2014 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: +972-2-2987053/4

فاكس: +972-2-2987055

بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

© 2014 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص.ب. 1647، رام الله

تلفون: +972-2-2982700

فاكس: +972-2-2982710

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2014 سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله

هاتف: +972-2-2409920

فاكس: +972-2-2409922

بريد إلكتروني: info@pma.ps

الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

للحصول على نسخ

الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم إعداد هذا التقرير بدعم مشكور من كل من:



صندوق الاستثمار الفلسطيني



الصندوق العربي للاماء الاقتصادي والاجتماعي

تقديم

يتم إصدار **المراقب الاقتصادي والاجتماعي** بالتعاون بين معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وسلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. والمراقب هو تقرير فصلي/ ربعي يتابع تطور المتغيرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة كل ثلاثة أشهر، ويتيح متابعتها ومقارنتها خلال تلك الفترات. من ناحية أخرى، ونظراً للطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي، فإن مقارنة الأداء الاقتصادي بين الفصول المتلاحقة لا تعكس دائماً نزعات تبدل حقيقية ذات دلالة. لذلك من المحبذ إجراء المقارنات بين الفصول المتناظرة في السنوات المختلفة. وهذا أيضاً ما تتيح السلاسل الاحصائية الربعية التي يوفرها **المراقب** فرصة القيام به.

يتناول هذا العدد من **المراقب الاقتصادي والاجتماعي** التطورات التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الثالث (تموز - أيلول) من العام 2013. ويتناول العدد تطور الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة (المالية العامة) وسوق العمل. كذلك يقدم العدد تحليلاً لمؤشرات أخرى تدل على مستوى النشاط الاقتصادي خلال الربع الثالث، مثل كميات الاسمنت المستوردة، وأعداد السيارات الجديدة المسجلة خلال الربع. ويلاحق المراقب أيضاً تطور الأسعار (معدل التضخم، أو تحولات القوة الشرائية بالشيكل) إلى جانب تحولات القوة الشرائية بالدولار والدينار خلال الربع الثالث من العام. ويوفر العدد تغطية شاملة للقطاع المصرفي، بما فيها مبالغ الايداعات والقروض وأرباح المصارف، إلى جانب حركة بيع وشراء الأسهم في البورصة. أخيراً، هناك عرض لموازن العلاقات الخارجية للاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الثالث 2013: الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وحركة رؤوس الأموال سواء كانت لأغراض الاستثمار أو الايداع.

يحتوي هذا العدد من **المراقب** أيضاً على عشرة صناديق تحليلية تعالج قضايا اقتصادية تمس، بشكل مباشر أو غير مباشر، الاقتصاد الفلسطيني.

نأمل أن يتابع **المراقب الاقتصادي والاجتماعي** تعزيز مكانته كمرجع موثوق ورزين لتغطية التحولات الربعية التي تطرأ على الاقتصاد الفلسطيني، وترسيخ دوره في دعم المعرفة الاقتصادية وإثارة النقاش المستنير والموثق حول قيود وفرص النمو في الأراضي الفلسطينية.

جهاد الوزير
محافظ سلطة النقد الفلسطينية

علا عوض
رئيس الجهاز المركزي
للإحصاء الفلسطيني

نبيل قسيس
مدير عام معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية

المحتويات

1	1- الناتج المحلي الإجمالي
4	صندوق 1: إعصار "اليكسا" وخسائر القطاع الزراعي
5	صندوق 2: اقتصاد زيت الزيتون في فلسطين
7	2- سوق العمل
7	1-2 القوى العاملة ونسبة المشاركة
10	2-2 البطالة
12	3-2 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد
13	4-2 الأجر وساعات العمل
14	صندوق 3: ستانلي فيشر: سوق العمل هو أكبر المخاطر على الاقتصاد الإسرائيلي
15	3- المالية العامة
16	1-3 الإيرادات والمنح
16	صندوق 4: موسمية الإيرادات الضريبية والسياسات الحكومية لزيادتها
19	2-3 النفقات العامة
20	3-3 الفائض/العجز المالي
21	4-3 تراكم المتأخرات
21	5-3 إيرادات المقاصة (أساس التزام)
22	6-3 الدين العام الحكومي
23	صندوق 5: مشروع قناة البحرين في حلة جديدة؟
24	4- القطاع المصرفي
28	1-4 مؤشرات أداء المصارف
30	2-4 متوسط أسعار الفائدة على الودائع والقروض
30	3-4 حركة المقاصة بين المصارف
31	4-4 الانتشار المصرفي
31	5-4 مؤسسات الإقراض المتخصصة
34	صندوق 6: الاجور متعادلة في القطاع المنظم وغير المنظم في الأراضي الفلسطينية!
35	5- مؤشرات الاستثمار
35	1-5 تسجيل الشركات
37	2-5 رخص الأبنية في فلسطين
38	3-5 استيراد الإسمنت
38	4-5 تسجيل السيارات
39	5-5 النشاط الفندقي
39	صندوق 7: كهرباء غزة: قصور مزمن وأزمات دورية حادة

41	صندوق 8: فلسطين تحتل المرتبة 138 بين 189 دولة في "سهولة ممارسة الأعمال"
44	6- الأسعار والقوة الشرائية
44	1-6 أسعار المستهلك
45	2-6 أسعار المنتج والجملة
46	3-6 أسعار تكاليف البناء والطرق
46	4-6 الأسعار والقوة الشرائية
47	صندوق 9: مسح واقع الفساد وانتشاره في فلسطين: 93% يعتقدون بوجود الوساطة ولكن 3% فقط استخدموها
48	7- التجارة الخارجية
48	1-7 الميزان التجاري
49	2-7 ميزان المدفوعات
50	3-7 الأرصدة والاستثمارات الدولية والدين الخارجي 2012
52	صندوق 10: العوامل الخارجية هي الأهم في تفسير نمو الاقتصاد الإسرائيلي
54	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة* للأعوام 2000 - 2012

الملخص التنفيذي

تحقيق فائض في رصيد الموازنة بعد المنح والمساعدات بلغ حوالي 627 مليون شيكل على الأساس النقدي. ولكن الحساب على أساس الالتزام يدل على استمرار العجز الكلي في الموازنة، حتى بعد المنح والمساعدات، والذي بلغ 217 مليون شيكل في الربع الثالث.

القطاع المصرفي: ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الثالث من العام 2013 بنسبة 3.4% مقارنة مع الربع السابق من نفس العام، وبنسبة 15% مقارنة مع الربع المناظر، ليبلغ نحو 4,404 مليون دولار. شكلت تسهيلات القروض النسبة الأكبر من إجمالي التسهيلات المباشرة (71%). وقد هيمنت القروض الاستهلاكية على الحصة الأكبر من التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص بنسبة 29% وبقيمة 876 مليون دولار. كذلك، ارتفعت ودائع الجمهور بنسبة 4.5% نهاية الربع الثالث من العام 2013 مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 8,181.3 مليون دولار. وقد بلغ صافي دخل (أرباح) المصارف المرخصة في فلسطين 40.2 مليون دولار نهاية الربع الثالث مقارنة بنحو 32.4 مليون دولار في الربع السابق، وهو ما يشكل نمواً بمقدار 24%.

بورصة فلسطين: بلغ عدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2013 نحو 43.9 مليون سهم، وهذا نفس العدد تقريباً في الربع السابق (43.7 مليون سهم). في المقابل، انخفضت قيمة الأسهم المتداولة بنحو 18% خلال نفس الفترة لتبلغ نحو 65.6 مليون دولار. أما بالنسبة لمؤشر القدس فقد تقدم بمقدار 17.64 نقطة عن إغلاق الربع السابق، وبمقدار 24.4 نقطة عن إغلاق الربع المناظر من العام 2012.

مؤشرات الاستثمار: يلاحق "المراقب" ظروف الاستثمار في الأراضي الفلسطينية عبر أربعة مؤشرات، هي:

✧ **تسجيل الشركات:** بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثالث 302 شركة، وهذا يشكل انخفاضاً بمقدار 92 شركة مقارنة مع الربع السابق، وارتفاعاً بمقدار 17 شركة مقارنة مع الربع

الناتج المحلي الإجمالي: بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 1,752 مليون دولار خلال الربع الثالث 2013، مسجلاً تراجعاً بنسبة 1.3% مقارنة مع الربع الذي سبقه، وارتفاعاً بنسبة 2.6% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012. من جهة أخرى، انخفضت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث 2013 بمقدار 2% مقارنة مع الربع الثاني وبمقدار 0.4% مقارنة مع الربع المناظر. أما بالنسبة للإنفاق فبلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الثالث 2013 نحو 2,217 مليون دولار، أو ما يعادل 126% من الناتج المحلي الإجمالي.

سوق العمل: انخفض عدد العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة من 900 ألف في الربع الثاني 2013 إلى 886 ألف في الربع الثالث 2013. توزع العاملون حسب مكان العمل على 57.8% في الضفة الغربية و30.5% في قطاع غزة، و11.7% في إسرائيل والمستوطنات. وارتفع معدل البطالة في فلسطين من 20.6% خلال الربع الثاني 2013 ليصل إلى 23.7% في الربع الثالث 2013. من جهة أخرى، انخفض متوسط الأجر اليومي للعاملين بحوالي 6.6% في القطاع ليصل إلى 59.3 شيكل في الربع الثالث 2013 مقارنة مع الربع الثاني، في حين ظل على حاله تقريباً في الضفة (88.3 شيكل). بالمقابل ارتفع متوسط الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات بنحو 3.8% ووصل إلى 179 شيكل تقريباً.

المالية العامة: شهد إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) ارتفاعاً بنحو 36.7% في الربع الثالث من العام 2013 مقارنة مع الربع السابق. ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع المنح المقدمة لدعم الموازنة لتبلغ ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في الربع السابق من العام. كذلك، شهد إجمالي النفقات العامة ارتفاعاً بنحو 3.4% خلال نفس الفترة، نتيجة لارتفاع نفقات الأجور وغير الأجور. ونظراً لعدم زيادة الإيرادات المحلية بنفس النسبة ارتفع العجز الجاري (قبل المنح والمساعدات) ليصل إلى 736 مليون شيكل، أو ما يعادل 7% من الناتج المحلي الإجمالي. بالمقابل، أدى الارتفاع الكبير في المساعدات الدولية في هذا الربع إلى

الأراضي الفلسطينية بنحو 2.2% خلال الربع الثالث 2013 مقارنة بالربع السابق. وهذا يعادل نفس التراجع في القوة الشرائية للدينار أيضاً نظراً لثبات سعر الصرف بين الدولار والدينار الأردني.

الميزان التجاري وميزان المدفوعات: بلغ عجز الميزان التجاري للسلع المرصودة 985 مليون دولار خلال الربع الثالث من العام 2013. أما عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فقد بلغ نحو 299 مليون دولار خلال الربع الثالث من العام 2013، ويمثل هذا 9.8% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. انخفض العجز في الحساب الجاري في الربع الثالث بشكل ملحوظ عن الربع السابق بمقدار 296.8 مليون دولار، وبنسبة أكبر مقارنة بالربع المناظر. ويعزى هذا إلى الارتفاع الملحوظ في ميزان التحويلات الجارية، وبشكل أساسي إلى زيادة التحويلات المقبوضة من الخارج لصالح الحكومة (معظمها من مساعدات الدول المانحة). كذلك طرأت زيادة على ميزان الدخل بلغت نحو 30 مليون دولار خلال الربع الثالث، جاء معظمها من الارتفاع في دخل العمال الفلسطينيين في الخارج، والذي وصل إلى 337.7 مليون دولار.

الأرصدة الدولية والدين الخارجي 2012: تشير النتائج الأولية إلى أن صافي الاستثمار والأرصدة الدولية لفلسطين عام 2012 بلغت حوالي 667 مليون دولار. بلغ إجمالي الأصول المستثمرة في الخارج 5,262 مليون دولار. وقد شكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج منها 4.4%. بالمقابل، بلغ إجمالي الخصوم الأجنبية في فلسطين حوالي 4,595 مليون دولار شكل الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين 50.8% منها. أما إجمالي رصيد الدين الخارجي في فلسطين فلقد بلغ حوالي 1,601 مليون دولار، شكل الدين على قطاع الحكومة العامة 68.5% منها، والدين على قطاع البنوك 27.7%.

مواضيع الصناديق: يحتوي هذا العدد من المراقب على 10 صناديق تناقش وتعرض مواضيعاً مختلفة:

إعصار "اليكسا" وخسائر القطاع الزراعي: يستعرض هذا الصندوق تقريراً أعده مكتب منظمة الأغذية والزراعة الدولية حول الخسائر التي تكبدها القطاع الزراعي الفلسطيني نتيجة

المناظر من العام 2012. وقد بلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الثالث من العام 2013 حوالي 130 مليون دينار أردني.

✦ **رخص الأبنية واستيراد الاسمنت:** انخفض عدد رخص البناء في الأراضي الفلسطينية بمقدار 11.3% خلال الربع الثالث من العام 2013 مقارنة بالربع الثاني من العام 2013. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) خلال الربع الثالث من العام 2013 ليصل إلى 4,582 وحدة سكنية. من جهة أخرى، انخفضت كمية الاسمنت المستورد إلى غزة إلى 13 ألف طن خلال الربع الثالث من العام 2013 مقارنة مع 13.1 ألف طن خلال الربع المناظر من العام 2012. وفي الضفة الغربية ارتفعت كمية الاسمنت المستورد إلى 327.5 ألف طن خلال الربع الثالث من العام 2013 مقارنة مع 292.4 ألف طن خلال الربع المناظر من العام 2012.

✦ **تسجيل السيارات:** بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سُجلت لأول مرة في الضفة الغربية 4,000 سيارة خلال الربع الثالث من العام 2013. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 3% مقارنة مع الربع الثاني من العام 2013 وارتفاعاً بنحو 22% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012.

✦ **النشاط الفندقية:** بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 111 فندقاً في نهاية الربع الثالث من العام 2013 مقارنة مع 107 فنادق في نهاية الربع الثاني من العام 2013. وقد بلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الثالث 2013 نحو 135.8 ألف نزلياً، أقاموا نحو 321 ألف ليلة مبيت. وبالمقارنة مع الربع الثالث من العام 2012 انخفض عدد النزلاء بنسبة 7.3%.

الأسعار والقوة الشرائية: سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً خلال الربع الثالث من العام 2013 بنسبة 0.93% مقارنة بالربع الثاني من العام 2013. كذلك، سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 1.5% خلال نفس الفترة. من ناحية أخرى، تراجعت القوة الشرائية للدولار في

العريضة لثلاث مبادرات. يستعرض هذا الصندوق الخطوط العامة لهذه المذكرة ويناقش علاقتها بمشروع "قناة البحرين" السابق، حيث تضاربت المعلومات حول ما إذا كان هذا مشروعاً جديداً أم خطوة أولى ومقدمة للمشروع القديم الذي واجه معارضة قوية من أوساط مختلفة.

الأجور متعادلة في القطاع المنظم وغير المنظم في الأراضي الفلسطينية! يُلخص هذا الصندوق نتائج دراسة صدرت حديثاً عن معهد ماس تتناول القطاع غير المنظم. تعرّف الدراسة القطاع غير المنظم بأنه القطاع الذي لا تقوم مؤسساته/ منشأته بدفع ضرائب والتي تقوم بالإنتاج التجاري. وتشير الدراسة إلى كبر حجم هذا القطاع في الأراضي الفلسطينية. كذلك تشير الدراسة إلى وجود فوارق من جهة وتشابه من جهة أخرى بين القطاعين المنظم وغير المنظم. إذ على الرغم من أن العاملين في القطاع غير المنظم أقل تعليمياً من العاملين في القطاع المنظم إلا أن نسبة الحاصلين على تعليم ثانوي أو أعلى بين العاملين في القطاع غير المنظم تبلغ 31% وهي نسبة عالية وليست بعيدة كثيراً عن نسبتهم في القطاع المنظم (45%). ومن النتائج الملفتة للنظر التي توصلت لها الدراسة عدم وجود فوارق بين أجور عمال القطاع المنظم وغير المنظم عند تحديد الاختلاف في خصائص العمال (مثل التعليم، الخبرة ومكان الإقامة وغيرها)، على عكس ما هو عليه الأمر في الدول المختلفة.

كهرباء غزة: قصور مزمن وأزمات حادة دورية: يتناول هذا الصندوق أزمة الكهرباء التي اندلعت في قطاع غزة مجدداً في مطلع شهر تشرين الأول الماضي، والتي نجم عنها مشاكل جدية هددت القطاع الصحي والتعليمي والحياة اليومية للسكان. ويشير الصندوق إلى أن أزمة الكهرباء في قطاع غزة ليست جديدة بل هي مشكلة مزمنة، وتعود إلى أسباب بنيوية، وأسباب سياسية، وأسباب تجارية، بالإضافة إلى أسباب اقتصادية. يستعرض الصندوق ببعض التفصيل محاولات الحل التي تمت أو اقترحت من أجل تخفيف الأزمة والمشاكل التي اعترضتها. كما يؤكد على أن ما تم حتى الآن ليس سوى إجراءات تسكينية لا ترقى إلى أن تكون حلاً على المدى الطويل، ولا حتى على المدى المتوسط.

المنخفض الجوي "أليكسا" الذي اجتاحت المنطقة في مطلع شهر كانون الأول 2013. قدّر التقرير إجمالي الخسائر التي أصابت القطاع الزراعي نتيجة هذا المنخفض بنحو 69 مليون دولار، 23 مليون دولار خسائر من التدمير الذي أصاب ثروات القطاع و46 مليون دولار خسائر الإنتاج والمنتجات.

اقتصاد زيت الزيتون في فلسطين: يستعرض هذا الصندوق أهم النتائج التي جاءت في تقريرين صادرين عن مؤسسة أوكسفام في الأعوام 2010 و2013، يتناولان واقع قطاع زيت الزيتون في فلسطين. تدل المعلومات المتاحة أن ما يقارب 51% من مساحة الأراضي الزراعية في فلسطين مزروعة بأشجار زيتون. وتصل القيمة المضافة لقطاع الزيتون 5.4 مليون دولار سنوياً. كذلك يساهم القطاع بنحو 100 مليون دولار أو 25% من الدخل الزراعي في فلسطين.

ستانلي فيشر: سوق العمل هو أكبر المخاطر على الاقتصاد الإسرائيلي: يتناول هذا الصندوق بشكل موجز أهم ما جاء في محاضرة ألقاها الاقتصادي البارز ستانلي فيشر (الحاكم السابق لبنك إسرائيل ونائب حاكم المصرف الفيدرالي الأمريكي حالياً) عن آفاق الاقتصاد الإسرائيلي. امتدح فيشر في هذه المحاضرة أداء الاقتصاد الإسرائيلي، إلا أنه حذر من الخطر الديمغرافي الذي سيكون له بالغ الأثر على الاقتصاد في السنوات القادمة. كذلك، حذر فيشر من تدني الإنجازات في النظام التعليمي الإسرائيلي، وتدني موقع إسرائيل في اختبارات جودة التعليم الدولية.

موسمية الإيرادات الضريبية والسياسات الحكومية لزيادتها: يتناول هذا الصندوق، بشكل موجز، مسألة موسمية الإيرادات الضريبية في الأراضي الفلسطينية، إذا لا تتوزع هذه الإيرادات بشكل منتظم على امتداد أشهر السنة. كذلك يشير الصندوق إلى مسألة تدني مساهمة الضرائب في إجمالي الإيرادات العامة المحلية، وفي هذا السياق يتناول الصندوق الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل زيادة الإيرادات الضريبية عبر رفع كفاءة التحصيل وتوسيع الوعاء الضريبي.

مشروع قناة البحرين في حلة جديدة؟: وقعت الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية في 9 كانون أول 2013 مذكرة تفاهم لتقاسم المياه. وتتضمن هذه المذكرة على الخطوط

فلسطين تحتل المرتبة 138 بين 189 دولة في "سهولة ممارسة الأعمال": يتناول هذا الصندوق تقرير "سهولة ممارسة الأعمال" الذي يصدر عن البنك الدولي سنوياً وهو تقرير يغطي أحوال ممارسة الأعمال في العديد من الدول في أنحاء العالم. ويهدف الصندوق بشكل أساسي إلى تناول مبررات قياس "سهولة ممارسة الأعمال"، وإلى توضيح المنهجية التي يستخدمها التقرير لتصنيف الدول تنازلياً على هذا المؤشر. قفزت فلسطين 7 خطوات إلى الأمام في تقرير العام 2014 مقارنة بالعام السابق عليه. وجاء هذا التقدم على الرغم من أن موقع فلسطين في 5 من أصل المؤشرات العشرة قد تراجع بين الدول. ويذكر أن هذا التراجع ناتج عن تقدم الدول الأخرى في هذه المجالات فيما بقي الوضع على حاله بالنسبة لفلسطين. في المقابل حققت فلسطين تقدماً مرموقاً (39 مركز) على مؤشر "البدء بالمشروع". ويعود السبب وراء ذلك التقدم إلى إلغاء الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتسجيل الشركات.

مسح واقع الفساد وانتشاره في فلسطين: 93% يعتقدون بوجود الوساطة ولكن 3% فقط استخدموها: يستعرض هذا الصندوق نتائج مسح واقع الفساد في الأراضي الفلسطينية الذي أجراه مؤخراً الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. يتكون المسح من جزأين: الأول يستطلع تصورات الأفراد والأسر لواقع الفساد وانتشاره، والآخر يستطلع تصورات الموظفين العموميين. تشير نتائج المسح الأول أن الغالبية لديهم صورة "غير دقيقة" لماهية الفساد حسب التعريف

القانوني للفساد. ومن بين النتائج أيضاً، أشار 93% من المبحوثين أن الوساطة والمحسوبية موجودة في القطاع العام مقابل 86% أشاروا إلى وجودها في القطاع الخاص والقطاع المنظمات غير الحكومية. ومن النتائج الملفتة في كلا المسحين وجود فجوة واسعة بين تصورات الأفراد عن وجود الفساد في الأراضي الفلسطينية وبين خبراتهم الشخصية والعملية، وهي ملاحظة أكدت عليها أبحاث سابقة للبنك الدولي أيضاً. على سبيل المثال، في حين قال 93% من المبحوثين أن هناك واسطة في القطاع العام، إلا أن 20% فقط قالوا أنهم تعرضوا فعلاً لفعل فساد أو كانوا شهوداً عليه خلال العامين الماضيين.

العوامل الخارجية هي الأهم في تفسير نمو الاقتصاد الإسرائيلي: يتناول هذا الصندوق دراسة صادرة عن مركز الأبحاث في بنك إسرائيل بعنوان "فترات النمو المستمر وأداء السياسة الاقتصادية الكلية في إسرائيل". تهدف الدراسة إلى تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الإسرائيلي خلال الفترة 1960-2006 وذلك للإجابة على سؤال أساسي: هل كانت تحولات النمو التي شهدتها الاقتصاد خلال فترات معينة نتيجة لعوامل خارجية المنشأ (exogenous) لا سيطرة للسياسة الاقتصادية عليها أم نتيجة لصواب السياسات الاقتصادية الكلية (الماكرو) التي طبقتها الحكومة؟ وتتوصل الدراسة إلى أن العوامل البرانية الخارجية، هي التي حكمت أداء الاقتصاد الإسرائيلي. في حين كان دور العوامل السياسية، مثل الإدارة الاقتصادية الكلية والاستثمار العام

1- الناتج المحلي الإجمالي

نمو الناتج المحلي

الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بنحو 2.6% في الربع الثالث 2013 مقارنة بالربع الثالث 2012. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وهي تعادل تقريباً معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه معدل نمو السكان) في الربع الثالث 2013 انخفاضاً بمقدار 2% مقارنة بالربع الثاني من العام 2013، وانخفاضاً بنسبة 0.4% مقارنة بالربع المناظر من العام 2012 (أنظر الجدول 1-1).

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفاضاً خلال الربع الثالث من العام 2013 بنسبة 1.3% مقارنة بالربع الثاني من العام 2013. وجاء هذا حصراً من انخفاض الناتج المحلي في قطاع غزة بمعدل 4.7%. ونظراً لأن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بقوة بالتحويلات الموسمية يحبذ الاقتصاديون أن تتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الفصول المتناظرة وليس بين الفصول المتلاحقة. وعلى أرضية هذه التوصية نجد أن

جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)*

المؤشر	2012				2013		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	1,601.7	1,754.5	1,707.9	1,733.2	1,644.8	1,775.4	1,752.3
- الضفة الغربية*	1,187.8	1,283.8	1,256.1	1,302.8	1,180.4	1,288.1	1,287.8
- قطاع غزة	413.9	470.7	451.8	430.4	464.4	487.3	464.5
ن.م.ج للفرد (دولار)	400.2	435.2	420.4	423.5	398.9	427.4	418.7
- الضفة الغربية*	499.4	536.1	521.0	536.8	483.1	523.6	520.0
- قطاع غزة	255.0	287.5	273.6	258.4	276.4	287.6	271.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

جميع البيانات أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

بنية الناتج المحلي

والتخزين بمقدار 16.7%. بالمقابل فإن حصة قطاع الزراعة انخفضت في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 4.7%، في حين انخفضت مساهمة قطاع الإنشاءات بنحو 4.1%. عدا ذلك ظلت بنية الناتج المحلي الإجمالي على حالها.

أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الثالث 2013 والربع المناظر من العام 2012 فيمكن استخلاص الملاحظات التالية (أنظر الجدول 2-1): ارتفاع حصة الصناعة التحويلية بمقدار 10%، وارتفاع حصة النقل

جدول 2-1: التوزيع المنوي لمساهمات الأنشطة

في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

النشاط الاقتصادي	2012				2013		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	4.4	5.1	4.3	5.7	3.9	4.4	4.1
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	11.8	11.8	12.1	11.9	12.3	13.0	13.4
- التعدين واستغلال المحاجر	0.8	0.7	0.7	0.6	0.6	0.8	0.8
- الصناعات التحويلية	9.4	9.6	9.8	9.9	9.9	10.7	10.7
- إمدادات الكهرباء والغاز والتكييف	1.5	1.4	1.5	1.3	1.6	1.4	1.7
- إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.1	0.2

2013			2012				النشاط الاقتصادي
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
13.9	16.4	15.8	13.1	14.5	15.6	12.9	الإنشاءات
14.0	13.1	13.1	13.7	13.9	14.0	14.4	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية
2.1	2.1	1.9	1.6	1.8	1.9	2.0	النقل والتخزين
3.4	3.3	3.5	3.3	3.2	3.1	3.3	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
6.5	6.3	6.5	6.8	7.1	6.7	7.0	المعلومات والاتصالات
19.8	19.9	19.7	21.6	18.9	19.1	20.6	الخدمات
0.7	0.8	0.6	0.7	0.7	0.7	0.6	- أنشطة خدمات الإقامة والطعام
4.0	3.9	3.6	4.6	4.0	3.6	4.3	- الأنشطة العقارية والإيجارية
0.8	1.0	1.1	1.3	0.9	1.0	1.1	- الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
0.9	0.6	0.6	0.5	0.7	0.5	0.6	- أنشطة الخدمات الإدارية والمساندة
7.8	7.9	8.0	8.4	7.1	7.8	8.0	- التعليم
3.7	3.7	3.9	4.0	3.3	3.5	3.7	- الصحة والعمل الاجتماعي
0.3	0.3	0.3	0.5	0.6	0.5	0.6	- الفنون والترفيه والتسلية
1.6	1.7	1.6	1.6	1.6	1.5	1.7	- أنشطة الخدمات الأخرى
11.5	11.4	12.4	11.6	12.2	11.6	12.1	الإدارة العامة والدفاع
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	الخدمات المنزلية
-2.6	-2.6	-2.7	-2.5	-2.4	-2.3	-2.5	خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
6.7	5.9	6.2	6.2	6.1	5.3	6.0	الرسوم الجمركية
7.1	6.7	7.3	6.9	8.2	8.0	7.9	صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
100	100	100	100	100	100	100	المجموع (%)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

جميع البيانات أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

الإنفاق على الناتج المحلي

يعرض الجدول 1-3 قيمة الإنفاق على البنود الرئيسية
المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال أرباع العام 2012
والأرباع الثلاثة الأولى من العام 2013. وتجدر الملاحظة أن
الجدول يعبر عن المتطابقة الأساسية في الحسابات القومية:

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

والأرقام بالنسبة للربع الثالث من العام 2013 بمليار الدولارات هي:

مليون دولار	
1,678	الاستهلاك الخاص والمؤسسي
538	الاستهلاك الحكومي
239	الاستثمار (تكوين رأسمالي إجمالي)
314	الصادرات
(1,018)	الواردات (-)
1,752	الناتج المحلي الإجمالي

جدول 1-3: الناتج المحلي الإجمالي حسب أنماط الإنفاق في فلسطين*
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

القيمة بالمليون دولار							فئة الاستخدام
2013			2012				
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
2,216.8	2,225.0	2,060.4	2,162.0	2,223.0	2,213.6	2,125.5	الإففاق الاستهلاكي النهائي
1,630.3	1,657.9	1,534.4	1,552.0	1,679.7	1,602.6	1,602.5	الإففاق الاستهلاكي النهائي للأسر
538.7	525.0	485.7	535.0	486.1	541.9	464.1	الإففاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
47.8	42.1	40.3	75.0	57.2	69.1	58.9	الإففاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر
239.1	262.0	231.2	279.7	264.9	297.4	232.0	التكوين الرأسمالي الإجمالي
310.1	360.6	299.4	332.6	341.6	386.1	292.7	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
251.3	298.6	243.1	276.1	282.0	325.1	237.6	- المباني
58.8	62.0	56.3	56.5	59.6	61.0	55.1	- غير المباني
-71.0	-98.4	-68.2	-52.9	-76.7	-88.7	-60.7	التغير في المخزون
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	صافي الممتلكات القيمة
-703.6	-711.8	-646.8	-708.5	-780.0	-756.5	-755.8	صافي الصادرات من السلع والخدمات
314.4	339.2	316.2	284.2	279.5	302.9	223.7	الصادرات
244.0	264.3	244.2	199.9	193.1	222.1	145.4	- السلع
70.4	74.9	72.0	84.3	86.4	80.8	78.3	- الخدمات
1,018.0	1,051.0	963.0	992.7	1,059.5	1,059.4	979.5	الواردات
892.8	918.1	838.3	857.4	919.1	916.8	846.6	- السلع
125.2	132.9	124.7	135.3	140.4	142.6	132.9	- الخدمات
1,752.3	1,775.4	1,644.8	1,733.2	1,707.9	1,754.5	1,601.7	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

جميع البيانات أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

أما الإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير الهادفة للربح فقد انخفض بنحو 16.4% خلال نفس الفترة.

✧ انخفاض إجمالي التكوين الرأسمالي بنحو 9.7% بين الربعين الثالث من العام 2013 والثالث 2012. كذلك هبط الاستثمار بمقدار 8.8% في الربع الثالث 2013 مقارنة بالربع السابق عليه.

✧ ارتفاع الصادرات من السلع والخدمات بين الربعين الثالث من العام 2013 والثالث 2012 بنسبة 12.5%.

✧ انخفاض الواردات من السلع والخدمات بين الربعين الثالث من العام 2013 والثالث 2012 بمقدار 3.9%.

تقود قراءة الجدول 1-3 إلى مجموعة من الملاحظات:

- ✧ إن الإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين يزيد على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 26.5% في الربع الثالث من العام 2013. توزع الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الثالث من العام 2013 بين 73.5% للإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، و24.3% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، و2.2% للإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح والتي تخدم الأسر.
- ✧ انخفاض الاستهلاك النهائي للأسر بمقدار 2.9% بين الربعين الثالث من العام 2013 والثالث 2012، مقابل ارتفاع بنحو 10.8% في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي.

صندوق 1: إعصار "اليكسا" وخسائر القطاع الزراعي

في الأيام الأربعة بين 11 و14 كانون الأول 2013 اجتاحت إعصار "اليكسا" الأراضي الفلسطينية جالباً معه ثلوجاً كثيفة في الضفة الغربية وأمطاراً غزيرة في قطاع غزة. بلغت كمية الأمطار التي هبطت في الضفة الغربية في تلك الأيام الأربعة 270 ملم، وهذا يعادل ما بين 15-56% من معدل الأمطار السنوي. أما في القطاع فإن ما هبط في الأيام الأربعة بلغ 256 ملم، أو ما بين 33-61% من المعدل السنوي. وترافق مع هبوط الأمطار والثلوج رياح عاتية بلغت سرعتها 80 كم في الساعة، وغطت الثلوج 41% من مساحة الضفة الغربية، وبشكل خاص محافظات الخليل ورام الله ونابلس.

أدى هذا الظرف المناخي الاستثنائي، الذي لم تشهد المنطقة مثيلاً له منذ العام 1953، إلى خسائر فادحة في القطاع الزراعي الضعيف والمقتل بالأعباء أصلاً في كل من الضفة والقطاع. ولقد قام مكتب منظمة الأغذية والزراعة الدولية بتقدير هذه الخسائر في تقرير تم نشره في مطلع العام الحالي¹.

قسم التقرير الخسائر الزراعية التي نتجت من الإعصار إلى ثلاثة أنواع:

- ✧ خسائر من التدمير الذي أصاب المنشآت (مثل البيوت البلاستيكية والحظائر والمكائن وتجهيزات الري، والحيوانات والأسمدة والمحاصيل المخزنة والأشجار)
- ✧ الخسائر الاقتصادية المتولدة من فقدان الدخل الذي كان يمكن أن يتحقق على امتداد العام نتيجة تدمير البيوت البلاستيكية والأشجار المثمرة ونفوق الحيوانات، بالإضافة إلى الخسائر الناتجة عن انخفاض الإنتاجية الزراعية.
- ✧ الأثر الاقتصادي العام (الماكرو). ويتمثل هذا في انحدار القيمة المضافة للقطاع الزراعي بشكل عام، إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخسارة فرص العمل والتشغيل في القطاع بسبب الإعصار.

فقر التقرير إجمالي الخسائر التي أصابت القطاع الزراعي نتيجة الإعصار بنحو 69 مليون دولار. ويتوزع هذا المبلغ بين 23 مليون دولار خسائر من التدمير الذي أصاب ثروات القطاع و46 مليون دولار خسائر الإنتاج والمنتجات. وذكر التقرير أن القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي سوف تنخفض بمقدار 6% (7% في الضفة و5% في غزة). كما نوّه التقرير إلى الارتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار بعض المواد والمنتجات الغذائية (خصوصاً البندورة والخيار والدجاج والبيض) إثر اندلاع الإعصار في كل من أسواق الضفة والقطاع.

ولقد قامت منظمة الأغذية والزراعة، إلى جانب المنظمات الدولية الأخرى العاملة في مجال الأمن الغذائي، وبالتعاون مع وزارة الزراعة بتصميم برنامج مساعدات للقطاع الزراعي الفلسطيني يشتمل على أولويتين، وهما إنقاذ الثروة الحيوانية عبر دعم إعادة تشييد الحظائر وإعادة تأهيل البيوت البلاستيكية للحيلولة دون الخسارة الكلية للموسم. وذكر التقرير أن المنظمات العاملة في حقل الأمن الغذائي في الضفة والقطاع حولت مبلغ 1.5 مليون دولار من ميزانياتها المتاحة إلى برنامج الإنقاذ هذا. كما قدمت هذه المنظمات طلبات إلى الهيئات الدولية للحصول على 3.3 مليون دولار، وهو المبلغ الإضافي اللازم لتمويل برنامج الإنقاذ الطارئ.

¹ FAO: "Winter Storm Alexa Damage Assessment and Response. West Bank and Gaza Strip", 14 January 2014.
http://www.ldf.ps/documentsShow.aspx?ATT_ID=8001

صندوق 2: اقتصاد زيت الزيتون في فلسطين

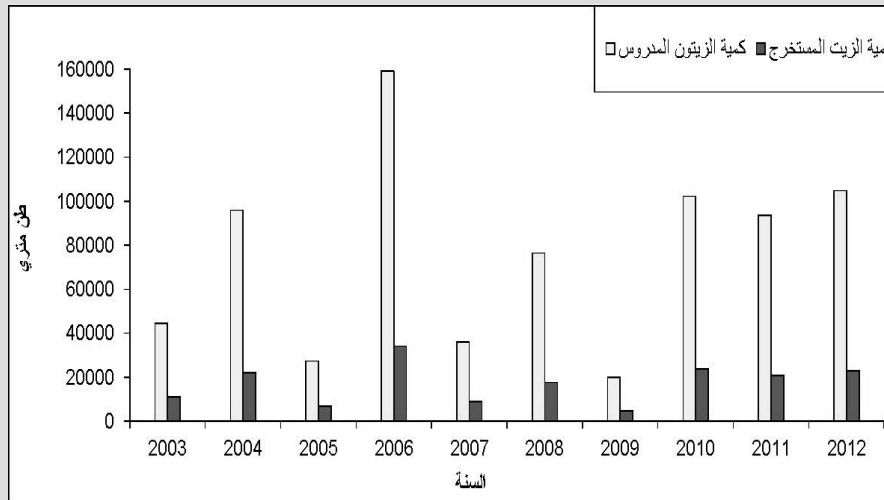
أصدرت مؤسسة "اوكسفام" في تشرين أول 2013 تقريراً بعنوان "صناعة زيت الزيتون في الأراضي الفلسطينية المحتلة"²، وكانت المؤسسة ذاتها قد أصدرت في عام 2010 تقريراً آخرًا بعنوان "الطريق إلى زراعة الزيتون: تحدي تنمية اقتصاد زيت الزيتون في الضفة الغربية"³. يتناول التقريران واقع قطاع زيت الزيتون في فلسطين، وأهمية القطاع والتحديات التي تحول دون تنميته، والسبل المتاحة لمواجهة هذه التحديات. يسلط هذا الصندوق الضوء على أهم النتائج وأحدث الأرقام التي صدرت في كلا التقريرين.

تستحوذ زراعة الزيتون في فلسطين على أهمية زراعية كبيرة، إذ أن ما يقارب 51% من مساحة الأراضي الزراعية في فلسطين مزروعة بأشجار زيتون (نحو ثمانية ملايين شجرة زيتون). ويعتبر قطاع زيت الزيتون من القطاعات الهامة للاقتصاد الفلسطيني وتصل القيمة المضافة له 5.4 مليون دولار سنوياً. كذلك يساهم القطاع بنحو 100 مليون دولار أو 25% من الدخل الزراعي في فلسطين، ويمثل مصدر دخل أساسي لحوالي 100 ألف عائلة فلسطينية. كذلك فإن قطاع زيت الزيتون يساهم في توفير فرص عمل كبيرة خاصة في مواسم قطف الزيتون.

كمية الزيت المدروس

يعاني إنتاج الزيت في فلسطين من مشكلة تنذبذبات الإنتاج من موسم لآخر. فهناك مواسم يكون الإنتاج فيها وثيراً (سنة ماسية) ومواسم أخرى يكون الإنتاج فيها ضعيفاً (سنة شلتونية). يصل الإنتاج في الموسم الجيد إلى نحو 34,000 طن مقابل 5,000 طن في موسم الإنتاج "الشلتوني". وفي مواسم الإنتاج الوفيرة يشكل قطاع زيت الزيتون 15%-19% من قيمة الإنتاج الزراعي. ويبين الشكل التالي كمية الزيتون وزيت الزيتون التي تم إنتاجها في الأراضي الفلسطينية خلال 2003-2012.

شكل 1: كمية الزيتون المدروس، والزيت المستخرج خلال السنوات 2003-2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2012، مسح معاصر الزيتون 2011. رام الله - فلسطين.

السوق المحلي هو المستهلك الأكبر لزيت الزيتون الفلسطيني، نحو 12,000 طن سنوياً. هذا على الرغم من أن متوسط استهلاك الفرد الفلسطيني من زيت الزيتون هبط من 10 كغم إلى 4 كغم في السنة خلال الـ 25 سنة الماضية، ويرجع هذا الانخفاض لأسباب عدة أهمها الاستهلاك المتزايد للزيوت المستوردة من الخارج. ويحدث هذا بشكل خاص في مواسم الإنتاج الضعيف، حين ترتفع أسعار زيت الزيتون بشكل ملحوظ مما يدفع المستهلكين إلى التوجه نحو الزيوت الأقل سعراً كزيت الذرة وعباد الشمس.

² The Olive Industry in the Occupied Palestine Territory the Food Security Sector (2013): http://www.lidf.ps/documentsShow.aspx?ATT_ID=7780, Oxfam, October.

³ The Road to Olive Farming (2010): <http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/the-road-to-olive-farming-challenge-to-developing-the-economy-of-olive-oil-in-t-115032>, Oxfam, October.

صادرات وواردات فلسطين من زيت الزيتون 2008-2011

بلغت قيمة الصادرات الفلسطينية من زيت الزيتون خلال الأعوام 2008-2011 ما يقارب 12,000 ألف دولار سنوياً. وامتاز العام 2011 بأعلى قيمة صادرات 16.4 مليون دولار، أو ما نسبته 2.3% من إجمالي قيمة الصادرات الفلسطينية. في حين كان العام 2009 هو الأسوأ تصديراً ويعود ذلك لانخفاض الإنتاج في ذلك العام. ويبين الشكل 2 قيمة الصادرات والواردات الفلسطينية من زيت الزيتون خلال السنوات الأخيرة.

شكل 2: قيمة صادرات وواردات زيت الزيتون

في فلسطين 2008-2011

ألف دولار

الواردات	الصادرات	العام
171	11,493	2008
332	7,525	2009
540	13,806	2010
790	16,450	2011

المصدر:

http://www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx

دول الخليج العربي هي أهم المستوردين لزيت الزيتون الفلسطيني، ففي العام 2011 استوردت السعودية والإمارات ما قيمته 5.7 مليون دولار من زيت الزيتون (نحو 35% من إجمالي صادرات زيت الزيتون في ذلك العام). تحتل الولايات المتحدة المرتبة الثانية بين مستوردي الزيت الفلسطيني، إذ بلغت قيمة مستورداتها 2.9 مليون دولار في العام 2011 (نحو 18% من إجمالي صادرات زيت الزيتون في ذلك العام). أما بالنسبة للواردات فإن قيمتها بلغت 790 ألف دولار في العام 2011، أو نحو 6% من قيمة الصادرات.

هناك عدة عوامل هامة تؤثر على تصدير الزيت الفلسطيني وتقلل من قدرته التنافسية في الأسواق العالمية. من بين هذه العوامل عدم مطابقة الزيت الفلسطيني للمعايير المطلوبة في الأسواق الخارجية، والممارسات الإسرائيلية على المعابر التي تؤدي إلى التأخير في أوقات تسليم البضائع مما يزيد من تكلفة النقل والعمال وبالتالي التأثير على السعر والجودة. رغم هذه التحديات هناك آفاق واعدة لتصدير الزيت الفلسطيني إذا حصل تطوير فعلي للإنتاجية إلى جانب تطوير القدرات التسويقية. خصوصاً مع وجود اتفاقيات تجارية كثيرة مع دول عديدة تعطي للمنتج الفلسطيني ميزة تفضيلية. على سبيل المثال هناك اتفاقية تجارية مع الاتحاد الأوروبي تسمح بتصدير 3,000 طن من زيت الزيتون دون رسوم جمركية.

تواجه زراعة الزيتون في فلسطين عدة مشاكل على عدة مستويات، المستوى الإنتاجي والمستوى التسويقي والمستوى التقني. فعلى الصعيد الإنتاجي يعاني قطاع زيت الزيتون من عدم توفر تمويل كافٍ لدعم القطاع، ومن ضعف الإطار المؤسسي والفعالية المحدودة للمؤسسات التنظيمية للقطاع. وعلى المستوى التسويقي فإن معظم تجار الزيتون تقليديون وتجار جملة يركزون على السوق المحلي ولديهم خبرة محدودة في أساليب التعبئة والتغليف والتوزيع المتطورة. أما على المستوى التقني فهناك إشكاليات تتعلق بمواعيد القطاف وأدوات القطاف والتخزين والدرس (العصر)⁴.

⁴ أنظر الصندوق في العدد الماضي من المراقب (34) الذي يتناول المشاكل التقنية في معاصر زيت الزيتون في الضفة الغربية.

2- سوق العمل

1-2 القوى العاملة ونسبة المشاركة

بلغت نسبة المشاركة في القوة العاملة (أي نسبة العاملين والعاطلين إلى من هم في سن العمل) خلال الربع الثالث من العام 2013 في الضفة الغربية وقطاع غزة 43.6% مقارنة مع 43% في الربع الثاني من العام 2013 و 43.4% في الربع المناظر من العام 2012. ويظهر جدول 1-2 استمرار التفاوت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نسبة المشاركة. إذ بلغت النسبة في الضفة 44.9%، في حين لم تتعد 41.4% في قطاع غزة خلال الربع الثالث 2013. ويعود هذا بشكل خاص إلى انخفاض نسبة مشاركة الإناث في القطاع مقارنة بالضفة (15.8% مقارنة مع 17.8%).

جدول 1-2: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجنس 2012- الربع الثالث 2013 (%)

المنطقة والجنس	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013
كلا الجنسين								
الضفة الغربية	45.4	45.4	45.2	46.1	45.5	45.0	44.4	44.9
قطاع غزة	39.9	40.3	40.4	40.0	40.1	40.5	40.4	41.4
الضفة والقطاع	43.4	43.6	43.4	43.9	43.6	43.4	43.0	43.6
ذكور								
الضفة الغربية	70.8	71.5	71.4	72.0	71.4	71.3	70.9	71.3
قطاع غزة	65.5	65.1	65.0	64.4	65.0	65.0	64.8	66.4
الضفة والقطاع	68.9	69.2	69.1	69.2	69.1	69.0	68.7	69.5
إناث								
الضفة الغربية	19.3	18.6	18.2	19.5	18.9	18.0	17.3	17.8
قطاع غزة	13.7	14.9	15.2	15.1	14.7	15.4	15.4	15.8
الضفة والقطاع	17.3	17.3	17.1	17.9	17.4	17.1	16.6	17.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح القوى العاملة، 2012-2013، رام الله- فلسطين.

تشير البيانات الربعية إلى انخفاض أعداد العاملين في الضفة والقطاع، من 900 ألف في الربع الثاني من العام 2013 إلى 886 ألف في الربع الثالث 2013، أي انخفاض بنحو 1.6%. وعند المقارنة مع الربع المناظر 2012، يلاحظ ازدياد العمالة بنحو 4.9%. وقد جاءت معظم هذه الزيادة لدى الأشخاص الذين يعملون لحسابهم (أنظر جدول 2-4). توزع العاملون خلال الربع الثالث 2013 حسب مكان العمل على 57.8% في الضفة الغربية، 30.5% في غزة، و 11.7% يعملون في إسرائيل والمستوطنات (أنظر جدول 2-2).

جدول 2-2: القوة البشرية وقوة العمل وعدد توزع العاملين حسب أماكن العمل

مكان العمل	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013
القوة البشرية (ألف)	2,523	2,546	2,569	2,592	2,557	2,615	2,638	2,661
القوى العاملة	1,095	1,109	1,116	1,137	1,114	1,134	1,133	1,161
عدد العاملين (ألف)	834	877	845	877	858	862	900	886
- الضفة الغربية (%)	60.9	60.5	59.4	61.0	60.4	58.5	58.3	57.8
- قطاع غزة (%)	29.9	30.3	30.2	29.0	29.9	30.7	31.0	30.5
- إسرائيل والمستوطنات	9.2	9.2	10.4	9.9	9.7	10.8	10.7	11.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح القوى العاملة، 2012-2013، رام الله- فلسطين.

جدول 2-3: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من فلسطين
حسب المنطقة والقطاع 2012- الربع الثالث 2013 (%)

القطاع	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013
فلسطين								
قطاع عام	23.1	21.9	22.9	22.8	22.6	22.5	22.9	22.9
قطاع خاص	64.2	65.6	63.6	64.5	64.5	63.6	62.4	62.4
قطاعات أخرى	3.5	3.3	3.1	2.8	3.2	3.2	3.0	3.0
إسرائيل ومستوطنات	9.2	9.2	10.4	9.9	9.7	10.7	11.7	11.7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100
الضفة الغربية								
قطاع عام	16.3	14.9	16.3	15.7	15.8	16.4	17.1	17.1
قطاع خاص	68.5	70.0	66.9	68.6	68.5	66.4	64.3	64.3
قطاعات أخرى	2.0	2.0	1.9	1.7	1.9	1.7	1.8	1.8
إسرائيل ومستوطنات	13.2	13.1	14.9	14.0	13.8	15.5	16.8	16.8
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100
قطاع غزة								
قطاع عام	39.1	37.9	38.0	40.1	38.8	36.2	36.2	36.2
قطاع خاص	54.0	55.7	56.0	54.3	55.0	57.3	58.2	58.2
قطاعات أخرى	6.9	6.4	6.0	5.6	6.2	6.5	5.6	5.6
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح القوى العاملة، 2012-2013، رام الله- فلسطين.

نسبة من يعملون لحسابهم في قطاع غزة وفي الضفة بين الربعين المتلاحقين.

تشير البيانات إلى حدوث بعض التغيرات في توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي بين الربع الثالث من العام 2013 والربع الثاني من نفس العام. حيث شهدت نسبة العاملين في قطاع الزراعة على سبيل المثال، انخفاضاً بنحو نقطة مئوية واحدة، في حين لم تشهد هذه النسبة أي تغيير في الربع الثالث 2013 مقارنة بالربع الثالث 2012. كما انخفضت نسبة العاملين في قطاع المحاجر والصناعة التحويلية من 12.3% إلى 11.3% خلال نفس فترة المقارنة. من جهة أخرى، يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد في الربع الثالث من العام 2013 إلى 16.4% مقارنة مع 15.7% في الربع الثاني من العام 2013. ومن الملفت للنظر أن نحو 50% من العاملين في غزة يعملون في قطاع الخدمات مقارنة مع 28.6% فقط من العاملين في الضفة الغربية.

يتبين من الجدول 2-3 أن القطاع الخاص كان المشغل الرئيسي للعالة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الربع الثالث 2013، مستوعباً 64.3% من مجمل العاملين، يليه القطاع العام بنسبة 17.1%. وفي قطاع غزة، استوعب القطاع العام أكثر من ثلث العاملين هناك، وقد حافظت نسبة العاملين في القطاع العام في غزة على نفس المستوى بين الربعين الثاني والثالث 2013 حيث بلغت 36.2%.

أما بالنسبة للحالة الوظيفية للعاملين، فتشير البيانات إلى انخفاض نسبة العاملين من أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر في فلسطين بين الربع الثاني من العام 2013 والربع الثالث من العام 2013 بمقدار نصف نقطة مئوية وبمقدار نقطة مئوية واحدة بين الربع الثالث 2013 والربع المناظر من العام السابق (أنظر جدول 2-4).

في المقابل شهدت نسبة العاملين بأجر ارتفاعاً طفيفاً بين الربعين المتلاحقين والربعين المتناظرين. يلاحظ أيضاً ارتفاع

جدول 2-4: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب الحالة العملية والمنطقة

لأرباع الأعوام 2012 - الربع الثالث 2013

(%)	الربع الثالث 2013	الربع الثاني 2013	الربع الأول 2013	العام 2012	الربع الرابع 2012	الربع الثالث 2012	الربع الثاني 2012	الربع الأول 2012	المنطقة والحالة العملية
الضفة الغربية									
7.1	7.1	7.5	7.6	8.0	7.5	7.2	7.6	صاحب عمل	
18.8	18.4	17.5	18.7	17.7	18.2	19.0	19.7	يعمل لحسابه	
65.9	65.8	67.6	63.9	64.2	65.0	63.1	63.2	مستخدم بأجر	
8.2	8.7	7.4	9.8	10.1	9.3	10.7	9.5	عضو أسرة غير مدفوع الأجر	
100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع	
قطاع غزة									
5.2	4.2	3.3	3.7	3.5	5.0	3.2	2.9	صاحب عمل	
18.5	16.3	15.8	16.0	14.1	17.9	15.5	16.5	يعمل لحسابه	
71.6	72.9	75.1	74.1	77.0	70.7	74.2	74.4	مستخدم بأجر	
4.7	6.6	5.8	6.2	5.4	6.4	7.1	6.2	عضو أسرة غير مدفوع الأجر	
100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع	
فلسطين									
6.5	6.2	6.2	6.4	6.7	6.7	6.0	6.2	صاحب عمل	
18.7	17.8	17.0	17.9	16.6	18.1	18.0	18.8	يعمل لحسابه	
67.6	68.0	69.9	66.9	67.9	66.8	66.5	66.5	مستخدم بأجر	
7.2	8.0	6.9	8.8	8.8	8.4	9.5	8.5	عضو أسرة غير مدفوع الأجر	
100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح القوى العاملة، 2012-2013، رام الله- فلسطين.

جدول 2-5: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي

والمنطقة 2012 - الربع الثالث 2013 (%)

الربع الثالث 2013	الربع الثاني 2013	الربع الأول 2013	العام 2012	الربع الرابع 2012	الربع الثالث 2012	الربع الثاني 2012	الربع الأول 2012	النشاط الاقتصادي والمنطقة
فلسطين								
10.3	11.2	9.6	11.5	12.3	10.3	12.7	10.5	الزراعة والصيد والحراجة
11.3	12.3	13.5	11.9	12.5	11.3	11.7	12.2	محاجر وصناعة تحويلية
16.4	15.7	15.0	14.4	13.9	15.3	14.7	13.5	البناء والتشييد
20.6	19.0	18.5	19.6	18.8	19.9	19.7	20.1	التجارة والمطاعم والفنادق
6.4	6.6	6.7	6.5	6.2	6.8	6.3	6.6	النقل والتخزين والاتصالات
35.0	35.2	36.7	36.1	36.3	36.4	34.9	37.1	خدمات وغيرها
100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع
الضفة الغربية								
11.2	12.2	10.3	12.8	13.9	11.4	14.4	11.4	الزراعة والصيد والحراجة
14.1	15.2	16.8	14.7	15.4	14.1	14.4	14.9	محاجر وصناعة تحويلية
20.5	18.9	18.6	17.2	17.0	18.0	17.4	16.4	البناء والتشييد
20.4	19.3	19.0	20.5	19.4	20.9	20.4	21.4	التجارة والمطاعم والفنادق
5.2	6.0	5.7	5.6	5.3	5.7	5.9	5.6	النقل والتخزين والاتصالات
28.6	28.4	29.6	29.2	29.0	29.9	27.5	30.3	خدمات وغيرها
100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

النشاط الاقتصادي والمنطقة	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013
قطاع غزة								
الزراعة والصيد والحراجة	8.4	8.9	7.8	8.3	8.4	8.2	9.2	8.3
محاجر وصناعة تحويلية	5.9	5.4	4.6	5.5	5.4	6.2	5.7	4.9
البناء والتشييد	6.7	8.7	9.0	6.3	7.7	6.9	8.7	7.0
التجارة والمطاعم والفنادق	16.9	18.1	17.6	17.2	17.5	17.3	18.3	21.0
النقل والتخزين والاتصالات	8.9	7.3	9.3	8.4	8.4	8.9	7.9	9.2
خدمات وغيرها	53.2	51.6	51.7	54.3	52.6	52.5	50.2	49.6
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح القوى العاملة، 2012-2013، رام الله- فلسطين.

2-2 البطالة

بلغ معدل البطالة في الربع الثالث 2013 في الأراضي الفلسطينية 23.7% (19.1% في الضفة الغربية و32.5% في قطاع غزة). ويمثل هذا ارتفاعاً بمقدار 3 نقاط مئوية مقارنة مع الربع الثاني 2013، وانخفاضاً طفيفاً مقارنة مع الربع

جدول 2-6: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب المنطقة والجنس 2012 - الربع الثالث 2013 (%)

المنطقة والجنس	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013
فلسطين								
ذكور	22.0	18.8	20.7	20.7	20.5	21.2	17.6	20.3
إناث	31.5	29.5	39.0	31.7	32.9	35.3	33.6	37.8
المجموع	23.9	20.9	24.3	22.9	23.0	23.9	20.6	23.7
الضفة الغربية								
ذكور	18.6	16.1	17.9	16.7	17.3	18.6	14.9	16.8
إناث	25.5	21.4	30.1	24.4	25.3	27.4	25.1	28.2
المجموع	20.1	17.1	20.4	18.3	19.0	20.3	16.8	19.1
قطاع غزة								
ذكور	28.4	24.1	26.0	28.5	26.8	26.3	22.7	26.9
إناث	46.5	47.2	57.7	48.3	50.1	51.6	50.4	56.7
المجموع	31.5	28.4	31.9	32.2	31.0	31.0	27.9	32.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح القوى العاملة، 2012-2013، رام الله- فلسطين.

بالمعدل العام للبطالة يشي بأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل. ولقد توزع معدل بطالة الشباب بشكل غير متماثل بين الذكور والإناث: 69.3% للإناث مقابل 37.7% بين الذكور.

✧ أنها متركزة في أوساط الأكثر تعليماً بالنسبة للإناث: بلغ معدل البطالة بين الإناث ذوات التعليم 13 سنة فأكثر 49.9% خلال الربع الثالث 2013 مقارنة بمعدل بطالة

ومن مواصفات البطالة في فلسطين خلال الربع الثالث 2013 ما يلي:

✧ أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 42.6% مقابل 42.2% خلال الربع المناظر من العام الماضي، أي أن هناك ارتفاعاً طفيفاً في معدل بطالة الشباب. (أنظر جدول 2-7). وارتفاع معدل بطالة الشباب مقارنة

متدني في أوساط الإناث غير المتعلقات الداخلي في سوق العمل. بالمقابل بلغ معدل البطالة بين هذه الفئة من الإناث 50.9% خلال الربع المناظر من العام السابق. ولكن يلاحظ أن الأمر معكوس في أوساط الذكور، إذ أن البطالة تقل مع ازدياد سنوات التعليم. (أنظر جدول 2-8).

جدول 2-7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس والفئات العمرية 2012- الربع الثالث 2013 (%)

الفئات العمرية	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013
كلا الجنسين								
24-15	40.4	34.3	42.2	38.4	38.8	40.9	37.0	42.6
34-25	24.8	23.9	25.6	25.0	24.9	25.2	22.0	25.5
44-35	13.7	10.5	12.5	12.0	12.2	13.1	11.4	11.3
54-45	14.5	12.2	13.6	12.8	13.3	14.5	10.0	10.5
+55	10.9	7.7	8.1	10.2	9.2	9.9	6.8	10.1
المجموع	23.9	20.9	24.3	22.9	23.0	23.9	20.6	23.7
ذكور								
24-15	36.9	30.5	36.3	34.5	34.5	36.9	32.4	37.7
34-25	20.2	18.9	18.6	19.2	19.2	18.1	14.9	17.8
44-35	13.9	10.5	11.4	12.3	12.0	12.8	11.0	11.0
54-45	16.0	13.7	15.2	14.6	14.9	16.8	10.9	11.8
+55	13.2	9.5	9.2	12.8	11.1	11.5	8.1	12.0
المجموع	22.0	18.8	20.7	20.7	20.5	21.2	17.6	20.3
إناث								
24-15	58.1	56.1	73.8	60.2	62.2	64.4	65.2	69.3
34-25	40.2	41.0	48.1	43.6	43.3	48.1	45.8	50.8
44-35	12.8	10.6	17.0	11.1	12.8	14.3	12.9	12.7
54-45	7.1	5.7	6.3	5.2	6.0	4.1	6.1	4.4
+55	0.7	1.3	2.7	0.7	1.3	2.2	-	-
المجموع	31.5	29.5	39.0	31.7	32.9	35.3	33.6	37.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2012-2013. رام الله- فلسطين.

جدول 2-8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية 2012- الربع الثالث 2013 (%)

عدد السنوات الدراسية	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013
كلا الجنسين								
0	4.6	7.9	12.0	13.7	9.4	18.5	6.2	10.2
6-1	24.8	18.5	18.8	20.5	20.6	21.3	15.7	20.0
9-7	23.1	19.6	22.5	22.1	21.8	21.8	19.5	21.7
12-10	22.1	18.2	21.4	20.9	20.7	21.6	18.6	20.1
+13	26.2	25.5	29.8	26.3	27.0	28.3	25.0	29.5
المجموع	23.9	20.9	24.3	22.9	23.0	23.9	20.6	23.7
ذكور								
0	6.9	17.6	22.4	27.4	18.2	26.2	14.1	23.4
6-1	27.6	21.5	21.3	22.5	23.3	24.3	17.5	22.3

عدد السنوات	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الدراسية	2012	2012	2012	2012	2012	2013	2013	2013
9-7	24.6	20.8	23.6	23.7	23.2	23.0	20.4	23.2
12-10	22.5	18.9	21.5	21.5	21.1	20.5	18.9	22.0
+13	16.6	15.6	16.9	16.2	16.3	17.0	13.3	17.1
المجموع	22.0	18.8	20.7	20.7	20.5	20.3	17.6	21.2
إنثا								
0	2.2	1.3	1.2	1.7	1.6	-	-	10.9
6-1	4.2	1.9	1.8	5.3	3.2	3.9	3.6	2.6
9-7	6.9	6.9	8.9	6.4	7.2	4.0	9.7	5.1
12-10	19.0	11.4	20.8	15.3	16.5	14.6	15.2	16.9
+13	42.0	42.6	50.9	42.7	44.6	49.9	45.2	46.7
المجموع	31.5	29.5	39.0	31.7	32.9	37.8	33.6	35.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح القوى العاملة، 2012-2013. رام الله - فلسطين.

3-2 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد

يسجل جدول 9-2 معدل البطالة بين الأفراد الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في فلسطين وفقاً للتخصص. يلاحظ ثبات معدل البطالة لهؤلاء تقريباً خلال الربع الثالث 2013 مقارنة مع الربع المناظر من العام المنصرم. أقل معدلات البطالة خلال الربع الثالث 2013 كانت بين خريجي تخصص القانون، إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل بينهم 7.4% (أي من بين 100 خريج من كليات القانون كان هناك حوالي 7 عاطل عن العمل مسجل). من جهة أخرى، سجل خريجو الصحافة والإعلام النسبة الأعلى من العاطلين عن العمل بين كافة التخصصات، إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل المسجلين منهم 53.8% خلال الربع الثالث 2013.

جدول 9-2: توزيع العاملين والعاطلين عن العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص 2012 - الربع الثالث 2013 (%)

التخصص	الربع الثالث 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون
علوم تربوية وإعداد	51.4	48.6	58.8	41.2	55.5	44.5	54.5	45.5
علوم إنسانية	63.5	36.5	67.7	32.3	71.8	28.2	65.0	35.0
العلوم الاجتماعية	65.4	34.6	63.0	37.0	70.2	29.8	64.7	35.3
الصحافة والإعلام	61.1	38.9	67.3	32.7	63	37.0	46.2	53.8
الأعمال التجارية	68.6	31.4	73.1	26.9	76.2	23.8	72.8	27.2
القانون	88.6	11.4	91.5	8.5	92.4	7.6	92.6	7.4
العلوم الطبيعية	73.8	26.2	67.6	32.4	73.5	26.5	66.9	33.1
الرياضيات والإحصاء	70.2	29.8	78.6	21.4	75.3	24.7	61.3	38.7
الحاسوب	69	31	67.9	32.1	65.3	34.7	66.1	33.9
الهندسة والمهن الهندسية	74.4	25.6	78.1	21.9	82.9	17.1	71.7	28.3
العلوم المعمارية والبناء	87.8	12.2	76.0	24.0	87.6	12.4	80.5	19.5
الصحة	78	22	78.2	21.8	79.7	20.3	78.4	21.6
الخدمات الشخصية	65.7	34.3	-	-	71.9	28.1	61.1	38.9
باقي التخصصات	70.1	29.9	69.9	30.1	76.1	23.9	66.6	33.4
المجموع	68.0	32.0	70.0	30.0	72.9	27.1	67.9	32.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح القوى العاملة 2012-2013.

2-4 الأجر وساعات العمل

ما زالت الهوة بين متوسط الأجور في الضفة والقطاع واسعة نسبياً (الأجر في القطاع يمثل 67.2% فقط من متوسط الأجر في الضفة). وتجدر الإشارة إلى أن الأجر اليومي الوسيط في غزة (وهو المبلغ الذي يحصل 50% من العاملين على أجر أعلى منه، ونصفهم الآخر على أجر أدنى منه) يعكس تفاوتاً أكبر في مستوى الأجور مقارنة بالضفة. إذ بلغ الأجر الوسيط في غزة 60.1% فقط من مستواه في الضفة. هذا التفاوت المستمر في الأجور بين الضفة والقطاع غزة يعكس واقع الطلب على العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض. أما بالنسبة لساعات العمل الأسبوعية خلال الربع الثالث 2013، فقد كانت متقاربة من المعدلات التي سجلتها في السنوات والأرباع السابقة. (أنظر جدول 2-10).

بلغ متوسط الأجر اليومي لعمال الضفة الغربية في الربع الثالث 88.3 شيكل. ويمثل هذا انخفاضاً بنحو 0.3% مقارنة مع الربع الثاني لعام 2013. كذلك شهد متوسط الأجر اليومي لعمال غزة (59.3 شيكل) أيضاً انخفاضاً بمقدار 6.6%. بالمقابل ارتفع متوسط الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات بنحو 3.8% ووصل إلى 178.9 شيكل. أما عند المقارنة بين الربع الثالث لعام 2013 والربع الثالث لعام 2012 فيلاحظ أن متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة ارتفع بمقدار 0.9%، كما ارتفع للعاملين في إسرائيل والمستوطنات بمقدار 6.4%، في حين انخفض للعاملين في غزة بمقدار 11.3%.

جدول 2-10: متوسط ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر

اليومي بالشيكل للمستخدمين معطومي الأجر في فلسطين

حسب مكان العمل 2012 - الربع الثالث 2013

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الربع الأول 2012				
الضفة الغربية	43.0	22.4	85.4	76.9
قطاع غزة	36.9	23.5	63.9	50.0
إسرائيل والمستوطنات	41.2	20.7	162.0	153.8
المجموع	41.1	22.4	90.9	76.9
الربع الثاني 2012				
الضفة الغربية	43.8	22.3	87.4	76.9
قطاع غزة	37.8	23.6	64.3	50.0
إسرائيل والمستوطنات	41.8	20.3	163.2	153.8
المجموع	41.9	22.3	92.1	76.9
الربع الثالث 2012				
الضفة الغربية	43.1	22.2	87.5	76.9
قطاع غزة	37.8	24.3	66.1	53.8
إسرائيل والمستوطنات	39.7	20.5	167.4	153.8
المجموع	41.1	22.5	96.0	80.0
الربع الرابع 2012				
الضفة الغربية	43.1	22.0	88.0	76.9
قطاع غزة	35.9	23.1	63.1	50.0
إسرائيل والمستوطنات	41.1	20.3	163.4	153.8
المجموع	40.9	22.1	92.8	76.9

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الربع الأول 2013				
الضفة الغربية	43.5	22.2	88.8	76.9
قطاع غزة	36.6	23.3	65.2	50.0
إسرائيل والمستوطنات	43.5	20.0	167.6	153.8
المجموع	41.6	22.1	95.7	80.0
الربع الثاني 2013				
الضفة الغربية	44.2	22.7	88.6	76.9
قطاع غزة	39.1	23.5	63.2	50.0
إسرائيل والمستوطنات	43.0	19.9	172.1	153.8
المجموع	42.6	22.5	95.4	76.9
الربع الثالث 2013				
الضفة الغربية	43.3	22.3	88.3	76.9
قطاع غزة	38.0	23.8	59.3	46.2
إسرائيل والمستوطنات	41.6	19.7	178.9	165.4
المجموع	41.5	22.2	97.6	80.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. مسح القوى العاملة 2012-2013.

صندوق 3: ستانلي فيشر: سوق العمل هو أكبر المخاطر على الاقتصاد الإسرائيلي

قال ستانلي فيشر، الحاكم السابق لبنك إسرائيل، والاقتصادي البارز الذي يعزى له تجنب الاقتصاد الإسرائيلي تبعات الكساد الذي ترافق مع الأزمة المالية العالمية، أن إسرائيل "لا تعمل في سبيل تحقيق السلام بالقدر الذي يجب عليها فعله". جاء هذا في محاضرة عامة في نيويورك امتدح فيها أداء الاقتصاد الإسرائيلي وذكر فيها أن موازنة الجيش الإسرائيلي هبطت من نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي، عشية حرب يوم الغفران 1973، إلى 8% فقط الآن⁵.

وذكر فيشر أن أكبر المخاطر التي تواجه إسرائيل الآن هو الخطر الديموغرافي، إذ أن عدد السكان اليهود المتشددين دينياً يتضاعفون كل 17 سنة، والسكان العرب في إسرائيل يتضاعفون كل 25 سنة، في حين أن بقية سكان إسرائيل يتضاعفون كل 40 سنة⁶. وبهذه المعدلات فإن المتدينين والعرب سوف يصبحون الأغلبية خلال 45 سنة. "وإذا ما ظلت نسبة مشاركة هؤلاء في سوق العمل على حالها فإن هذا سيطرح مشكلة جدية للغاية في إسرائيل من وجهة النظر الاقتصادية".

وشدد فيشر على تدني الإنجازات في النظام التعليمي الإسرائيلي، وموقع إسرائيل المتدني في اختبارات جودة التعليم الدولية، مثل اختبار "بيزا". وقال أن السبب في هذا واضح "أن العالم يستثمر، على عكس ما تفعل إسرائيل، في الجامعات والمدارس". كما أن وجود أربعة أنظمة تعليمية منفصلة عن بعضها في إسرائيل (العلماني، الديني المعتدل، الديني المتشدد، والعربي) يعزز من الانقسام الاجتماعي في البلاد ويديم الانخفاض في نسبة مشاركة المتدينين والعرب في سوق العمل.

⁵ <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/premium-1.561562>

⁶ يقاس الزمن الذي تستغرقه كمية ما حتى تتضاعف بالمعادلة التالية: (زمن المضاعفة = 70 / معدل النمو الأمّي). أي إذا كان معدل نمو السكان لدولة ما هو 2% سنوياً، فإن عدد سكان هذه الدولة سيتضاعفون خلال 35 سنة.

3- المالية العامة

شهد أداء المالية العامة للحكومة، وفق الأساس النقدي، في الربع الثالث من العام 2013 مقارنة بالربع الثاني من العام تطورات يمكن إيجازها بالتالي⁷:

✧ تراجع ملحوظ في الرصيد القائم من الدين العام الحكومي ونسبة وصلت 4.4%، ليستقر عند 8.3 مليار شيكل، أو ما يعادل 20.1% من الناتج المحلي الإجمالي⁸.

وعند المقارنة مع الربع المناظر من العام السابق، يتبين أن إجمالي الإيرادات المحلية الصافية قد تراجعت بنحو 22.3% في حين ظل الإنفاق الجاري دون تغيير يذكر، وهو ما انعكس في ارتفاع العجز في الرصيد الجاري (قبل المنح والمساعدات) ليلبلغ أكثر من ستة أضعاف ما كان عليه في الربع المناظر. أما بالنسبة للمنح والمساعدات فلقد ارتفعت في الربع الثالث 2013 بمقدار 62.6% مقارنة بالربع المناظر. ويستعرض الجدول 3-1 خلاصة التطورات المالية لموازنة السلطة الفلسطينية

✧ ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة بأكثر من الثلث (إلى 3.7 مليار شيكل)، ويُعزى هذا بالدرجة الأولى إلى ارتفاع المنح المقدمة لدعم الموازنة والتي بلغت تقريباً ثلاثة أضعاف ما كانت عليه خلال الربع السابق (1.5 مليار شيكل).

✧ ارتفاع إجمالي النفقات العامة بشكل ملحوظ وبنحو 3.4% (إلى 3.1 مليار شيكل)، نتيجة لارتفاع كل من نفقات الأجور وغير الأجور.

✧ ارتفاع العجز الجاري (قبل المنح والمساعدات) إلى 736.5 مليون شيكل، أو ما يعادل 7% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 5.8% في الربع السابق.

جدول 3-1: خلاصة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال الربع الثالث 2013

(مليون شيكل، وفق الأساس النقدي)

البيان	2012			2013		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)	2,911.2	2,802.9	3,778.1	4,198.5	2,724.9	3,726.2
إجمالي الإيرادات المحلية (صافي)	2,118.4	1,904.6	2,845.8	2,311.8	2,188.9	2,210.6
الإيرادات الضريبية	578.4	383.1	425.7	676.0	470.7	467.4
الإيرادات غير الضريبية	196.7	191.5	322.2	321.5	185.8	204.8
إيرادات مقاصة	1,343.9	1,347.6	2,208.8	1,314.6	1,533.4	1,547.6
ارجاعات ضريبية (-)	0.6	17.6	110.9	0.3	1.0	9.2
المنح والمساعدات الخارجية	792.8	898.3	932.3	1,886.7	536.0	1,515.6
لدعم الموازنة	739.3	771.4	723.5	1,814.1	461.0	1,453.6
لدعم المشاريع التطويرية	53.5	126.9	208.8	72.6	75.0	62.0
إجمالي النفقات العامة	2,776.3	3,187.1	3,185.4	3,087.8	2,997.7	3,099.1
النفقات الجارية، ومنها:	2,608.6	2,993.3	2,958.6	2,962.9	2,803.1	2,947.0
الأجور والرواتب	1,514.8	1,602.1	1,556.6	1,823.2	1,531.9	1,594.1
نفقات غير الأجور	946.8	1,265.8	1,150.0	1,039.6	1,050.8	1,123.7
صافي الإقراض	147.0	125.4	252.0	100.1	220.4	229.2

⁷ الأساس النقدي هو سجل النفقات التي دفعت وقبضت فعلياً خلال السنة بغض النظر عما إذا كانت مستحقة فعلاً خلال هذه السنة أو في سنوات سابقة أم لاحقة. أما أساس الالتزام فهو سجل النفقات والإيرادات التي تستحق ويتوجب دفعها أو استلامها خلال السنة المالية المعنية بغض النظر عما إذا كانت استلمت أو سددت فعلياً أم لا. (أنظر المراقب رقم 32 ص 36، لمزيد من التوضيح عن الفرق بين الأرقام على الأساس النقدي وأساس الالتزام).

⁸ نسبة الدين العام الحكومي لإجمالي الناتج المحلي الاسمي = الدين العام الحكومي القائم نهاية الربع الثالث بالدولار ÷ (إجمالي الناتج المحلي للربع الثالث بالدولار × 4).

2013			2012				البيان
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
152.1	194.6	124.9	224.7	226.8	193.8	167.7	النفقات التطويرية
90.1	119.6	52.3	12.9	18.0	66.9	114.2	ممولة من قبل الخزينة
62.0	75.0	72.6	211.8	208.8	126.9	53.5	ممولة من قبل الدول المانحة
(736.4)	(614.2)	(651.1)	(1,389.6)	(112.8)	(1,088.7)	(490.2)	لعجز الجاري (قبل المنح والمساعدات)
(888.5)	(808.8)	(776.0)	(1,614.3)	(339.6)	(1,282.5)	(657.9)	لعجز الكلي (قبل المنح والمساعدات)
627.1	(272.8)	1,110.7	(651.1)	592.7	(384.2)	134.9	لعجز/الفائض الكلي (بعد المنح والمساعدات)
(209.2)	582.1	(1,183.8)	913.1	(582.0)	364.2	(205.5)	صافي التمويل من المصارف المحلية
بنود تذكيرية							
2,932	2,913.1	2,627.9	2,622.9	2,520	2,638.1	2,473.6	لناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)
3.60	3.62	3.69	3.83	3.99	3.81	3.76	توسط سعر الصرف (شيك لكل دولار)

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية (أساس نقدي) - جدول رقم (3).
الأرقام بين أقواس هي ذات إشارة سالبة

1-3 الإيرادات والمنح

مقارنة بالربع السابق. (أنظر شكل 3-1). أما الإيرادات الضريبية فقد بقيت دون تغير يُذكر مقارنة بالربع السابق، حيث بلغت 467.4 مليون شيكل، في حين أنها ارتفعت بنسبة 9.8% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. ولتفاصيل أكثر حول السياسات المتعلقة بالإيرادات الضريبية يرجى الرجوع للصندوق المرفق.

ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح بنسبة 36.7% خلال الربع الثالث من عام 2013 مقارنة مع الربع السابق لتبلغ حوالي 3.7 مليار شيكل. ويعزى هذا بشكل أساسي إلى الارتفاع الكبير في المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال هذا الربع، كما طرأ ارتفاع طفيف في الإيرادات غير الضريبية وإيرادات المقاصة خلال هذا الربع

صندوق 4: موسمية الإيرادات الضريبية والسياسات الحكومية لزيادتها

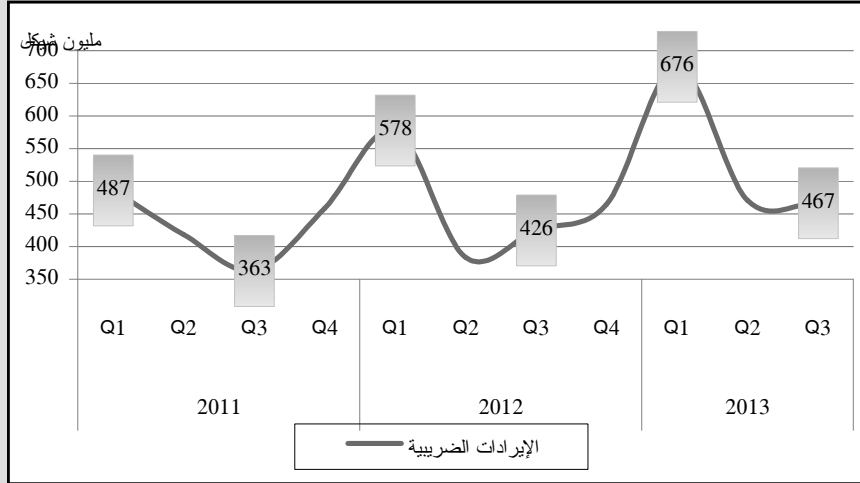
لا تتوزع الإيرادات الضريبية بشكل منتظم على امتداد أشهر السنة في الأراضي الفلسطينية. فالربع الأول من بداية كل عام يشهد استحقاق ضريبي الدخل والأموال على المواطنين، مما يجعل من متحصلات الجباية المحلية فيه الأعلى خلال السنة مقارنةً بالأرباع الثلاثة الأخرى (أنظر الشكل 1). من ناحية ثانية فإن نسبة مساهمة الضرائب بشكل عام، وضرائب الدخل بشكل خاص، في إجمالي الإيرادات العامة المحلية متدنية في الأراضي الفلسطينية. إذ في حين بلغت نسبة ضريبة الدخل 5% من إجمالي الإيرادات المحلية في الأراضي الفلسطينية في العام 2009، كانت النسبة نحو 17% في الأردن ونحو 28% في مصر و 26.3% في إسرائيل.⁹

ترمي السياسات الحكومية في الأراضي الفلسطينية إلى زيادة الإيرادات الضريبية عبر رفع كفاءة التحصيل من جهة وتوسيع الوعاء الضريبي من جهة أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن رفع كفاءة التحصيل وزيادة الوعاء الضريبي يساهمان بشكل متفاوت في رفع الإيراد المحلي، حيث تشير الدراسات والتجارب العملية إلى أن أثر توسيع الوعاء الضريبي على الإيراد المحلي أكبر وأكثر أهمية على المدى الطويل من رفع كفاءة التحصيل.

⁹ يجدر التذكير بأن نسبة إيرادات ضريبة القيمة المضافة إلى إجمالي الإيرادات المحلية في الأراضي الفلسطينية بلغت 30% في 2009، وهذه النسبة متساوية مع المستوى السائد في الدول المجاورة: 37.6% في الأردن و 21.7% في مصر و 31.4% في إسرائيل (أنظر: الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية: التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). (2013)).
http://www.mas.ps/2012/sites/default/files/Fiscal%20Sustainability%20of%20the%20Palestinian%20PA.Ar_.pdf

قامت دوائر ضرائب الدخل والقيمة المضافة في وزارة المالية باتخاذ حزمة إجراءات من أجل تحسين كفاءة التحصيل الضريبي تركزت على مراجعة المستحقات الضريبية على القطاع الخاص وتحصيل المتأخر منها. أما توسيع الوعاء الضريبي فقد شمل توسيع القاعدة الضريبية من خلال إعادة تخمين أجزاء واسعة من المناطق التنظيمية الخاضعة للسلطة الفلسطينية مما ساهم في رفع تحصيلات الإدارة العامة للأموال. كما قامت السلطة الوطنية بتعديل قانون ضريبة الدخل. وتضمن التعديل توسيع الوعاء الضريبي عبر إلغاء شريحة واسعة من الإعفاءات الممنوحة بموجب القانون السابق مما ساهم في رفع إيرادات ضريبة الدخل. كما قامت الحكومة برفع الرسوم المفروضة على بعض السلع مثل المكوس على السجائر.

شكل 1: التطورات الربعية على الإيرادات الضريبية (مليون شيكل)



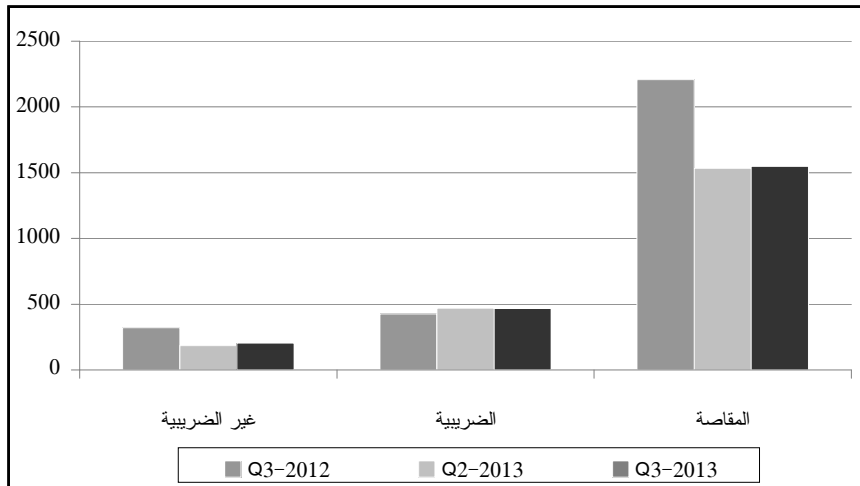
المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

إلى أن هذه الإيرادات هي عبارة عن رسوم لا تتأثر بمعظمها بشكل مباشر بالأنشطة الاقتصادية. وتشمل هذه الرسوم الطوابع عن الخدمات الصحية وخدمات المحاكم ورسوم الأراضي ورسوم التريبة وما إلى ذلك، كما تشمل أرباح المحافظ الاستثمارية.

أما فيما يخص الإيرادات غير الضريبية فقد ارتفعت خلال الربع الثالث من العام 2013 لتبلغ حوالي 204.8 مليون شيكل مقارنة بنحو 185.8 مليون شيكل في الربع السابق (ارتفاع بنسبة 10.2%)، إلا أنها كانت أقل بنحو 36.4% مقارنة بالربع المناظر من العام 2012. وتجدر الإشارة هنا

شكل 3-1: هيكل الإيرادات المحلية

(مليون شيكل)



المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

أما فيما يتعلق بمصادر التمويل الخارجية (المنح والمساعدات) المخصصة لدعم الموازنة والمشاريع التطويرية، فقد بلغت خلال الربع الثالث من عام 2013 حوالي 1.5 مليار شيكل، خصص أغلبها (نحو 95.9%) لدعم الموازنة العامة للحكومة الفلسطينية.

وفيما يتعلق بإيرادات المقاصة بلغت خلال الربع الثالث من عام 2013 نحو 1.5 مليار شيكل، مرتفعة بنحو 0.9% مقارنة بالربع السابق من العام نفسه¹⁰. وقد جاءت إيرادات المقاصة أقل بنحو 29.9% مقارنة بالربع المناظر من العام 2012¹¹. واستحوذت إيرادات المقاصة على حصة الأسد بنسبة 70% من إجمالي الإيرادات المحلية تليها الإيرادات الضريبية بنسبة 21.1%، ثم الإيرادات غير الضريبية بنسبة 9.2%.

جدول 3-2: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح

البيان	2012			2013		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
إجمالي الإيرادات المحلية الصافية (مليون شيكل)	2,118.4	1,904.6	2,845.8	1,780.0	2,311.8	2,210.6
نسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)	72.8	68.0	75.3	64.9	55.1	80.3
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	81.2	63.6	96.2	56.2	78.0	75.0
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	22.8	18.9	28.3	17.7	23.8	20.8
المنح والمساعدات الخارجية (مليون شيكل)	792.8	898.3	932.3	963.2	1,886.7	1,515.6
نسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)	27.2	32.0	24.7	35.1	44.9	19.7
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	30.4	30.0	31.5	30.4	63.7	19.1
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	8.5	8.9	9.3	9.6	19.4	5.1

المصدر: جدول رقم (3-1)

5.6%. فيما ساهمت الدول العربية (تحديداً العراق، والسعودية، وقطر) بنحو 19.1% من قيمة هذه المساعدات. (أنظر الجدول 3-3).

بلغ الدعم المخصص للموازنة 1,453.6 مليون شيكل، ساهمت الآلية الفلسطينية الأوروبية (بيغاس) بنسبة 10.8% والبنك الدولي بنسبة 28.4%، بينما ساهمت الولايات المتحدة بنحو 36.1%، كما ساهمت الهند، روسيا وفرنسا بما مجموعه

جدول 3-3: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية

البيان	2012			2013		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
دعم الموازنة	739.4	771.4	723.5	751.4	1814.5	460.9
منح عربية	113.7	259.6	499.7	177.0	558.6	0.0
منح دولية	625.7	511.8	223.8	574.4	1,255.9	460.9
التمويل التطويري	53.6	126.9	208.8	211.7	72.6	74.9
إجمالي التمويل الخارجي	793.0	898.3	932.3	963.1	1,887.1	535.8

المصدر: جدول رقم (7)- جدول الدعم الخارجي.

¹⁰ شهدت إيرادات المقاصة في الربع الثاني 2013 تحويل دفعات نقدية غير اعتيادية تعادل 147 مليون شيكل تمثل مبالغ اقتطعها الطرف الإسرائيلي سابقاً من تحويلات المقاصة وتم إعادة تحويلها في شهر أيار 2013 بناءً على حكم قضائي جاء لصالح الجانب الفلسطيني (المصدر من وزارة المالية الفلسطينية)

¹¹ يعزى هذا أساساً إلى الارتفاع الكبير في إيرادات المقاصة في الربع الثالث من العام 2012، حيث حصلت السلطة الفلسطينية خلال شهري تموز وأيلول على إيرادات المقاصة مقدماً.

2-3 النفقات العامة

وغير الأجور. حيث شهد هذا الربع ارتفاع بند الأجور والرواتب بنحو 4.1%، لتبلغ نحو 1.6 مليار شيكل، أو ما يزيد عن نصف النفقات الجارية. واستمرت حالة النقص النقدي المتكرر في تغطية فاتورة الرواتب. وتشير البيانات إلى أن قيمة فاتورة الرواتب أقل من مستوى الالتزام (الرواتب التي يتوجب دفعها) بحوالي 133.1 مليون شيكل¹².

كذلك، ارتفع بند نفقات غير الأجور بنحو 6.9% ليلبلغ 1.1 مليار شيكل. وجاء هذا الارتفاع بشكل أساسي نتيجة لقيام الحكومة الفلسطينية برفع إنفاقها التشغيلي بالإضافة لزيادة حجم التحويلات لصالح الخدمات الاجتماعية، علماً بأن الإنفاق التشغيلي والتحويلات الاجتماعية هما المكونان الأهم في هذا البند¹³. أما صافي الإقراض فقد ارتفع خلال الربع الحالي ليلبلغ 229.2 مليون شيكل مقارنةً مع نحو 220.4 مليون شيكل للربع السابق¹⁴. (أنظر شكل 2-3).

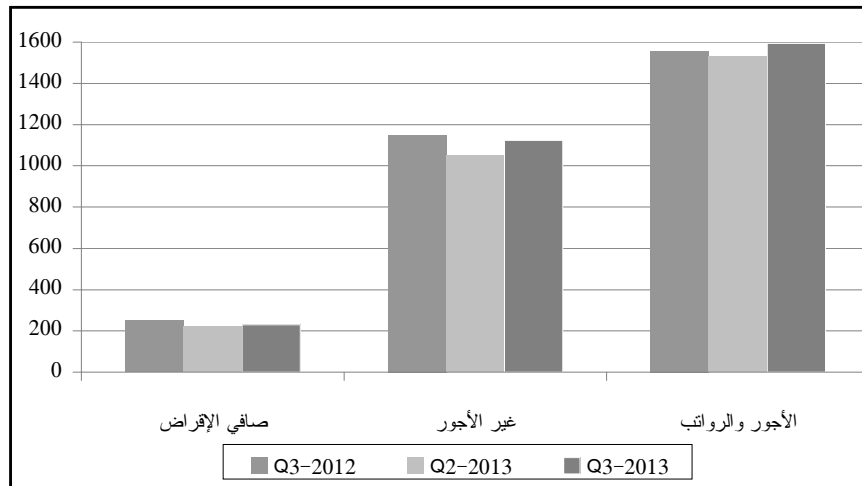
شهدت النفقات العامة خلال الربع الثالث من عام 2013 ارتفاعاً بنسبة 3.4% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 3.1 مليار شيكل (29.3% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي). وقد شمل هذا الارتفاع كافة بنود الانفاق للحكومة عدا الانفاق التطويري الذي تراجع بشكل ملحوظ. الجدير بالتنبيه ان الإنفاق العام يتكون في معظمه من النفقات الجارية (بلغت نحو 95.1%)، في حين لم يستقطع الإنفاق التطويري أكثر من 4.9% من إجمالي الإنفاق العام في الربع الثالث.

◆ النفقات الجارية

يتكون الإنفاق الجاري من ثلاثة بنود، فاتورة الرواتب وبند غير الأجور وبند صافي الإقراض. شكلت فاتورة الرواتب نحو 54.1% من الإنفاق الجاري، في حين شكل بند نفقات غير الأجور نحو 38.1%، وشكل بند صافي الإقراض نحو 7.8%. ارتفعت النفقات الجارية بنحو 5.1% خلال الربع الثالث من عام 2013 مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 2.9 مليار شيكل. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع نفقات الأجور

شكل 2-3: هيكل النفقات الجارية

(مليون شيكل)



المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

¹² بلغ متوسط النقص النقدي في تغطية فاتورة الرواتب الفعلية حوالي 71.4 مليون شيكل لكل ربع من أرباع 2013 مقارنة بنحو 204.1 مليون شيكل بالمتوسط لكل ربع من أرباع 2012.

¹³ شكل الإنفاق التشغيلي للحكومة الفلسطينية نحو 36.6% من بند نفقات غير الأجور في حين شكلت التحويلات الاجتماعية نحو 61.1% من إجمالي هذا البند خلال الربع الحالي.

¹⁴ يمثل بند صافي الإقراض المبالغ التي يتم استقطاعها من إيرادات المقاصة وتحويلها لشركات المنافع العامة الإسرائيلية لتسديد المستحقات على هيئات الحكم المحلي، وشركات الكهرباء في الأراضي الفلسطينية.

❖ النفقات التطويرية

انخفضت النفقات التطويرية خلال الربع الثالث من هذا العام بنحو 21.8% مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 152.1 مليون شيكل، على خلفية تراجع مخصصات الموازنة للتمويل التطويري وتراجع المخصص من المنح الدولية لهذا البند.

جدول 3-4: مؤشرات النفقات العامة

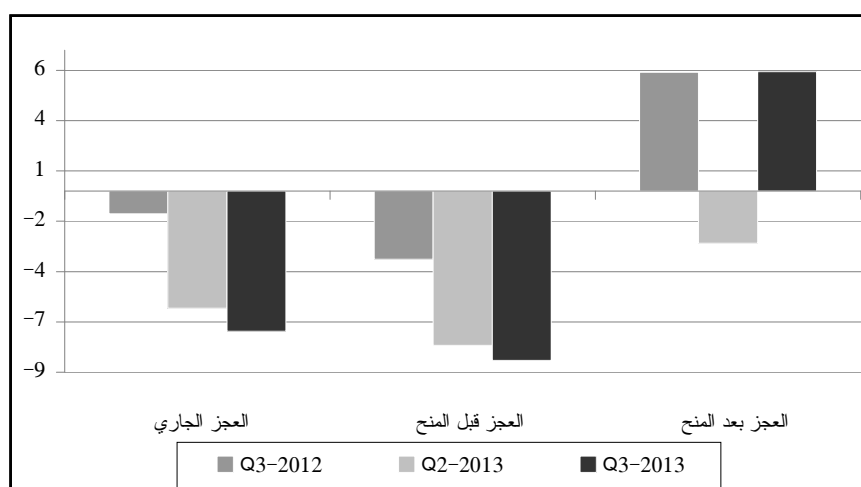
البيان	2012			2013		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
النفقات الجارية (مليون شيكل)	2,608.6	2,993.3	2,958.6	3,169.6	2,962.9	2,803.1
نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	94.0	93.9	92.9	93.4	96.0	93.5
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	28.0	29.8	29.4	31.5	30.5	26.6
النفقات التطويرية (مليون شيكل)	167.7	193.8	226.8	224.7	124.9	194.6
نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	6.0	6.1	7.1	6.6	4.0	6.5
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	1.8	1.9	2.3	2.2	1.3	1.8

المصدر: جدول 1-3

3-3 الفائض/العجز المالي

أدى ارتفاع النفقات الجارية في ظل محدودية الإيرادات المحلية إلى تحقق عجز جاري (على الأساس النقدي وقبل المساعدات) خلال الربع الحالي بقيمة 736.5 مليون شيكل، مقارنة مع عجز بلغ 614.2 مليون شيكل خلال الربع السابق. وجاء هذا العجز أعلى بأكثر من 6 مرات مقارنةً بنظيره في العام 2012¹⁵. وقد شكل هذا العجز حوالي 7% من الناتج المحلي

الإجمالي مقارنة مع 5.8% في الربع الثاني من العام 2013. أما على صعيد العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات) فقد بلغ حوالي 888.5 مليون شيكل، أو نحو 8.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 7.7% في الربع السابق (أنظر شكل 3-3).

شكل 3-3: مؤشرات العجز المالي نسبة لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي
بالأسعار الجارية (الاسمي)

المصدر: جدول 1-3.

* يعزى هذا أساساً إلى الارتفاع الكبير في إيرادات المقاصة في الربع الثالث من العام 2012، حيث حصلت السلطة الفلسطينية، خلال شهري تموز وأيلول، على إيرادات المقاصة مقدماً كما ذكرنا سابقاً.

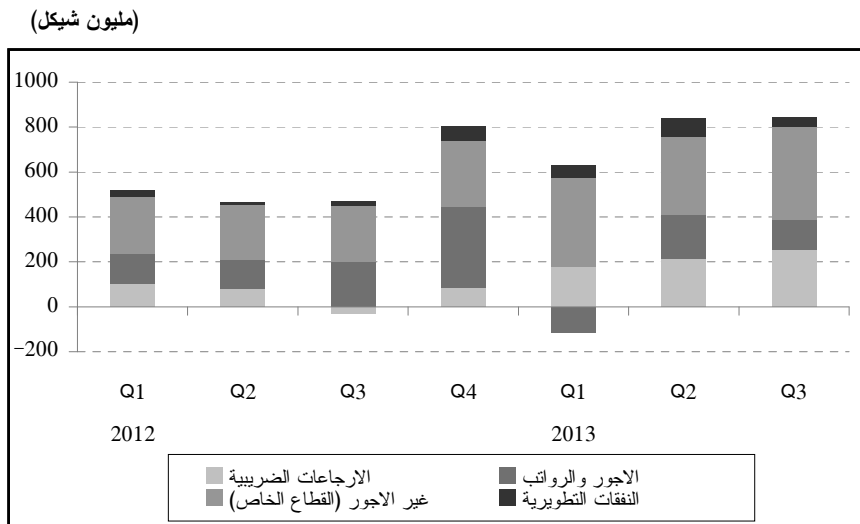
توزع بين متأخرات لصالح القطاع الخاص (417.2 مليون شيكل)، وإرجاعات ضريبية غير مسددة (253.8 مليون شيكل)، ومتأخرات فاتورة الرواتب (133.1 مليون شيكل)، ومتأخرات تخص الإنفاق التطويري (40.5 مليون شيكل). وعند إضافة إجمالي تراكم المتأخرات (844.6 مليون شيكل) إلى العجز الكلي على الأساس النقدي (888.5 مليون شيكل) يكون رصيد العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات) على أساس الالتزام حوالي 1,733 مليون شيكل. أما العجز الكلي بعد المنح والمساعدات على أساس الالتزام فقد بلغ مليون شيكل 217.5. (أنظر الشكل 3-4).

في المقابل، أدى الارتفاع الكبير في المساعدات الدولية في هذا الربع إلى تحقيق فائض في رصيد الموازنة بعد المنح والمساعدات بلغ حوالي 627.1 مليون شيكل مقارنة مع عجز بلغ نحو 272.8 مليون شيكل خلال الربع الثاني. وقد انعكس فائض الرصيد الكلي بدوره في انخفاض رصيد الدين العام، خصوصاً المحلي منه، غير أنه لم يقلص من تراكم المتأخرات.

3-4 تراكم المتأخرات

بلغ إجمالي تراكم المتأخرات على الحكومة الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2013 حوالي 844.6 مليون شيكل،

شكل 3-4: التطورات الربعية على إجمالي تراكم المتأخرات



المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

3-5 إيرادات المقاصة (أساس التزام)

مكونات المقاصة يُلاحظ أن مساهمة المكونات الرئيسية الثلاثة (الجمارك، والقيمة المضافة، وضرائب المحروقات) متساوية تقريباً، الثلث تقريباً لكل بند، بأفضلية بسيطة لصالح الجمارك.

يعرض الجدول 3-5 التطورات الربعية في إيرادات الجمارك وضريبة القيمة المضافة وغيرها التي تجبى من قبل وزارة المالية الإسرائيلية والتي تحول عبر آلية المقاصة وفقاً لأساس الالتزام.¹⁶ ويتضح من الجدول أن الإيرادات بلغت حوالي 1,587 مليون شيكل خلال الربع الثالث من العام 2013 مرتفعةً بنحو 11.7% مقارنة بالربع السابق وبنحو 9.5% مقارنة بالربع المناظر من العام 2012. وعند النظر في

¹⁶ 8 تم استخدام أساس الالتزام نظراً لأن البيانات على هذا الأساس هي الوحيدة التي تحتوي على تفاصيل المقاصة بمكوناتها

جدول 3-5: إيرادات المقاصة وفق أساس الالتزام

(مليون شيكل)

البيان	2012			2013		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
إيرادات المقاصة	1,343.0	1,410.3	1,449.8	1,413.6	1,388.6	1,421.4
الجمارك	465.8	473.7	522.6	511.9	459.3	492.5
القيمة مضافة	449.5	485.5	456.5	469.4	488.6	457.9
المحروقات	420.8	449.8	466.1	421.3	431.5	470.2
ضريبة الشراء (المبيعات)	4.5	(1.8)	4.6	7.7	5.5	(3.6)
ضريبة الدخل المقطعة من أجور العاملين الفلسطينيين في إسرائيل	2.4	3.1	-	3.3	3.7	4.4

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس الالتزام)، وزارة المالية.

3-6 الدين العام الحكومي

ساهم الفائض المتحقق في الرصيد الكلي (على الأساس النقدي) بعد المنح والمساعدات في تخفيض الدين العام الحكومي خلال الربع الثالث من العام 2013. إذ تراجع رصيد الدين العام بنحو 4.4% مقارنة بالربع السابق، ليستقر عند حوالي 8,349.5 مليون شيكل. وقد كانت حصة الدين الخارجي منه نحو 46.6% مقابل 53.4% للدين المحلي. توزع الدين الخارجي بين مؤسسات مالية عربية بنسبة 57.2%، ومؤسسات دولية وإقليمية بنحو 30.7%، وقروض ثنائية بنسبة 12%. أما الدين المحلي فقد كان في أغلبه مستحقاً للجهاز المصرفي علماً أن نحو 17.5% من هذا الدين هي قروض مقدمة لهيئة البترول بكفالة الحكومة الفلسطينية (أنظر الجدول 3-6). ولقد بلغت خدمة الدين العام الحكومي لهذا الربع حوالي 26.6 مليون شيكل مقارنة بحوالي 34.5 مليون شيكل للربع السابق.

جدول 3-6: الدين العام الحكومي خلال الربع الثالث 2013

(مليون شيكل)

البيان	2012			2013		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
أ- الدين المحلي	4,092.7	4,760.2	4,329.8	5,142.8	4,257.3	4,774.5
قروض البنوك	1,788.2	2,142.5	2,230.8	2,669.1	2,376.8	2,345.7
تسهيلات بنكية (جاري مدين)	1,664.3	1,893.2	1,423.9	1,783.8	1,255.1	1,666.9
قروض هيئة البترول	609.7	691.9	642.5	659.4	594.9	731.4
قروض مؤسسات عامة أخرى	30.5	32.6	32.6	30.5	30.5	30.5
ب- الدين الخارجي	4,185.6	4,417.1	4,290.7	4,077.1	3,989.9	3,956.1
مؤسسات مالية عربية	2,342.9	2,467.9	2,457.8	2,335.9	2,283.0	2,266.7
صندوق الأقصى	1,940.8	2,049.6	2,043.9	1,940.5	1,906.0	1,890.5
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	209.1	221.3	219.9	211.0	204.6	204.7
البنك الإسلامي للتنمية	193.0	197.0	194.0	184.4	172.4	171.5
مؤسسات مالية إقليمية ودولية	1,256.0	1,338.4	1,335.6	1,257.5	1,244.1	1,223.8
البنك الدولي	1,095.8	1,151.5	1,141.5	1,077.8	1,051.9	1,038.0
بنك الاستثمار الأوروبي	77.0	99.2	106.0	95.9	109.8	104.0
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	12.2	12.4	12.5	11.7	11.2	10.9
الأوبك	71.0	75.3	75.6	72.1	71.2	70.9
قروض ثنائية	586.7	610.8	497.3	483.7	462.8	465.6
مجموع الدين العام الحكومي	8,278.3	9,177.3	8,620.5	9,219.9	8,247.2	8,730.6
خدمة الدين	27.4	18.9	41.2	31.2	52.8	34.5
نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي	22.5	22.2	21.9	23.7	21.5	20.7%

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

صندوق 5: مشروع قناة البحرين في حلة جديدة؟

أعلن البنك الدولي في 9 كانون أول أن ممثلي الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية قاموا بالتوقيع، في مقر البنك في واشنطن، على مذكرة تفاهم "لتقاسم المياه". وذكر البيان الصحفي للبنك الدولي أن هذا الاتفاق سيساعد على "إدارة موارد المياه الشحيحة في المنطقة ودعم التنمية المشتركة واستخدام موارد مائية جديدة من خلال تحلية مياه البحر".¹⁷

وتتضمن مذكرة التفاهم الخطوط العريضة لثلاث مبادرات: أولاً إنشاء محطة لتحلية المياه في العقبة الأردنية على البحر الأحمر حيث ستكون المياه المحلاة مشتركة بين الأردن وإسرائيل. ثانياً، زيادة كمية المياه التي تزودها إسرائيل من بحيرة طبريا وتقوم بتحويلها إلى الأردن. ثالثاً، بيع نحو 20 مليون متر مكعب سنوياً من المياه المحلاة من شركة مكوروت الإسرائيلية إلى سلطة المياه الفلسطينية لاستخدامها في الضفة الغربية.

ذكر البيان الصحفي أن مذكرة التفاهم هي نتيجة للتعاون القائم منذ العام 2005 من قبل الأطراف الثلاثة حول برنامج دراسات توصيل مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت. ولكن البيان سرعان ما أكد على "أن المبادرة الحالية" تمثل مبادرة جديدة تتبع من برنامج الدراسات، ولكنها لا تشكل نفس المقترح المتعلق بنقل مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت. "ولقد أثارت هذه الصياغة الغامضة والملتبسة الشكوك من أطراف مختلفة، إذ أن المشروع الحالي يبدو على أنه مجرد نسخة مصغرة من مشروع نقل المياه بين البحرين، والذي يعرف باسم "قناة البحرين".

قناة البحرين¹⁸

مشروع قناة البحرين مشروع قديم العهد نسبياً يتضمن إنشاء نفق وخط أنابيب بطول 180 كم يمتد من خليج العقبة على البحر الأحمر جنوباً إلى البحر الميت شمالاً. ويهدف بشكل رئيسي إلى إيقاف التدهور البيئي في البحر الميت، بالإضافة إلى تزويد الأطراف المستفيدة بمياه عذبة، وإنتاج طاقة كهرومائية لتشغيل محطات الضخ وتحلية المياه. وتقدر تكلفته الإجمالية بنحو 11 مليار دولار. ويشتمل المشروع على إقامة محطة ضخ بين العقبة وإيلات (الأكبر على مستوى العالم). وإنشاء وحدة لتحلية المياه في أقصى الجهة الجنوبية من البحر الميت. يتضمن المقترح شطف حوالي 1.9 مليار متر مكعب من مياه البحر الأحمر سنوياً، يتم ضخها إلى ارتفاع 220 متر، مما يسمح بانحدارها باتجاه البحر الميت. ويتم استغلال هذا التفاوت في الارتفاع لتوليد طاقة كهربائية لاستخدامها في تشغيل محطة الضخ والتحلية. ويتضمن المقترح تقسيم المياه المسحوبة من البحر الأحمر إلى نصفين، النصف الأول يتم ضخه إلى البحر الميت مباشرة. أما النصف الآخر، يتم تحليته وتوزيعه على الأطراف الثلاثة.

قام البنك الدولي في 2013 بنشر ثلاث دراسات موسعة تناولت الجدوى الاقتصادية والأبعاد التقنية والبيئية لهذا المشروع الضخم. وبلغت تكاليف تلك الدراسات فقط ما يزيد على 16 مليون دولار. وجاءت نتيجة الدراسات ايجابية بشكل عام تجاه المشروع (أنظر المراجعة الشاملة لتلك الدراسات الثلاث في المرجع رقم 2). ولكن، حالما تم نشر نتائج تلك الدراسات ظهرت معارضة شديدة للمشروع من أطراف مختلفة أردنية وفلسطينية وإسرائيلية. وتركزت معارضة بعض الأطراف على الأبعاد السياسية ومحاربة التطبيع، في حين تركزت معارضة أطراف أخرى على الأخطار البيئية للمشروع والأخطار المترافقة مع تغيير الطبيعة الفيزيائية لمياه البحر الميت.

المشروع الجديد

يتضمن المشروع الجديد إقامة محطة لتحلية المياه في مدينة العقبة بطاقة إنتاج تصل نحو 80 مليون متر مكعب سنوياً من المياه العذبة.¹⁹ وستكون حصة الأردن من هذه المياه نحو 30 مليون لتغطية الاحتياجات المتنامية لمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة حتى العام 2040.²⁰ أما الكمية المتبقية، 50 مليون متر مكعب، فسوف يتم بيعها إلى إسرائيل حسب السعر الذي سيتم الاتفاق عليه لاحقاً.²¹

¹⁷ <http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2013/12/09/senior-israel-jordanian-palestinian-representatives-water-sharing-agreement>

¹⁸ من أجل عرض شامل للمشروع الأصلي وتلخيص واف لتقارير الجدوى التي اصدرها البنك الدولي ووجهات النظر المتضاربة حول فوائد المشروع من وجهة النظر الفلسطينية أنظر الورقة الخلفية للطاولة المستديرة بعنوان "قناة البحرين": المشروع، المبررات، التقييم والمكاسب المحتملة للأراضي الفلسطينية. معهد ماس 2013.

¹⁹ http://www.mas.ps/2012/ar/node/625#.UtuRn_uXcs
²⁰ <http://www.jpost.com/Enviro-Tech/Exclusive-Israel-Jordan-PA-to-sign-trilateral-water-swap-sales-agreements-334505>

²¹ <http://waj.gov.jo/sites/ar-jo/Lists/List6/DispForm.aspx?ID=233>

بالمقابل سوف تقوم إسرائيل بتزويد الأردن بكمية مكافئة من المياه (50 مليون متر مكعب) في الشمال يتم سحبها من بحيرة طبريا. ويقول الموقع الإلكتروني لسلطة المياه الأردنية أن السعر الذي سيدفعه الأردن هو 0.27 دينار أردني للمتر المكعب. ويتضمن المشروع أيضاً مد أنبوب من العقبة إلى البحر الميت لتصريف المحلول الملحي الناتج عن عملية التحلية. وتقدر الكلفة الإجمالية للمشروع بنحو 900 مليون دولار. ويذكر موقع سلطة المياه الأردنية أن الحكومة ستعمل على تأمين جزء من هذا المبلغ كمنح من الدول الصديقة والشفقة.

أما فيما يتعلق بالطرف الفلسطيني فإن جائزة الترضية التي سيحصل عليها تتمثل في موافقة إسرائيل على بيعه كميات إضافية من المياه تبلغ 20 مليون م³. ولكن العقدة ما تزال بأن الاتفاق لم ينص على سعر محدد لهذه المياه. وتوضح أهمية هذا الأمر عند معرفة عمق وتعدد المشاكل بين الطرف الفلسطيني والإسرائيلي حول أسعار المياه التي يقوم الفلسطينيون بشرائها حالياً من إسرائيل²².

مشروع جديد أم المرحلة الأولى من مشروع "قناة البحرين"؟

على الرغم من الصياغة المبهمة في البيان الصحفي للبنك الدولي والتي يمكن أن تفسر بأن المشروع الجديد يختلف عن مشروع قناة البحرين، إلا أن الموقع الإلكتروني لسلطة المياه الأردنية يتعامل مع هذا المشروع على أنه المرحلة الأولى من مشروع "قناة البحرين". ولقد صدرت تصريحات متضاربة من الطرف الإسرائيلي أيضاً حول هذا الأمر. ولكن وزير المياه والري الأردني عاد وأكد بأن المشروع الحالي هو مشروع "أردني مائة بالمائة وليس هناك أجندة سياسية فيه". على أن سعي بيان البنك الدولي إلى طمأنة واسترضاء أنصار البيئة بالتأكيد على أن نقل المحلول الملحي من محطة التحلية في العقبة إلى البحر الميت سيتم بغرض "دراسة الآثار المترتبة على خلط المحلول الملحي مع مياه البحر الميت"²³ ساهم أيضاً في إثارة الشكوك بأن المشروع الحالي هو تمهيد للمشروع الأكبر.

خلاصة القول أن الصورة ما تزال غير واضحة وأن المكاسب المحتملة للطرف الفلسطيني سوف تعتمد على الأسعار التي يتوجب الاتفاق عليها وعلى الحقوق الفلسطينية في مياه وثروات البحر الميت، وهما الأمران اللذان لا تتطرق لهما مذكرة التفاهم.

4- القطاع المصرفي

البود الرئيسية في الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين خلال الفترة من الربع الثالث 2012 وحتى الربع الثالث من العام 2013.

1. جانب الأصول (الموجودات)

بلغ إجمالي أصول المصارف المرخصة في فلسطين نهاية الربع الثالث من العام 2013 حوالي 10,984.5 مليون دولار، مرتفعاً بنسبة 4.8% مقارنة بالربع السابق من نفس العام، وبنسبة 15.1% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. وفيما يلي تلخيص لأهم التغيرات التي حصلت على البود الرئيسية في جانب الأصول.

شهدت البود الرئيسية في الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة بعض التغيرات نهاية الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني من العام. في جانب الأصول، ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنحو 3.4%، كما ارتفع بند النقدية والمعادن الثمينة بنحو 38.3%. أما في جانب الخصوم، فقد كانت الزيادة في كل من ودائع الجمهور وحقوق الملكية من أهم التغيرات التي طرأت في هذا الجانب، حيث زادت ودائع الجمهور بنحو 4.5%، وزادت حقوق الملكية بنحو 2.6% خلال الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني. يلخص الجدول 1-4 تطورات

²¹ نقلت صحيفة القدس العربي عن الدكتور حازم الناصر، وزير المياه والري الأردني، أن تكلفة التحلية ستكون أقل من 0.5 دينار لكل متر مكعب من المياه العذبة. جريدة

القدس العربي 7 كانون الثاني 2014، <http://www.alquds.co.uk/?p=120779>

²² للإطلاع على كميات المياه التي يشتريها الطرف الفلسطيني وإشكاليات الأسعار أنظر الصندوق حول هذه المواضيع في المراقب الاقتصادي والاجتماعي - العدد 32 <http://www.mas.ps/2012/ar/node/560#.UtKUMfsSZIE>

²³ جريدة القدس العربي 7 كانون الثاني 2014، <http://www.alquds.co.uk/?p=120779>

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار) *

البيان	2012					2013				
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إجمالي الأصول	9,541.7	10,050.2	10,372.0	10,479.3	10,984.5	9,541.7	10,479.3	10,372.0	10,479.3	10,984.5
التسهيلات الائتمانية المباشرة	3,829.5	4,199.2	4,077.1	4,258.2	4,404.0	3,829.5	4,258.2	4,077.1	4,258.2	4,404.0
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	3,390.9	3,675.2	3,882.1	3,723.5	3,718.4	3,390.9	3,723.5	3,882.1	3,723.5	3,718.4
- أرصدة لدى سلطة النقد	938.8	998.9	1,031.3	970.3	976.2	938.8	970.3	1,031.3	970.3	976.2
- أرصدة لدى المصارف في فلسطين	294.6	372.6	368.3	350.7	348.6	294.6	350.7	368.3	350.7	348.6
- أرصدة لدى المصارف في الخارج	2,157.5	2,303.7	2,482.5	2,402.5	2,393.6	2,157.5	2,402.5	2,482.5	2,402.5	2,393.6
محفظة أوراق الدين المالية	752.9	745.3	799.0	827.2	850.8	752.9	827.2	799.0	827.2	850.8
النقدية والمعادن الثمينة	778.7	731.1	830.3	868.2	1,200.3	778.7	868.2	830.3	868.2	1,200.3
الاستثمارات	153.4	148.6	150.1	146.8	148.5	153.4	146.8	150.1	146.8	148.5
القبولات المصرفية	4.8	5.3	5.6	5.7	4.9	4.8	5.7	5.6	5.7	4.9
الموجودات الأخرى	631.5	545.5	627.8	649.7	657.6	631.5	649.7	627.8	649.7	657.6
إجمالي الخصوم	9,541.7	10,050.2	10,372.0	10,479.3	10,984.5	9,541.7	10,479.3	10,372.0	10,479.3	10,984.5
إجمالي ودائع الجمهور	7,200.8	7,484.1	7,713.2	7,830.9	8,181.3	7,200.8	7,830.9	7,713.2	7,830.9	8,181.3
حقوق الملكية	1,240.0	1,257.5	1,297.4	1,276.4	1,309.0	1,240.0	1,276.4	1,297.4	1,276.4	1,309.0
أرصدة سلطة النقد والمصارف	501.4	725.2	734.7	731.0	813.8	501.4	731.0	734.7	731.0	813.8
المطلوبات الأخرى	139.8	139.2	156.5	169.8	207.8	139.8	169.8	156.5	169.8	207.8
القبولات المنفذة والقائمة	9.1	10.0	14.2	13.1	11.6	9.1	13.1	14.2	13.1	11.6
المخصصات والاحتلاك	450.6	434.2	456.0	458.1	461.0	450.6	458.1	456.0	458.1	461.0

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.
* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).

✧ التسهيلات الائتمانية المباشرة

يظهر توزيع التسهيلات الائتمانية (أنظر جدول 4-2) استمرار سيطرة الدولار الأمريكي على حصة الأسد من التسهيلات الائتمانية (55%) في الربع الثالث، متقدماً على الشيكال الذي بلغت حصته 33%، والدينار الأردني الذي استقطع حوالي 11% من التسهيلات.

استفادت مختلف النشاطات الاقتصادية من هذه التسهيلات وإن كان بنسب متفاوتة، حيث لا تزال القروض الاستهلاكية تهيمن على الحصة الأكبر بنسبة 29% وبقيمة 876 مليون دولار خلال الربع الثالث، مرتفعة بنسبة 5.3% عن قيمتها في الربع السابق²⁴. يليها قطاع العقارات والإنشاءات بنسبة 21.8%. أما قطاع التجارة بشقيها الخارجية والداخلية فقد حصل على ما نسبته 18.1% من التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (أنظر جدول 4-3).

ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الثالث من العام 2013 بنسبة 3.4% مقارنة مع الربع السابق من نفس العام، وبنسبة 15% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012، ليلبغ نحو 4,404 مليون دولار، مشكلاً حوالي 40.1% من إجمالي الموجودات. ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة التسهيلات الممنوحة للقطاعين العام والخاص، حيث ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم بنحو 100.8 مليون دولار، أو ما نسبته 3.5% مقارنة بالربع السابق. وتوزعت هذه الزيادة بين 73.2 مليون دولار في الضفة الغربية، و27.6 مليون في قطاع غزة. أما التسهيلات الممنوحة للقطاع العام فلقد ارتفعت بنفس نسبة تسهيلات القطاع الخاص تقريباً وبقيمة تعادل 45.5 مليون دولار بين الربعين المتلاحقين. هذا يعني أن 31.4% من التسهيلات الائتمانية خلال الربع الثالث ذهبت إلى القطاع العام في حين بلغت حصة القطاع الخاص المقيم 67.7% (نحو 1% ذهب إلى غير المقيمين). وهذه تقريباً هي نسب توزيع إجمالي التسهيلات الائتمانية المتراكمة في الأراضي الفلسطينية.

²⁴ القروض الاستهلاكية تشمل جميع القروض التي تقدمها المصارف للأشخاص المقيمين، باستثناء القروض الممنوحة بضمان الرهن العقاري، وقروض المركبات الخاصة، والقروض التعليمية، والقروض بضمانة نقدية. وتشمل على سبيل المثال قروض لشراء الأدوات المنزلية والأجهزة الكهربائية، والسياحة والسفر، وتغطية نفقات طبية...الخ.

جدول 4-2: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة

حسب الجهة المستفيدة والنوع والعملة

(مليون دولار)

2013			2012		
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	
حسب الجهة المستفيدة					
1,382.7	1,337.2	1,243.6	1,407.4	1,115.8	قطاع عام
2,983.4	2,882.6	2,792.3	2,746.7	2,659.9	قطاع خاص مقيم
37.9	38.3	41.2	45.1	53.8	قطاع خاص غير مقيم
حسب النوع					
3,118.8	2,975.0	2,914.1	2,950.3	2,829.2	قروض
1,272.0	1,270.8	1,151.5	1,238.1	990.2	جاري مدين
13.2	12.4	11.5	10.8	10.1	تمويل تأجيرى
حسب العملة					
2,426.1	2,288.0	2,221.5	2,255.1	2,280.4	دولار أمريكى
478.4	503.8	516.1	549.7	548.6	دينار أردنى
1,462.9	1,436.3	1,315.4	1,367.6	965.7	شيكلى إسرائيلى
36.6	30.0	24.1	26.8	34.8	عملات أخرى
4,404.0	4,258.2	4,077.1	4,199.2	3,829.5	المجموع

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

بلغ إجمالي الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف خلال الربع الثالث من العام 2013 حوالي 3,718.4 مليون دولار، منخفضاً بنحو 0.1% مقارنة مع الربع السابق. ويعزى هذا التراجع لانخفاض الأرصدة لدى المصارف في الخارج بنسبة 0.4%، إضافة إلى تراجع الأرصدة لدى المصارف في فلسطين بنحو 0.6%.

جدول 4-3: إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص حسب القطاعات الاقتصادية المستفيدة (%)

2013			2012		القطاع الاقتصادي
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	
21.8	21.8	21.1	21.1	21.4	العقارات والإنشاءات
1.9	1.8	1.4	1.5	1.2	تطوير الأراضي
6.2	6.2	6.1	6.2	8.9	التعدين والصناعة
18.1	18.3	18.3	18.0	20.8	التجارة الداخلية والخارجية
1.2	1.2	1.0	1.3	1.2	الزراعة والثروة الحيوانية
2.0	2.1	2.0	2.1	2.0	السياحة والفنادق والمطاعم
0.8	0.9	0.8	0.8	0.8	النقل والمواصلات
8.0	8.4	9.9	9.6	9.6	الخدمات
1.9	1.8	2.2	2.2	2.4	تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية
4.2	4.2	4.2	4.1	4.3	تمويل شراء السيارات
29.0	28.5	28.1	28.0	20.2	تمويل السلع الاستهلاكية
4.9	4.8	4.9	5.1	7.1	أخرى في القطاع الخاص
3021.3	2920.9	2,833.6	2,791.8	2,713.7	مجموع التسهيلات (مليون دولار)

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

✧ الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

الخاص (أو ما قيمته 7,451.1 مليون دولار)، و9% للقطاع العام (بقيمة 730.2 مليون دولار).

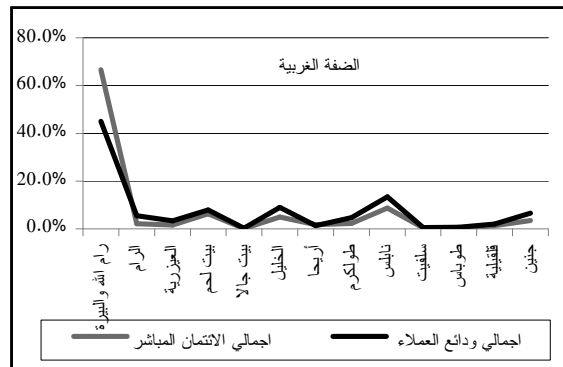
استحوذت الضفة الغربية على حوالي 89.7% من إجمالي ودائع الجمهور، مقابل 10.3% لقطاع غزة نهاية الربع الثالث من العام 2013، ويعكس هذا استمرار تراجع حصة قطاع غزة. ويظهر ذلك من خلال المقارنة مع الربع السابق والربع المناظر، حيث كانت حصة القطاع 10.6% و11% على التوالي. كما يلاحظ استحواذ محافظة رام الله والبيرة على النصيب الأكبر من ودائع الجمهور بنسبة 45% من ودائع الضفة الغربية، تليها محافظة نابلس بنسبة 13.4%. أما في قطاع غزة فتركزت معظم الودائع في محافظة غزة بنسبة 72.7% من إجمالي ودائع الجمهور في القطاع. ويبين الشكل 4-1 توزيع الودائع والائتمان الممنوح جغرافياً بحسب المحافظات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية الربع الثالث من العام 2013.

أما أرصدة المصارف لدى سلطة النقد فقد بلغت 976.2 مليون دولار، مرتفعة بنسبة طفيفة عن الربع السابق، على أن هذا لم يحل دون انخفاض أهميتها النسبية من إجمالي موجودات المصارف من 9.3% في الربع الثاني إلى 8.9% في الربع الثالث. وتوزعت هذه الأرصدة بين احتياطات إلزامية بنسبة 74.8%، وحسابات جارية بنسبة 4.3%، وحسابات أخرى بنسبة 20.9%.

2. جانب المطلوبات

ارتفعت ودائع الجمهور بنسبة 4.5% نهاية الربع الثالث من العام 2013 مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 8,181.3 مليون دولار. وشكلت ودائع الجمهور ما نسبته 74.5% من إجمالي مطلوبات المصارف نهاية الربع الثالث، مسجلة بذلك انخفاضاً بنحو 0.2 نقطة مئوية مقارنة مع الربع السابق، وبنحو نقطة مئوية مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. وبالعلاقة مع توزيع الودائع بين القطاع العام والخاص نهاية هذا الربع يلاحظ استقرار هذه النسبة عند نحو 91% للقطاع

شكل 4-1: الودائع والائتمان الممنوحة حسب المحافظات في نهاية الربع الثالث من العام 2013.



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

أما بند حقوق الملكية، الذي يشكل حوالي 12% من إجمالي المطلوبات، فقد ارتفع بنسبة 2.6% نهاية الربع الثالث من العام 2013 مقارنة مع الربع الثاني، نتيجة زيادة الأرباح بنسبة 24% وارتفاع احتياطات العمليات المصرفية بنحو 1% خلال نفس الفترة.

أما عن توزيع ودائع الجمهور حسب نوع الوديعة، فقد شكلت الودائع الجارية تحت الطلب نحو 41%، وودائع التوفير نحو 30%، والودائع الآجلة نحو 29% من إجمالي ودائع الجمهور. كما استمرت سيطرة الدولار على هذه الودائع بحوالي 42%، في حين بلغ نصيب كل من الدينار الأردني والشيكال 25.3% و28.6% على التوالي، وبلغت حصة العملات الأخرى (غالباً اليورو والجنيه الاسترليني) 4.1%. (أنظر جدول 4-4).

جدول 4-4: ودائع الجمهور حسب الجهة المودعة والنوع والعملة

(مليون دولار)

2013			2012		
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	
حسب الجهة المودعة					
730.2	651.6	691.4	620.2	566.4	قطاع عام
7,186.0	6,924.7	6,786.0	6,621.3	6,409.2	قطاع خاص مقيم
265.1	254.6	235.8	242.6	225.2	قطاع خاص غير مقيم
حسب نوع الوديعة					
3,317.1	3,163.1	3,121.0	2,984.4	2,894.8	ودائع جارية
2,380.9	2,276.2	2,258.9	2,234.9	2,167.6	ودائع أجل
2,483.3	2,391.6	2,333.3	2,264.8	2,138.4	ودائع توفير
حسب نوع عملة الإيداع					
3,438.8	3,196.9	3,120.3	3,063.0	2,789.0	دولار أمريكي
2,067.7	1,898.6	1,838.9	1,740.4	1,781.4	دينار أردني
2,342.6	2,384.4	2,353.4	2,323.6	2,306.3	شيكل إسرائيلي
332.2	351.0	400.6	357.1	324.1	عملات أخرى
8,181.3	7,830.9	7,713.2	7,484.1	7,200.8	المجموع

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

كذلك، انخفضت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لتصل نحو 11.9% مقارنة مع 12.2% في الربع السابق و13% مقارنة بالربع المناظر لعام 2012، ويعزى ذلك لوتيرة النمو المستمرة في إجمالي الأصول. وتعكس هذه النسبة بشكل عام قدرة المصارف على مواجهة المخاطر. من جانب آخر انخفضت نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى ودائع الجمهور لتصل إلى 53.8% نهاية الربع الثالث مقارنة مع 54.4% نهاية الربع الثاني نتيجة لزيادة الودائع بشكل أعلى من الزيادة في التسهيلات الائتمانية.

من ناحية أخرى، انخفضت نسبة التسهيلات الائتمانية المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات لتصل إلى 3.9% في الربع الثالث من العام 2013 مقارنة مع 4.2% في الربع السابق. وهذا يعكس تحسن طفيف في جودة المحفظة الائتمانية مما يمكن أن يؤدي إلى تقوية المراكز المالية للمصارف وينعكس إيجابياً على ربحيتها.

أخيراً شهد بند "أرصدة سلطة النقد والمصارف" ارتفاعاً ملحوظاً نهاية الربع الثالث من العام 2013 مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 11.3%. وجاء هذا نتيجة زيادة أرصدة سلطة النقد بنحو 12.5% (لتصل إلى 184.1 مليون دولار)، وزيادة أرصدة المصارف خارج فلسطين بنحو 24.3% (لتبلغ نحو 299.1 مليون دولار).

4-1 مؤشرات أداء المصارف

أظهرت البيانات المالية للمصارف العاملة في فلسطين بعض التغيرات في المؤشرات العامة للأداء خلال الربع الثالث من العام 2013. فقد انخفضت نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع لتصل إلى 35.7% مقارنة مع 37% في الربع السابق. وجدير بالذكر أن معظم هذه التوظيفات هي أرصدة للمصارف في الخارج حيث شكلت حوالي 74.5% من إجمالي التوظيفات الخارجية. كما انخفضت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول خلال نفس الفترة لتصل إلى نحو 40.1% (أنظر الجدول 4-5).

جدول 4-5: مؤشرات أداء المصارف المرخصة في فلسطين

(نسبة مئوية)

2013			2012		المؤشر
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	
11.9	12.2	12.5	12.5	13.0	حقوق الملكية/ إجمالي الأصول
40.1	40.6	39.3	41.8	40.1	إجمالي التسهيلات/ إجمالي الأصول
74.8	76.7	74.8	74.3	71.7	نسبة الدخل من الفوائد إلى إجمالي الدخل
53.8	54.4	52.9	56.1	53.2	إجمالي التسهيلات الائتمانية/ ودائع الجمهور (ودائع العملاء)
40.5	40.7	40.4	40.7	40.9	إجمالي تسهيلات القطاع الخاص/ ودائع القطاع الخاص
35.7	37.0	37.8	36.8	37.5	التوظيفات الخارجية/ إجمالي الودائع*
76.3	76.6	76.3	76.4	77.5	ودائع العملاء/ صافي الموجودات
3.9	4.2	4.4	4.1	4.6	التسهيلات الائتمانية المتعثرة/ إجمالي التسهيلات

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

* التوظيفات الخارجية تشمل أرصدة المصارف في الخارج والاستثمارات في أدوات الاستثمار إضافة إلى التسهيلات الممنوحة خارج فلسطين. أما إجمالي الودائع فهي عبارة عن ودائع الجمهور + الودائع المصرفية (ودائع سلطة النقد + ودائع المصارف).

✧ أرباح المصارف المرخصة في فلسطين

التراكمي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2013 حوالي 112.5 مليون دولار مقارنة مع 91.1 مليون دولار خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2012. يوضح الجدول 4-6 مصادر الإيرادات والنفقات وصافي أرباح المصارف خلال الأرباع السنوية الخمسة.

بلغ صافي دخل المصارف المرخصة في فلسطين 40.2 مليون دولار نهاية الربع الثالث من العام 2013 مقارنة بنحو 32.4 مليون دولار في الربع السابق (ما يعني نمواً بمقدار 24%) ونحو 29.7 مليون دولار في الربع المناظر 2012 (نمواً بمقدار 35%). وجاء هذا نتيجة زيادة في الإيرادات وانخفاض في النفقات. كما بلغ صافي دخل المصارف

جدول 4-6: مصادر الإيرادات والنفقات وصافي دخل المصارف (مليون دولار)

2013			2012		
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	
116.9	113.3	109.2	105.8	107.2	صافي الإيرادات
87.5	86.9	81.7	78.6	76.9	الفوائد
20.5	19.3	18.2	17.8	18.8	العمولات
1.4	-0.21	0.73	2.9	3.0	أوراق الدين المالية والاستثمارات
6.2	6.2	7.3	7.0	6.7	عمليات تبديل وتقييم العملات الأجنبية
0.08	0.07	0.13	0.1	0.4	عمليات التحوط والمتاجرة (المشتقات)
1.2	1.1	1.2	0.6-	1.4	الدخول التشغيلية الأخرى
76.7	80.9	69.3	73.4	77.5	النفقات
63.8	60.8	57.2	58.7	56.7	النفقات التشغيلية
1.7	4.5	1.4	0.3	8.7	المخصصات
11.2	15.6	10.7	14.4	12.1	الضريبة
40.2	32.4	39.9	32.4	29.7	صافي الدخل

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

4-2 متوسط أسعار الفائدة على الودائع والقروض

الممنوحة بالدينار. (أنظر الجدول 4-7). ويلاحظ من الأرقام السابقة اتساع الفجوة بين فوائد الإقراض وفوائد الإيداع. كما يلاحظ أن أسعار الفائدة على الشيكال (إيداعاً وإقراضاً) مرتفعة مقارنة بالدينار والدولار، وهذا يعود لارتباط سعر صرف الدينار والدولار معاً والمخاطر الأعلى المترافقة مع الإقراض بالشيكال.

انخفضت أسعار الفائدة مع نهاية الربع الثالث من العام 2013 مقارنة مع الربع السابق على الودائع بالدينار الأردني من 2.4 إلى 2.1%، والودائع بالدولار من 0.8% إلى 0.5%، في حين بقيت أسعار الفائدة على الودائع بالشيكال ثابتة عند 1.4% خلال نفس الفترة. أما معدلات الفائدة على القروض فقد انخفضت من 7.9% إلى 7.7% على الدولار ومن 11.5 إلى 11.2% على الشيكال، بينما بقيت ثابتة عند 9.5% للتسهيلات

جدول 4-7: المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع والقروض

الفترة	الدينار الأردني		الدولار الأمريكي		الشيكال	
	الودائع	القروض	الودائع	القروض	الودائع	القروض
2012	الربع الأول	1.5	7.7	0.4	7.1	11.5
	الربع الثاني	1.7	7.7	0.5	7.0	11.3
	الربع الثالث	1.6	7.6	0.4	6.4	11.1
	الربع الرابع	2.0	9.4	0.5	7.4	11.3
المتوسط		1.7	8.1	0.5	7.0	11.3
2013	الربع الأول	1.7	8.7	0.5	7.3	11.7
	الربع الثاني	2.4	9.5	0.8	7.9	11.5
	الربع الثالث	2.1	9.5	0.5	7.7	11.2

المصدر: النشرة الإحصائية الربعية-سلطة النقد الفلسطينية

4-3 حركة المقاصة بين المصارف

شيكاً بقيمة 2,698 مليون دولار، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 1.7% في العدد وانخفاضاً بنسبة 0.3% في القيمة مقارنة مع الربع السابق.

تفيد بيانات غرفتي المقاصة التابعتين لسلطة النقد في كل من رام الله وغزة، إلى زيادة عدد الشيكات المقدمة للتقاص خلال الربع الثالث من العام 2013، حيث بلغ عددها 1,093,428

جدول 4-8: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعاداة

الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعاداة		الفترة	
العدد (شيك)	القيمة (مليون \$)	العدد (شيك)	القيمة (مليون \$)		
2012	الربع الأول	1,009,857	2,604.4	119,019	180.3
	الربع الثاني	1,038,177	2,370.1	111,283	161.6
	الربع الثالث	1,102,004	2,297.6	127,175	157.8
	الربع الرابع	1,137,567	2,357.5	161,597	177.5
المجموع		4,287,605	9,629.6	519,074	677.2
2013	الربع الأول	1,021,161	2,326.7	139,098	164.4
	الربع الثاني	1,075,125	2,705.5	111,954	159.3
	الربع الثالث	1,093,428	2,698.0	112,562	161.3
المجموع		3,189,714	7,730.2	363,614	485.0

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- النشرة الإحصائية الشهرية

7 مصارف محلية و 10 مصارف وافدة، في حين ارتفع عدد فروع المصارف الوافدة بفرع واحد ليصل إلى 112 فرعاً. وظل عدد فروع المصارف المحلية ثابتاً عند 123 فرعاً. كما ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي بنحو 12 صراف آلي جديد مقارنة بالربع السابق، ترافق معه ارتفاع عدد بطاقات الصراف الآلي الممنوحة من المصارف بنحو 7.1% مقارنة مع الربع السابق. (أنظر جدول 4-9).

كما يلاحظ انخفاض عددها بنسبة 0.8% مقابل ارتفاع قيمتها بنسبة 17.4% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012. أما الشيكات المعادة فقد ارتفعت بنسبة 0.5% من حيث العدد و 1.2% من حيث القيمة مقارنة مع الربع السابق. في حين انخفض عددها بنسبة 11.5% مقابل ارتفاع قيمتها بنسبة 2.2% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012 (أنظر جدول 4-8).

4-4 الانتشار المصرفي

ظل عدد المصارف المرخصة في الأراضي الفلسطينية ثابتاً في نهاية الربع الثالث من العام عند 17 مصرفاً، موزعة بين

جدول 4-9: الانتشار المصرفي في فلسطين حتى 2013/9/30

البند	المصارف المحلية	المصارف الوافدة	المجموع
عدد المصارف	7	10	17
عدد فروع ومكاتب المصارف	123	112	235
عدد أجهزة الصراف الآلي	263	219	482
عدد بطاقات ATM	114008	32563	146571
عدد بطاقات الائتمان	26138	36874	63012
عدد بطاقات الخصم المباشر (Debt Card)	144990	232253	377243

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

4-5 مؤسسات الإقراض المتخصصة²⁵

16.9 (16.4%)، ثم قطاعي الإنتاج (12%) والاستهلاك (10%).

بورصة فلسطين

سيتم التطرق إلى ثلاث مجموعات من المؤشرات المالية التي ترصد واقع بورصة فلسطين والتطورات التي طرأت عليه:

✧ مؤشرات السوق المالي:

- الرسملة السوقية²⁶: بلغت نسبة الرسملة السوقية في بورصة فلسطين في العام 2012 نحو 28 وهي نفس النسبة تقريباً في العام 2011.
- عدد الشركات المدرجة: بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثالث من العام 2013، 49 شركة، وتوزع الشركات المدرجة على

تعمل مؤسسات الإقراض المتخصصة من خلال شبكة من الفروع والمكاتب بلغ عددها 57 فرعاً ومكتباً نهاية الربع الثالث من العام 2013. ويعمل في هذه المؤسسات نحو 523 موظفاً. وبلغ عدد العملاء عند نهاية الربع الثالث نحو 569,53 منهم حوالي 57% من الإناث. أما محفظة القروض في هذه المؤسسات فقد ارتفعت بنحو 4.7% خلال الربع مقارنة مع الربع السابق لتبلغ حوالي 91.3 مليون دولار، توزعت بين 68% في الضفة الغربية و 32% في قطاع غزة.

بلغ متوسط قيمة القروض التي قدمتها مؤسسات الإقراض المتخصصة 1,704 دولار للقروض الواحد وكانت الحصة الكبرى من هذه القروض من نصيب قطاع التجارة العامة بنسبة 23.1%، تلاه قطاع الإسكان بنحو 21.4%، ثم قطاع الزراعة بحوالي 10%، وجاء في المرتبة الرابعة قطاع الخدمات

²⁵ البيانات تشمل ست مؤسسات إقراض، هي: أصالة، وأكاد، وفائن، والأثروا، وريف، ومؤسسة الإسكان الدولية CHF.

✧ درجة التركيز²⁸:

حظيت الشركات الخمس الأولى على حوالي 74% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الربع الثالث من العام 2013، وهذه الشركات هي فلسطين للتنمية والاستثمار - باديكو (25%)، والاتصالات الفلسطينية (20%)، وبنك فلسطين (16%)، والبنك الإسلامي الفلسطيني (8%) ومصنع بيرزيت للأدوية (4%).

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثالث من العام 2013 حوالي 2.9 مليار دولار، مقارنة مع 2.8 مليار في نهاية الربع السابق. أما على صعيد القطاعات، فما زال قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القيمة السوقية بنسبة 47%، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 26% (أنظر شكل 4-2).

كل من قطاع البنوك والخدمات المالية (9 شركات)، قطاع الصناعة (12 شركات)، قطاع التأمين (7 شركات)، قطاع الاستثمار (8 شركات) وقطاع الخدمات (13 شركة).

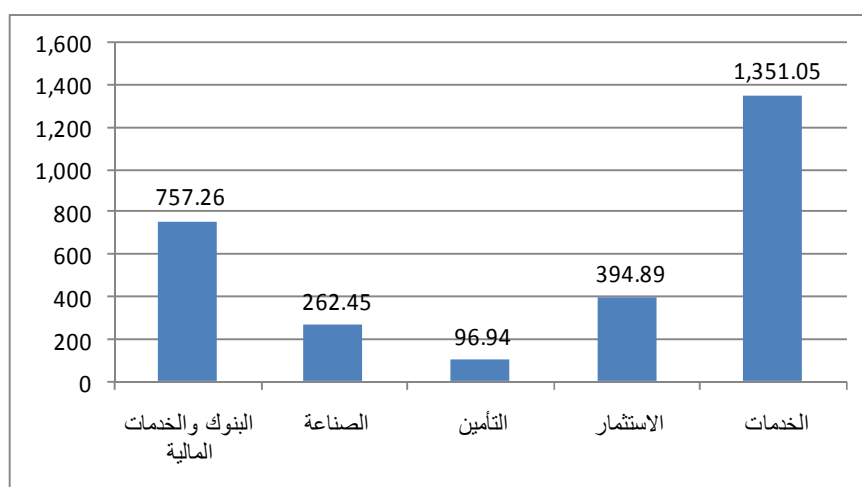
✧ مؤشرات السيولة:

- قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين للربع الثالث من العام 2013 نحو 2% مقارنة مع 3% خلال الربع الثاني من العام 2013.

- نسبة الدوران²⁷: بلغت هذه النسبة في الربع الثالث من العام 2013 نحو 2.3%، مقارنة مع 2.9% في الربع السابق. وعلى صعيد القطاعات، بلغ معدل دوران أسهم قطاع الاستثمار 5.1%، وقطاع البنوك والخدمات المالية 2.9%، وقطاع الصناعة 1.8%، وقطاع التأمين 1.6%، وقطاع الخدمات 1.3%.

شكل 4-2: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع في الربع الثالث 2013

(مليون دولار)



المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

الأسهم المتداولة نحو 65.6 مليون دولار في الربع الثالث من العام 2013، بانخفاض مقداره 18% عن الربع السابق. (أنظر شكل 4-3).

بلغ عدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2013 نحو 43.9 مليون سهم، وهذا نفس العدد تقريباً في الربع السابق (43.7 مليون سهم). وبلغت قيمة

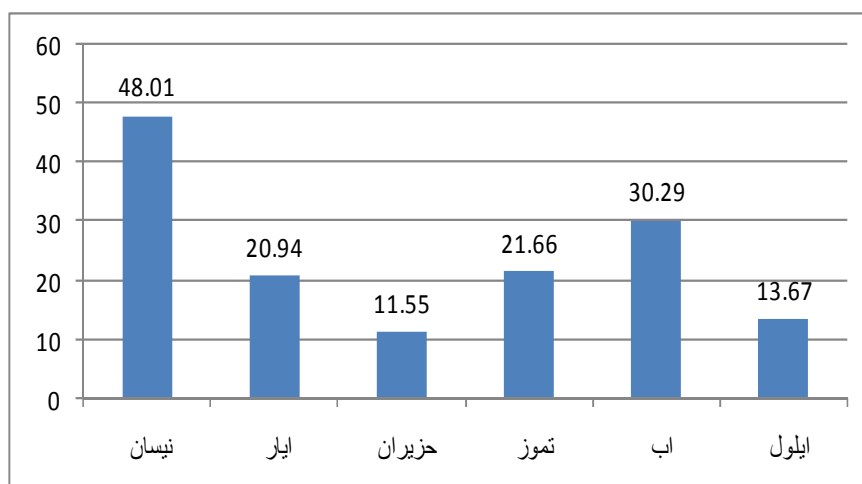
²⁶ يستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد ويُحسب من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها.

²⁷ يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية أي السرعة التي يمكن أن تباع بها الأسهم.

²⁸ يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم. ويقاس المؤشر بحساب حصة أكبر 5 أو 10 شركات من حيث قيمة الأسهم المتداولة.

شكل 4-3: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر الربع الثاني والثالث، 2013

(مليون دولار)

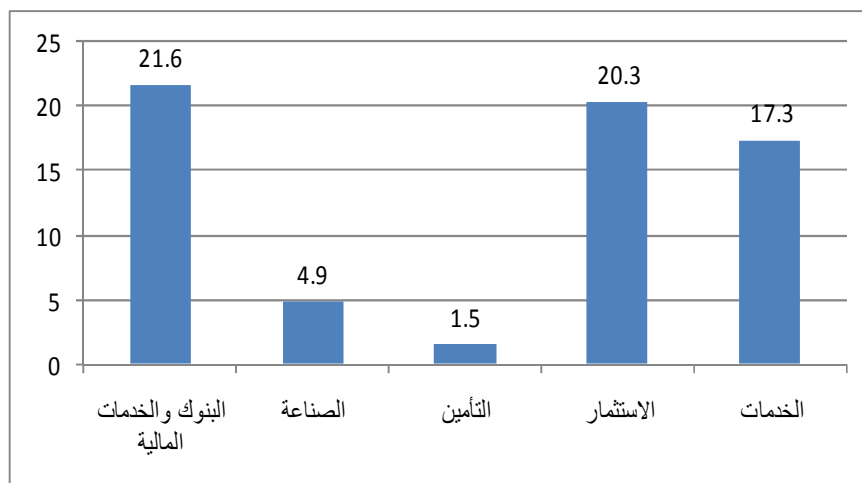


المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

أما فيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات، فقد استحوذ قطاع البنوك والخدمات المالية على النصيب الأكبر منها في الربع الثالث من العام 2013، بنسبة 33%، يليه قطاعي الاستثمار والخدمات بنسب 31% و 26% على التوالي (أنظر شكل 4-4).

شكل 4-4: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع خلال الربع الثالث، 2013

(مليون دولار)

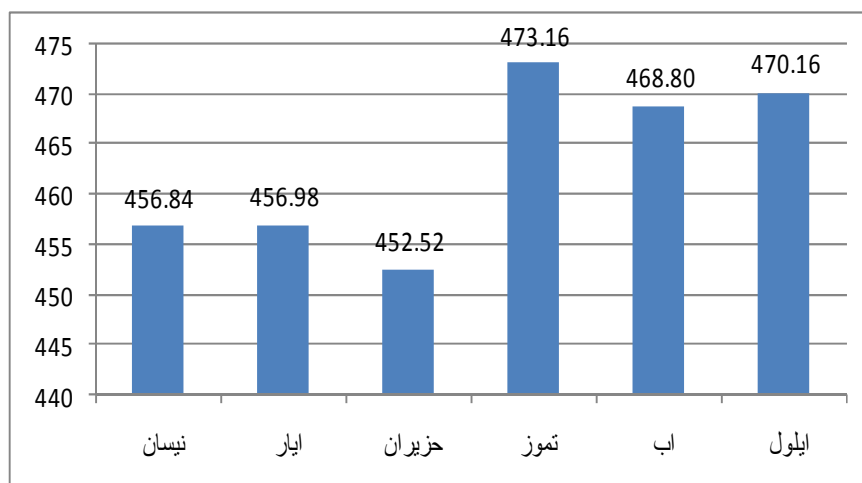


المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

مؤشر القدس

أغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الثالث من العام 2013 عند 470.16 نقطة، متقدماً بمقدار 17.64 نقطة عن إغلاق الربع السابق (أنظر شكل 4-5)، وكذلك متقدماً بمقدار 24.4 نقطة عن إغلاق الربع المناظر من العام 2012.

شكل 4-5: مؤشر القدس لأشهر الربع الثاني والثالث، 2013

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

صندوق 6: الاجور متعادلة في القطاع المنظم وغير المنظم في الأراضي الفلسطينية!

أصدر معهد ماس دراسة عن القطاع غير المنظم (Informal Sector) في الأراضي الفلسطينية²⁹. وتهدف الدراسة إلى تحديث البيانات والمعلومات التي وفرتها دراسة سابقة قام بها المعهد حول ذلك القطاع (2004)³⁰، وإلى استكشاف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للقطاع ومقارنتها مع تلك التي للقطاع المنظم.

يلعب القطاع غير المنظم دوراً مهماً في اقتصاد الدول النامية بشكل عام، وتتراوح المساهمة الاقتصادية لهذا القطاع ما بين 50 و80% في العديد من الدول النامية اعتماداً على طبيعة التعريف الذي يتم استخدامه. وهناك وجهات نظر متضاربة بين الاقتصاديين حول هذا القطاع. إذ في حين يؤكد البعض على المرونة العالية التي يتمتع بها القطاع وعلى قدرته على توفير فرص عمالة وامتصاص جزء من البطالة المتفشية، يؤكد آخرون على أن القطاع غير المنظم يخلق مشاكل تنموية نتيجة التهرب الضريبي وانخفاض الإنتاجية فيه، فضلاً عن أنه يعيق تطبيق التشريعات الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها الدولة.

تعرف الدراسة المنشآت غير المنظمة بأنها المنشآت التي لا تدفع ضرائب (التي ليس لديها سجل ضريبي) والتي تقوم بالإنتاج التجاري (أي التي تقوم بإنتاج وبيع كل أو جزء من إنتاجها وخدماتها في السوق). واعتمدت الدراسة على مصدر أساسي للمعلومات وهو "مسح الأسر والمنشآت" الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء في العام 2008.

القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية، لمحة عامة

بلغ عدد المنشآت غير المنظمة في الأراضي الفلسطينية، حسب التعريف السابق، 62.5 ألف منشأة في العام 2008، ويمثل هذا نحو 50% من إجمالي عدد المنشآت. ووصل عدد العاملين في هذه المنشآت إلى 152 ألف شخص، أو نحو 36.5% من مجموع العاملين في القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية، على أن ما يقارب ثلثي العاملين هم أعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر. كما بلغت نسبة الإنفاق من إجمالي العاملين في هذا القطاع 40%. وتتركز غالبية منشآت القطاع غير المنظم في مجال التجارة والمطاعم والفنادق (40%) وهذا أيضاً المجال الذي تعمل به غالبية منشآت القطاع المنظم (46%). ولكن في حين تعمل 23% من منشآت القطاع غير المنظم في مجال الزراعة والصيد فإن نسبة المنشآت المنظمة في هذا الحقل هي أقل من 2%. ويعمل نحو 14% من المنشآت غير المنظمة في التعدين والصناعة و10% في مجال الإنشاءات.

²⁹ بلال الفلاح (2014): القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية: أسباب توسعه، خصائصه، ومعيقات تنظيمه. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

³⁰ المالكي، مجدي وآخرون (2004): القطاع الاقتصادي غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة الخصائص الاجتماعية الاقتصادية العامة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

أما من حيث مستوى تعليم العاملين تشير المعلومات إلى أن العاملين في القطاع غير المنظم أقل تعليمياً بشكل عام من العاملين في القطاع المنظم. إذ في حين أن أقل من 5% من العاملين في القطاع المنظم أميون أو تعليمهم أقل من الابتدائي فإن نسبة هؤلاء تبلغ 21% بين العاملين في القطاع غير المنظم. على أن الملفت للنظر أن نسبة الحاصلين على تعليم ثانوي أو أعلى بين العاملين في القطاع غير المنظم تبلغ 31% وهي نسبة عالية وليست بعيدة كثيراً عن نسبة هؤلاء بين العاملين في القطاع المنظم (45%).

سعت الدراسة إلى تقدير أثر مواصفات العمال على قرار العمل في القطاع المنظم أو غير المنظم، وأكدت النتائج أهمية مستوى التعليم في هذا القرار. حيث أن العاملين الأقل تعليمياً (الحاصلون على تعليم ابتدائي أو أقل) أكثر احتمالاً للعمل في القطاع غير المنظم بنسبة 40% مقارنة بالحاصلين على مستويات تعليم أعلى. كذلك أظهرت النتائج وجود تأثير مهم للجنس إذ أن الذكور أكثر احتمالاً من الإناث للعمل في القطاع غير المنظم. إلا أن أثر الجنس أدنى بكثير من أثر مستوى التعليم. أما الخصائص الأخرى، مثل عمر العامل أو مكان السكن (مدينة، قرية، أو مخيم) فليس لها أهمية تذكر.

تفاوت الأجور

أظهرت نتائج الدراسة أن العاملين في القطاع غير المنظم يحصلون على متوسط أجر (60 شيكل يومياً) يقل بنحو 27% عن متوسط أجر العاملين في القطاع المنظم. ولكن فرق الأجور هذا يعود بكامله تقريباً إلى اختلاف خصائص ومؤهلات العاملين في القطاعين. وتضم هذه الخصائص: الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، ومكان السكن، وطبيعة النشاط الاقتصادي ونوع المهنة، بالإضافة إلى مكان العمل (اختلاف الأجور بين المحافظات). هذا يعني أنه عند أخذ خصائص ومواصفات العاملين بالاعتبار ليس هناك فرق يذكر في أجور العاملين في القطاع المنظم وغير المنظم. هذه في الواقع نتيجة ملفتة للنظر خصوصاً أن هناك فروقاً جوهرية مثبتة بين مستوى الأجور في القطاعين في كافة الدول. وتشير أبحاث البنك الدولي، كما وثقت الدراسة، أن فرق الأجور بين العاملين ذوي المؤهلات المتطابقة في القطاع المنظم وغير المنظم تبلغ 50% في المغرب (للفئة العمرية 15-34 عاماً) و30% في مصر و10% في سوريا. ولعل النتيجة التي وصلت لها الدراسة تعود على التعريف الواسع الذي تم اعتماده للقطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية. ربما لم يتم أخذ المنافع الضمنية في القطاع المنظم (مثل الضمان الصحي والتقاعد) بالاعتبار. وربما هناك تأثير قوي من سوق العمل الإسرائيلي على سوق العمل الفلسطيني يعكس بظهور نزعات تختلف جذرياً عن النزعات التقليدية المعروفة في اقتصاديات الدول النامية. هذه النتائج وتعدد الاحتمالات تؤكد على أهمية متابعة البحث حول القطاع غير المنظم، وحول الدور الذي يلعبه فعلياً في الاقتصاد الفلسطيني.

5- مؤشرات الاستثمار

5-1 تسجيل الشركات

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2013، 302 شركة، بانخفاض بمقدار 92 شركة مقارنة مع الربع السابق، وبارتفاع بمقدار 17 شركة مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012. (أنظر جدول 5-1).

يتم تسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قانونين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة³¹. يتناول هذا العدد من المراقب الشركات الجديدة المسجلة في وزارة الاقتصاد خلال الربع الثالث من العام 2013 في الضفة الغربية فقط، وذلك لعدم توفر بيانات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة.

³¹ يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، بينما يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة.

جدول 5-1: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية
خلال الأعوام (2008-2013)

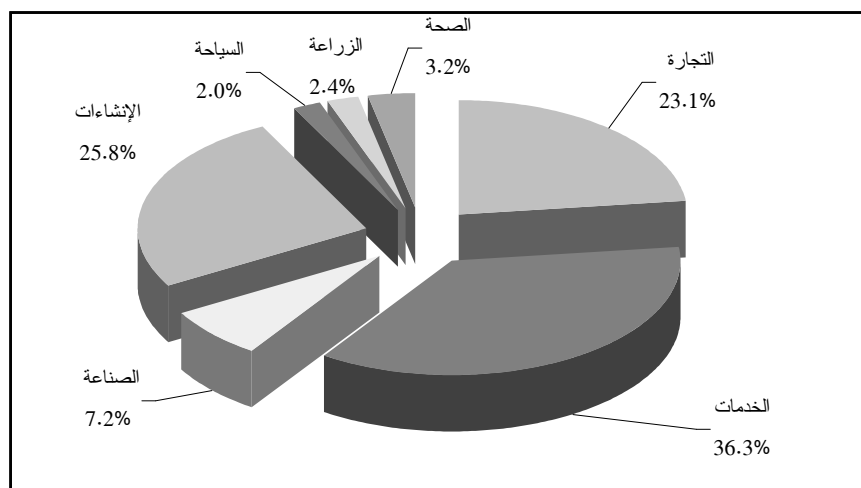
الربع	العام 2008	العام 2009	العام 2010	العام 2011	العام 2012	العام 2013
الربع الأول	247	454	334	389	319	272
الربع الثاني	334	412	428	373	278	317
الربع الثالث	315	349	164	287	228	302
الربع الرابع	287	438	290	337	245	
المجموع	1,183	1,653	1,216	1,386	1,070	

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني - رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2013.

الشركات الجديدة حسب الأنشطة الاقتصادية، فقد استحوذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر 36% (16.3 مليون دينار)، يليه قطاع الإنشاءات الذي استحوذ على 26% (11.6 مليون دينار أردني) من إجمالي قيمة رأس المال المسجل، ويأتي في المركز الثالث والرابع كلاً من قطاعي التجارة والصناعة بنسب 23% و 7% على التوالي (10.4 و 3.3 مليون دينار)³³ (أنظر شكل 5-1).

بلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الثالث من العام 2013 حوالي 130 مليون دينار أردني³²، ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 92% مقارنة مع الربع السابق. ويعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى تسجيل شركة القدس للإعمار والاستثمار المحدودة والتي بلغ رأس مالها 70.6 مليون دينار أردني (100 مليون دولار)، وأيضاً تسجيل شركة "ديولويت كونسلتنج" برأس مال 14 ألف دينار أردني (20 مليون دولار). أما فيما يتعلق بتوزيع رؤوس أموال

شكل 5-1: التوزيع النسبي لرأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية
حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث، 2013



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني - رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2013.

(186 شركة) استحوذت على 26% من إجمالي قيمة رأس المال الجديد المسجل، وشركات مساهمة أجنبية (8 شركات)، استحوذت على 66% من إجمالي قيمة رأس المال الجديد المسجل (أنظر جدول 5-2).

أخذت الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2013 الأشكال القانونية التالية: شركات عادية عامة (108 شركات) استحوذت على 8% من إجمالي قيمة رأس المال الجديد المسجل، وشركات مساهمة خصوصية

³² تم تسجيل الشركات في الربع الثالث من العام 2013 بعملات خمسة وهي: الدينار الأردني والدولار واليورو والروبل الروسي والكرون السويدي. ولقد قمنا باعتماد أسعار الصرف التالية مقابل الدينار الأردني: الدولار الأمريكي: 0.7059، اليورو الأوروبي: 0.9349، الروبل الروسي: 0.0215، والكرون السويدي: 0.1077.

³³ تم استثناء شركتي القدس للإعمار والاستثمار المحدودة، وديولويت كونسلتنج، من التحليل المتعلق بتوزيع رأس المال حسب القطاعات الاقتصادية، وذلك لكبر حجم رأس مالهما، حيث يشكلان وحدهما نحو 65% من رأس المال المسجل في الربع الثالث من العام 2013.

جدول 5-2: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية

حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2012 وأرباع العام 2013

(مليون دينار)

السنة	الكيان القانوني				المجموع
	عادية عامة	مساهمة خصوصية	مساهمة عامة	مساهمة أجنبية	
الربع الأول 2012	15.514	35.488	5.000	30.110	86.112
الربع الثاني 2012	17.580	17.594	0	2.123	37.296
الربع الثالث 2012	11.281	15.050	0	428.127	454.458
الربع الرابع 2012	12.115	28.233	0	17.628	57.976
2012	56.490	96.365	5.000	477.988	635.842
الربع الأول 2013	13.936	16.346	0	14.346	44.347
الربع الثاني 2013	15.370	33.357	0	18.730	67.457
الربع الثالث 2013	10.220	33.430	0	86.059	129.708

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني - رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2013.

5-2 رخص الأبنية في فلسطين

خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها.

شهد الربع الثالث من العام 2013 تراجعاً في عدد الرخص الصادرة بمقدار 11.3% مقارنة مع الربع الثاني من العام 2013 (2,219 رخصة مقارنة مع 2,501 رخصة خلال الربع الثاني 2013). وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2012، يلاحظ ارتفاع عدد الرخص الصادرة بمقدار 24.8%.

عدد رخص الأبنية الصادرة خلال فترة زمنية معينة هو مؤشر مهم على النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الإسكان بشكل خاص. هناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة، إذ يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (فصل الصيف)، في حين يتراجع في الربعين الأول والرابع. من ناحية ثانية يجب ملاحظة أن عدد الرخص الصادرة لا يغطي جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً من عمليات البناء،

جدول 5-3: عدد رخص الأبنية الصادرة في فلسطين، 2012-2013 (المساحة ألف م²)

المؤشر	2012			2013		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع	الربع الأول
مجموع الرخص الصادرة	2,172	2,190	1,778	2,099	8,239	2,281
مبنى سكني	1,904	1,930	1,624	1,860	7,318	2,053
مبنى غير سكني	268	260	154	239	921	228
مجموع المساحات المرخصة	976.8	870.1	805.9	1,125.5	3,778.3	1,001.0
عدد الوحدات الجديدة	3,317	3,006	3,107	3,673	13,103	3,173
مساحة الوحدات الجديدة	618.2	518.6	529.6	636.5	2,302.9	541.4
عدد الوحدات القائمة	526	643	541	623	2,333	1,035
مساحة الوحدات القائمة	109.0	106.3	92.7	112.5	420.5	171.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله - فلسطين.

كما يلاحظ زيادة مجموع المساحات المرخصة بنسبة 29.9% خلال الربع الثالث 2013 مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012 (أنظر جدول 3-5).

3-5 استيراد الإسمنت

الثاني من العام 2013. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2012، يلاحظ ارتفاع كمية الاسمنت المستوردة إلى فلسطين بمقدار 11.5%. جاء هذا الارتفاع بين الأرباع المتناظرة نتيجة ارتفاع الاستيراد إلى الضفة (12%)، وانخفاض الاستيراد إلى غزة (0.8%). (أنظر جدول 4-5).

انخفضت كمية الاسمنت المستوردة إلى فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2013 بمقدار 16.4% مقارنة مع الربع

جدول 4-5: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2012-2013
(ألف طن)

المؤشر	2012			2013		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
الضفة الغربية	254.3	341.9	292.4	328.3	246.3	393.4
قطاع غزة	12.6	13.5	13.1	9.4	13.1	13.8
فلسطين	266.9	355.4	305.5	337.7	259.4	407.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - سجلات إدارية، 2013. رام الله - فلسطين.

4-5 تسجيل السيارات

بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سُجلت للمرة الأولى في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2013، 4,000 سيارة. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 3% مقارنة مع الربع الثاني من العام وارتفاعاً بنحو 22% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ويلاحظ أن نحو 51% من السيارات المسجلة للمرة الأولى في الربع الثالث من العام 2013 هي سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج، مقابل 37% سيارات جديدة مستوردة من الخارج، و12% سيارات مستعملة مستوردة من السوق الإسرائيلي (أنظر جدول 5-5).

يرصد هذا القسم أعداد السيارات المسجلة للمرة الأولى والتي يتم استيرادها من إسرائيل والخارج إلى الضفة الغربية. ويعكس هذا المؤشر الحالة الاقتصادية للسكان من جهة، ودرجة الموثوقية والتداول بالظروف الاقتصادية في المستقبل من جهة أخرى. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ونظراً لأن شرائها يتم غالباً عبر الاقتراض من المصارف، فإن هذا المؤشر يعبر عن مدى الثقة لدى كل من السكان والمصارف في استمرار الاحتفاظ بالوظائف والقدرة على دفع الالتزامات.

جدول 5-5: عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

المجموع	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	
3,283	661	1,440	1,182	الربع الثالث 2012
3,883	644	1,928	1,311	الربع الثاني 2013
1,322	171	681	470	تموز
1,344	128	692	524	آب
1,334	166	680	488	أيلول
4,000	465	2,053	1,482	الربع الثالث 2013

المصدر: دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

5-5 النشاط الفندقي

بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 111 فندقاً في نهاية الربع الثالث من العام 2013 مقارنة مع 107 فنادق في نهاية الربع الثاني من العام 2013. وقد بلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الثالث 2013 ما مجموعه 135,808 نزلاً، أقاموا 321,264 ليلة مبيت.

جدول 5-6: أبرز المؤشرات الفندقية في الضفة الغربية للأعوام 2011-2013

2013			2012					2011	المؤشر
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	المجموع	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	المجموع	
111	107	101	98	98	92	86	90	91	عدد الفنادق العاملة
2,794	2,793	2,635	2,449	2,476	2,446	2,471	2334	2,091	متوسط عدد العاملين
135,808	153,085	120,441	575,495	152,159	146,612	159,254	117,470	507,372	عدد النزلاء
321,264	376,848	279,591	1,336,860	362,286	310,327	371,563	292,684	1,245,509	عدد لياالي المبيت
1,374.1	1,539.2	1,212.0	1,513.7	1,519.7	1,487.6	1,655.0	1,167.8	1417.1	متوسط إشغال الغرف
3,492.0	4,141.2	3,106.6	3,652.6	3,937.9	3,369.2	4,087.3	3,152.1	3412.4	متوسط إشغال الأسرة
22.9	26.2	22.0	29.1	28.2	28.3	34.2	23.1	28.4	نسبة إشغال الغرف %
25.5	30.7	24.6	30.7	31.9	27.8	36.7	27.7	31.9	نسبة إشغال الأسرة %

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية. رام الله- فلسطين.

صندوق 7: كهرباء غزة: قصور مزمن وأزمات دورية حادة

اندلعت أزمة نقص الكهرباء في قطاع غزة مجدداً في مطلع شهر تشرين الأول الماضي. وبلغت الأزمة حدوداً خطيرة هددت القطاع الصحي والتعليمي فضلاً عن الحياة اليومية للسكان. وجاءت موجة البرد والأمطار الغزيرة في هذا الشهر لتزيد حدة الأزمة والمعاناة، إذ تعطلت أجهزة تصريف المياه وغرقت أحياء كثيرة في المياه الآسنة.

أزمة الكهرباء في قطاع غزة ليست جديدة بل هي مزمنة في واقع الأمر. وهي تعود إلى أسباب بنيوية (بؤس شبكة التوزيع المحلية والقصور الفادح في طاقة الإنتاج، وهو أمر يعود جزئياً إلى التدمير الذي أصاب محطة التوليد الوحيدة في حرب 2008)، وأسباب سياسية (الحصار الإسرائيلي والعلاقات المتوترة مع مصر فضلاً عن الخلاف المستحكم بين السلطة الوطنية والحكومة المقالة)، وأسباب تجارية (طبيعة الاتفاق التعاقد بين سلطة الطاقة والشركة صاحبة محطة التوليد)، وأخيراً أسباب اقتصادية (قصور آليات التحصيل والعجز المالي الذي يحول دون تسديد أثمان الطاقة المستوردة).

مصادر الطاقة الكهربائية في القطاع

يتزود قطاع غزة بالكهرباء من 3 مصادر:³⁴

أولاً: استيراد طاقة كهربائية من إسرائيل. يتم هذا عبر 10 خطوط وبما مجموعه 120 ميغاواط. ويغطي هذا المصدر نحو 57% من إجمالي كمية الكهرباء المتاحة في القطاع (212 ميغاواط تقريباً). وتقوم إسرائيل بخصم ثمن الكهرباء الموردة إلى القطاع من حسابات المقاصة مع السلطة الفلسطينية. وتبلغ الفاتورة ما بين 30-40 مليون شيكل شهرياً وفقاً لوزارة المالية في رام الله.³⁵

³⁴ أنظر موقع سلطة الطاقة الفلسطينية: http://www.penra.gov.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=759:2012-11-14-09-22-07&catid=27:2012-11-14-08-37-30&Itemid=61

³⁵ ذكر السيد فؤاد الشوبكي، مدير عام هيئة البترول الفلسطينية (في لقاء الطاولة المستديرة في معهد ماس بتاريخ 25 تشرين ثاني 2013) أن المبلغ يعادل 50 مليون شيكل، وأن السلطة الفلسطينية لا تسترد من هذا المبلغ سوى 7 ملايين شيكل يتم خصمها مباشرة من رواتب موظفي غزة الذين تقوم السلطة بدفع رواتبهم.

ثانياً: استيراد طاقة كهربائية من مصر عبر خطين رئيسيين يوفران نحو 25 ميغاواط تقريباً. وتؤمن هذه نحو 10% من إجمالي الطاقة المتوفرة في القطاع. ويبلغ المعدل الشهري للفاتورة نحو 5 ملايين شيكل، يتم خصمها من المساهمة المالية التي تقدمها مصر إلى السلطة الفلسطينية عبر جامعة الدول العربية³⁶.

ثالثاً: محطة توليد كهرباء غزة التي تقوم في الظروف العادية بإنتاج 65 ميغاواط، وتغطي نحو 30% من إجمالي الطاقة الكهربائية في القطاع. هذا مع العلم أن الطاقة النظرية لإنتاج هذه المحطة تبلغ 140 ميغاواط، ولكن المحطة لم تصل أبداً إلى مستوى الإنتاج هذا حتى عند توفر الوقود (سولار صناعي) الضروري لعملها.

الأرقام السابقة تعني أن ما يتوفر للقطاع في الأوقات العادية يعادل نحو 210 ميغاواط فقط، في حين تشير التقديرات إلى أن حاجة القطاع الفعلية تتراوح بين 350-450 ميغاواط. لا بل أن حاجة القطاع سوف تصل إلى 600 ميغاواط حال رفع الحصار الذي تفرضه إسرائيل على القطاع وعودة النشاط الاقتصادي إلى مستواه الطبيعي³⁷.

محطة توليد الكهرباء من أزمة إلى أزمة

منذ إنشاء محطة توليد الكهرباء في غزة في 2003 تعهدت السلطة الفلسطينية بتحمل تكاليف استيراد الوقود اللازم لتشغيلها. وكان هذا الوقود (السولار) يأتي من إسرائيل بمقدار 300 ألف لتر يومياً. التزمت السلطة في السنوات الأولى بتسديد ثمن هذا الوقود على الرغم من التناقص الكبير في تحصيل فواتير استهلاك الكهرباء من المواطنين. ومع تزايد حدة الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية تكفل الاتحاد الأوروبي منذ النصف الثاني من العام 2006 بتمويل استيراد الوقود اللازم لتشغيل المحطة. ولكن المساهمة الأوروبية توقفت في منتصف العام 2007 عقب سيطرة حماس على السلطة في القطاع. وأدى هذا بالطبع إلى تراجع إنتاج المحطة بشكل كبير واندلاع أزمة قصور عرض الكهرباء. ونتيجة طلب السلطة الفلسطينية عاد الاتحاد الأوروبي لتمويل استيراد السولار إلى المحطة ثم ما لبث أن توقف كلياً عن تسديد الفاتورة في تشرين الثاني 2009.

جرت خلال الفترة اللاحقة عدة محاولات لحل الإشكالات بين سلطة الطاقة في رام الله (السلطة الفلسطينية) وبين نظيرتها في غزة أو محطة التوليد هناك (أي مع الحكومة المقالة). ومن بين هذه المحاولات الاتفاق في نيسان 2011 الذي التزمت فيه شركة توزيع الكهرباء في غزة بتحويل ما يتم تحصيله من المستهلكين للكهرباء (4 ملايين دولار شهرياً) إلى الخزينة في رام الله مقابل أن تقوم السلطة الفلسطينية بتسديد ثمن الوقود المستورد من إسرائيل إلى محطة التوليد. ولقد سارت الأمور على نحو جيد لعدة شهور. ولكن تنفيذ هذه التفاهات توقف بعد فترة، ربما بسبب توفر الوقود المهرب عبر الأنفاق من مصر بسعر أدنى بكثير من الوقود المستورد من إسرائيل³⁸.

ومن بين المحاولات الأخرى الاتفاق بين سلطتي الطاقة على أن تتحمل الخزينة في رام الله جزءاً من تكاليف الوقود المستورد من إسرائيل إلى محطة التوليد في غزة. وينص هذا الاتفاق على أن يتم إعفاء هذا الوقود من كامل الضرائب المفروضة على المشتقات النفطية. ومن المعلوم أن مجموع هذه الضرائب (التي تدعى ضريبة "البلو") تبلغ 3 شيكل لكل لتر. وهذه الضريبة تضاف إلى سعر الكلفة بما فيها ضريبة القيمة المضافة (4.26 شيكل) بحيث يكون السعر العادي الكامل لكل لتر 7.26 شيكل. الاتفاق المذكور يعني أن تقوم شركة التوليد في غزة بدفع 4.26 شيكل لكل لتر، أي نحو ثلثي السعر الكامل فقط³⁹. ولقد سارت الأمور بشكل جيد على ضوء هذا الاتفاق وعادت الشركة الإسرائيلية إلى تصدير السولار للمحطة والتزمت السلطة بتسديد الفاتورة. ولكن السلطة الوطنية في رام الله، وبسبب الأزمة المالية المستحكمة فيها، عادت وتراجعت عن الاتفاق. وأعلنت أنها تتوي تخفيض قيمة الإعفاء من ضريبة "البلو" من 100% إلى 50% (أي أن السعر سوف يصبح 5.76 شيكل/اللتر). وهذا الأمر لم تقبل به السلطات في غزة، خصوصاً بظل توفر السولار المصري المهرب عبر الأنفاق آنذاك بسعر أدنى من ذلك بكثير⁴⁰.

³⁶ مكالمة هاتفية مع المهندس طارق نبيه، سلطة الطاقة الفلسطينية (بتاريخ 15 كانون ثاني 2014).

³⁷ <http://www.al-monitor.com/pulse/tr/contents/articles/originals/2013/11/gaza-electricity-crisis-sewage-power-israel-egypt.html>

³⁸ السيد فؤاد الشويكي (مرجع سابق). تذكر بعض المراجع أن كلفة إنتاج لتر السولار في محطة التكرير تبلغ 2.2 شيكل فقط وأن الفرق بين هذا وسعر اللتر في السوق الإسرائيلي (نحو 7.26 شيكل) يذهب للضرائب (أنظر مقالة عمر شعبان في المرجع السابق).

³⁹ الحكومة المقالة في غزة تنتظر للأمر بشكل مغاير طبعاً، إذ أنها تعتبر أن كامل الضريبة المفروضة على المشتقات النفطية، والتي تسترجعها السلطة الفلسطينية في حسابات المقاصة، هي من حقها وليست منة. أنظر: <http://paltoday.ps/ar/post/182503/>

⁴⁰ أنظر الرابط التالي لعرض موقف الحكومة المقالة من هذا الاتفاق: <http://paltoday.ps/ar/post/182503/> أيضاً أنظر المرجع التالي لمعلومات حول الأسعار: <http://www.al-monitor.com/pulse/tr/contents/articles/originals/2013/11/gaza-electricity-crisis-sewage-power-israel-egypt.html>

الحلول التسكينية

ومن بين المحاولات التي بذلت لحل مشكلة الوقود لمحطة توليد الكهرباء مبادرة إمارة قطر في منتصف العام 2012. قامت قطر آنذاك بإرسال نحو 22 مليون لتر من السولار الصناعي إلى محطة غزة على أن يتم إدخالها عبر مصر. ولقد تم فعلاً وصول 10 مليون لتر منها إلى القطاع. ولكن يبدو أن باقي الكمية لم يتم إيصاله بسبب قضايا فنية وأمنية إلى جانب تدهور العلاقات بين غزة ومصر⁴¹. ولقد تقدمت قطر بمبادرة أخرى جديدة للتخفيف من حدة الأزمة الأخيرة التي اندلعت بسبب انسداد فرص تهريب النفط المصري المدعوم عبر الأنفاق وتوقف فرص الاستيراد من إسرائيل. وتتضمن المبادرة تقديم 10 ملايين دولار إلى السلطة الوطنية لتسديد فاتورة توريد السولار مجدداً إلى محطة الطاقة في غزة عبر إسرائيل. هذا الحل التسكيني الجديد سيضمن عمل محطة التوليد، بأقل من نصف طاقتها الكاملة، لمدة 90 يوماً (بدءاً من منتصف شهر كانون الأول 2013)⁴².

يتضح من العرض السابق السريع أن مشكلة الكهرباء في قطاع غزة هي مشكلة معقدة للغاية وأنها تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم. وهي مشكلة ذات أبعاد فنية وسياسية وتجارية واقتصادية متشابكة معاً، وإن تناول صعيد واحد من الأصعدة (سعر الوقود مثلاً) لن يوفر حلاً مرضياً لها على المدى الطويل، لا بل حتى ولا على المدى المتوسط.

صندوق 8: فلسطين تحتل المرتبة 138 بين 189 دولة في "سهولة ممارسة الأعمال"

أصدر البنك الدولي في أواخر العام المنصرم التقرير الدولي عن "سهولة ممارسة الأعمال" للعام 2014. ويغطي هذا التقرير أحوال ممارسة الأعمال في 189 دولة في أنحاء العالم⁴³. ولقد صدر التقرير للمرة الأولى في العام 2003، وكان لا يغطي سوى 133 دولة عندئذ. وتم إدراج فلسطين فيه لأول مرة في العام 2006، وجاء ترتيبها من حيث سهولة القيام بالأعمال آنذاك 125 من بين 155 دولة. أما في التقرير الأخير فجاء ترتيب فلسطين 138، متقدمة بمقدار 7 مراكز عن ترتيبها في العام الماضي. يهدف هذا الصندوق إلى تناول مبررات قياس "سهولة ممارسة الأعمال"، وإلى توضيح المنهجية التي يستخدمها التقرير لتصنيف الدول تنازلياً على هذا المؤشر.

تعمل الحكومات في أنحاء العالم على تحفيز استثمارات القطاع الخاص بهدف خلق فرص عمل وتحسين الإنتاجية وفتح فرص الصعود أمام الفقراء. وتطبق الحكومات لتحقيق ذلك جملة من السياسات الاقتصادية الكلية، مثل السياسات النقدية والمالية، التي تسعى للتأثير على أسعار الفائدة والتضخم والموازنة وغيرها. وعلى الرغم من أهمية السياسات الكلية إلا أن هناك توافقاً متزايداً بأن نوعية البيئة الإيجابية التنظيمية، ومدى فعالية المؤسسات المسؤولة عن تطبيقها، هي محددات مهمة لجهود القطاع الخاص والنشاط الريادي.

يقوم تقرير "سهولة ممارسة الأعمال" على مفهوم مفاده أن النشاط الاقتصادي، ولا سيما ازدهار القطاع الخاص، يستفيد من وجود قواعد تحدد وتوضح حقوق الملكية وتسهل تسوية النزاعات. وهي قواعد تعزز من انتظام العلاقات الاقتصادية وتزود الشركاء في العقود بالحماية اللازمة من الممارسات التعسفية ومن انتهاكات الالتزامات التعاقدية. ولنوعية الإجراءات وتطبيقها أثر حيوي أيضاً على كيفية توزيع المجتمع للمنافع وتحمله تكلفة استراتيجيات التنمية وسياساتها. وعلى ذلك، فإن البلدان التي تحتل أعلى المراكز على مؤشر "سهولة ممارسة الأعمال" ليست تلك التي لا يوجد فيها تشريعات وإجراءات حكومية، ولكنها البلدان التي استطاعت حكوماتها وضع قواعد تسهل المعاملات في الأسواق وتساعد على ازدهار القطاع الخاص، وتحول دون انتشار الفساد وتساهم في تعزيز الشفافية وخلق بيئة منافسة قوية.

- منهجية القياس

لقياس سهولة القيام بالأعمال طور التقرير استبياناً قياسياً لكل الدول. ويضم الاستبيان عشر مؤشرات رئيسية تتعلق بالإجراءات التنظيمية في كل دولة وتدل على سهولة تأسيس المشاريع الاستثمارية. وهذه المؤشرات الرئيسية هي: البدء بالمشروع، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود

⁴¹ <http://paltoday.ps/ar/post/182503/>

⁴² <http://www.haaretz.com/news/middle-east/1.563655>

⁴³ <http://doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2014>

وتسوية حالات الاعسار. ومن أجل قياس كل مؤشر من هذه المؤشرات الرئيسية يتم تطبيق مجموعة من المؤشرات الفرعية الخاصة بكل مؤشر رئيسي. على سبيل المثال، لقياس مؤشر سهولة "البدء بالمشروع" يتم قياس أربعة مؤشرات فرعية، هي: عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل الشركة، الوقت (عدد الأيام)، التكلفة (كنسبة من حصة الفرد من الدخل القومي)، والحد الأدنى لرأس المال المطلوب (كنسبة من حصة الفرد من الدخل القومي). وكذلك الأمر بالنسبة للمؤشرات الرئيسية التسعة الأخرى.

يستخدم تقرير سهولة ممارسة الأعمال نوعين من البيانات لقياس هذه المؤشرات. الأول هو مراجعة القوانين والإجراءات الحكومية وتفسيراتها في كل بلد. حيث يفحص فريق العمل، بالتعاون مع خبراء محليين، قوانين العمل والشركات والقانون المدني وغيرها من النصوص القانونية النازمة للنشاط الاقتصادي. إن حوالي ثلاثة أرباع البيانات المستخدمة في التقرير هي من هذا النوع. أما الثاني فهو تقديرات المشاركين في استطلاعات ميدانية حول الكفاءة في تطبيق الإجراءات، مثل عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل شركة ما أو للحصول على ترخيص وغيرها.

- كيف يتم حساب مؤشر سهولة الأعمال؟

يستخدم تقرير "سهولة ممارسة الأعمال" منهج المتوسط البسيط الخاص بترتيب المؤشرات، ويقوم على إعطاء ترجيح متساو لكل مكون من مكونات المؤشرات الرئيسية. لنأخذ مثلاً يساعداً على توضيح طريقة الحساب. عند حساب أحد المؤشرات العشر وهو مؤشر "البدء بالمشروع" في مملكة الدنمارك على سبيل المثال فإن ذلك يعتمد على أربعة مؤشرات فرعية: عدد الإجراءات اللازمة (4)، الوقت اللازم لتسجيل الشركة (5 أيام ونصف)، تكلفة الرسوم كنسبة من حصة الفرد من الدخل القومي (0.2%)، وأخيراً على الحد الأدنى لرأس المال المستثمر أيضاً كنسبة من حصة الفرد من الدخل القومي (24%). هذه المؤشرات الأربعة تجعل الدنمارك تأخذ الترتيبات التالية بالنسبة للدول الأخرى، 12 و 11 و 1 و 79. وعند أخذ المتوسط البسيط للتراتب الفرعية الأربعة هذه (25)، وحساب قيمة هذا المتوسط في الدول الأخرى، نجد أن الدنمارك تحتل المرتبة 40 بين الدول في مؤشر "سهولة البدء بالمشروع". ويتم بنفس الطريقة حساب ترتيب الدنمارك بين الدول في المؤشرات التسعة المتبقية. بعد ذلك يتم أخذ المتوسط البسيط للدنمارك في المؤشرات العشر مجتمعة (17). وهذا يضع الدنمارك في المرتبة الخامسة بين كافة الدول في الترتيب العام لسهولة ممارسة الأعمال.

- فرضيات المنهجية

يجدر الانتباه إلى أن منهجية القياس في تقرير "سهولة ممارسة الأعمال" تقوم، مثل أية منهجية قياس أخرى، على مجموعة من الفرضيات. وهذه الفرضيات قد لا تكون واقعية تماماً وقد تحد من الدلالات العلمية للنتائج التي يتم التوصل إليها. ومن أهم الفرضيات التي تعتمد عليها المنهجية الفرضيات التالية:

- 1- يفترض التقرير أن الشركة "القياسية" التي يتم جمع البيانات عنها والتي تمثل الحالة العامة، تتواجد في المدينة الرئيسية في كل بلد (رام الله في حالة فلسطين).
- 2- يفترض التقرير أن الشركة "القياسية" هي شركة ذات مسؤولية محدودة، نظراً لأن هذا الشكل القانوني للشركات هو الأكثر انتشاراً.
- 3- لا يقيس التقرير النطاق الكامل للعوامل والسياسات التي تؤثر على نوعية بيئة الأعمال في بلد ما أو على قدرته التنافسية على المستوى الوطني. فهو لا يعرض مثلاً جوانب الأمن (انتشار الفساد والرشا، أو عوامل الاستقرار الاقتصادي الكلي أو ظروف الاحتلال في حالة فلسطين).
- 4- إن تقديرات الوقت أو الزمن تتضمن جانباً حكماً/تقديرياً من قبل الخبراء الذين يتم استطلاعهم، وهذا التقدير يخضع بالطبع للعوامل والتجارب الشخصية.
- 5- تفترض المنهجية أن مؤسسات الأعمال لديها معلومات كاملة (full information) حول ما هو مطلوب من إجراءات ووقت وتكلفة، وأنها لا تتكلف وقتاً وجهداً للوصول إلى تلك المعلومات في المقام الأول.

- لمحة عن أداء فلسطين

جاء ترتيب فلسطين على الرقم 138 في عام 2014 على مؤشر "سهولة ممارسة الأعمال". وذكر التقرير أن البدء بأي عمل تجاري يتطلب استكمال 9 إجراءات يتم تنفيذها في 45 يوماً بتكلفة تصل إلى 85.5% من متوسط الدخل للفرد. أما بالنسبة لتسجيل الملكية، فإنها تحتاج إلى 8 إجراءات يتم تنفيذها خلال 56 يوماً بتكلفة تصل إلى 3% من قيمة الملكية. ويتطلب إصدار تراخيص البناء 18 إجراءً، يتم

تنفيذها خلال 87 يوماً بتكلفة تصل إلى نحو 1,034% من متوسط الدخل للفرد. أما فيما يتعلق بعملية الاستيراد، فإن الإجراءات تحتاج إلى 6 وثائق يتم تنفيذها خلال 28 يوماً. وتحتاج إجراءات التصدير إلى 6 وثائق يتم تنفيذها خلال 23 يوماً. ويتطلب الحصول على كهرباء إلى 5 إجراءات يتم تنفيذها في 63 يوماً بتكلفة تصل إلى 1,472% من متوسط دخل الفرد.

يعرض الجدول 1 تطور ترتيب فلسطين بين الدول في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال خلال عدد من السنوات.

جدول 1: ترتيب فلسطين في تقرير البنك الدولي لسهولة ممارسة الأعمال خلال السنوات 2010-2014

السنة	ترتيب فلسطين	عدد الدول
2010	139	183
2011	128	183
2012	131	183
2013	145 ⁴⁴	185
2014	138	189

المصدر: تقارير "ممارسة سهولة الأعمال" خلال السنوات 2010-2014.

<http://doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2014>

يتضح من الجدول صعود مرتبة فلسطين في مؤشر "سهولة ممارسة الأعمال" في بعض السنوات وهبوطها في سنوات أخرى. هذا الصعود والهبوط لا يعني بالضرورة تحسن أو تردي الأداء في الأراضي الفلسطينية، إذ يعتمد أيضاً على عوامل إضافية مثل تقدم أو تراجع الدول أخرى، أو زيادة عدد الدول التي يشملها التقرير.

قفزت فلسطين 7 خطوات إلى الأمام في تقرير العام 2014 مقارنة بالعام السابق عليه. وجاء هذا التقدم على الرغم من أن موقع فلسطين في 5 من أصل المؤشرات العشر قد تراجع بين الدول، وهذه المؤشرات هي: مؤشر إصدار تراخيص البناء (-7)، الحصول على الكهرباء (-3)، تسجيل الممتلكات (-5)، الحصول على الائتمان (-3)، والتجارة عبر الحدود (-7)، إلا أن مجموع التراجع في هذه المؤشرات كان 25 نقطة. ويذكر أن هذا التراجع ناتج عن تقدم الدول الأخرى في هذه المجالات فيما بقي الوضع على حاله بالنسبة لفلسطين. في المقابل حققت فلسطين تقدماً مرموقاً (39 مركز) على مؤشر "البدء بالمشروع". ويعود السبب وراء ذلك التقدم إلى إلغاء الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتسجيل الشركات. كما تم إحراز تقدم بسيط، بمقدار مركزين، في مؤشر دفع الضرائب. فيما بقيت مؤشرات حماية المستثمرين وتنفيذ العقود وتسوية حالات الاعسار دون تغير. وتجدر الملاحظة أن مؤشر "تسوية حالات الاعسار" في الأراضي الفلسطينية ما زال في ذيل الترتيب بين 189 دولة، وذلك لعدم وجود إجراءات تنظيمية في هذا المجال.

أما بالنسبة لأداء فلسطين مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فتظهر بيانات مؤشر "البدء بالمشروع" على سبيل المثال أن الوقت اللازم لإنجاز المعاملات في فلسطين هو 45 يوماً بينما المتوسط الإقليمي هو 19.8 يوماً. أما التكلفة فبلغت في فلسطين 85.5% من متوسط الدخل القومي للفرد، فيما بلغ المتوسط الإقليمي 28.9%. أما بالنسبة لمؤشر "التجارة عبر الحدود" نلاحظ أن فلسطين حصلت على ترتيب 123 مقارنة بمركز 57 للأردن. ومن الضرورة الانتباه إلى أن مؤشر "التجارة عبر الحدود" في تراجع مستمر في فلسطين منذ العام 2007 حيث كان ترتيب فلسطين 65 ثم 77 في 2008 ثم 85 في 2009 إلى أن وصل 123 في العام الحالي، وذلك بسبب الارتفاع المستمر في تكاليف الاستيراد والتصدير.

خلاصة القول، أن فلسطين تحقق مراتب جيدة في مؤشرات مهمة مثل دفع الضرائب (62)، وحماية المستثمرين (80)، والحصول على الكهرباء (87)، وتنفيذ العقود (88). وفي المقابل تظهر البيانات أن فلسطين تحتل مراتب متأخرة في مؤشرات أخرى أبرزها تسوية حالات الاعسار (189)، الحصول على الائتمان (165)، البدء بالمشروع (143)، مما يسهم في تراجع ترتيبها العام في التقرير.

⁴⁴ كان ترتيب فلسطين في التقرير السنوي للعام 2013 135 لكن البنك الدولي قام لاحقاً بتعديل البيانات ومنح فلسطين المرتبة 145. للحصول على البيانات المعدلة أنظر: <http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/west-bank-and-gaza#trading-across-borders>

6- الأسعار والقوة الشرائية

1-6 أسعار المستهلك

سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في فلسطين ارتفاعاً بنسبة 0.93% خلال الربع الثالث من العام 2013 مقارنة بالربع الثاني من العام 2013. كما سجلت ارتفاعاً بنسبة 1.44% خلال الربع الثالث من العام 2013 مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. ويلاحظ أن أبرز المجموعات التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع

الثالث هي أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة، إذ ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 1.05% خلال الربع الثالث من العام 2013 مقارنة مع الربع الثاني. كما ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 0.12% مقارنة بالربع المناظر من العام 2012 (أنظر جدول 1-6).

جدول 1-6: نسب التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في فلسطين

نسبة تغير الربع الثالث عن الربع الثالث 2012	نسبة تغير الربع الثالث 2013 عن الربع الثاني 2013	المجموعة
0.12	1.05	المواد الغذائية والمشروبات المرطبة
13.78	4.00	المشروبات الكحولية والتبغ
(0.41)	(0.10)	الأقمشة والملابس والأحذية
3.13	0.90	المسكن ومستلزماته
1.70	(0.08)	الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية
1.12	0.58	الخدمات الطبية
(1.09)	0.47	النقل والمواصلات
(0.06)	0.06	الاتصالات
(0.97)	(0.04)	السلع والخدمات الترفيهية والثقافية
8.80	2.72	خدمات التعليم
3.87	0.32	خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق
(2.02)	(0.25)	سلع وخدمات متنوعة
1.44	0.93	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبطت في الأسعار).

ارتفاع أيضاً على مجموعة الخضروات الطازجة بنسبة 3.85%، حيث ارتفعت أسعار الكوسا بنسبة 28.62% (وصل سعر الكوسا للمحاشي صغير الحجم - محلي إلى 5.02 شيكل/كغم خلال شهر أيلول 2013)، كما ارتفعت أسعار مجموعة المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات بنسبة 1.81% (وصل سعر بنزين 95 بدون رصاص - إسرائيلي إلى 7.46 شيكل/لتر خلال شهر أيلول 2013، كما وصل سعر سولار - إسرائيلي إلى 6.90 شيكل/لتر خلال شهر أيلول

يستعرض الجدول 2-6 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2013 مقارنة بالربع السابق. ارتفعت أسعار مجموعة الفواكه الطازجة بنسبة 4.15%. وتم هذا بتأثير ارتفاع أسعار الليمون بنسبة 38.7% (وصل سعر الليمون الأصفر المحلي إلى 6.15 شيكل/كغم خلال شهر تموز 2013)، وارتفاع سعر الموز بنسبة 23.25% (وصل سعر الموز كبير - إسرائيلي إلى 4.87 شيكل/كغم خلال شهر آب 2013). وقد طرأ

شيكل/ 60 كغم خلال شهر أيلول 2013)، كما انخفضت أسعار مجموعة الأرز بمقدار 1.47% حيث انخفضت أسعار الأرز حبة قصيرة بمقدار 1.87% (وصل سعر أرز حبة قصيرة- صن وايت- استراليا إلى 105.28 شيكل/ 25 كغم خلال شهر آب 2013).

2013). في المقابل انخفضت أسعار مجموعة السكر بمقدار 2.64% (وصل سعر سكر أبيض كريستال- بريطانيا إلى 167.13 شيكل/ 50 كغم خلال شهر أيلول 2013)، كما انخفضت أسعار مجموعة الطحين بمقدار 1.89% (وصل سعر طحين أبيض حيفا - زيرو - إسرائيلي إلى 163.38

جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية في فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2013

نسبة التغير (%) في الربع الثالث 2013 عن الربع الثاني 2013	السلع الاستهلاكية الأساسية
1.81	المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات
0.84	أسعار الوقود المنزلي
3.85	الخضراوات الطازجة
(0.06)	اللحوم الطازجة
(2.64)	السكر
(1.47)	الأرز
(0.64)	الدواجن الطازجة
(1.89)	الطحين
(0.35)	منتجات الألبان والبيض
4.15	الفواكه الطازجة

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

6-2 أسعار المنتج والجملة

2013 مع الربع المناظر من العام السابق سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 0.48%.

كما سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة ونكالييف الشحن) ارتفاعاً بنسبة 1.12% خلال الربع الثالث من العام 2013 مقارنة بالربع الثاني من العام 2013. نتيجة لارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 3.02% (وهي تشكّل 36% في سلة أسعار المنتج)، وأسعار سلع الصناعات التحويلية بنسبة 0.04% (وهي تشكّل 61.66% في سلة أسعار المنتج)، كما ارتفعت أسعار السلع ضمن مجموعة صيد الأسماك والجمبري بنسبة 22.85% (والتي تشكّل 0.20% من سلة أسعار المنتج)، بينما سجلت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر انخفاضاً مقداره 0.80% خلال الربع الثالث من العام 2013 (والتي تشكّل 2.13% من سلة أسعار

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المجالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ شامل لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) ارتفاعاً بنسبة 1.5% خلال الربع الثالث من العام 2013 مقارنة بالربع الثاني من العام 2013. نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 3.76% (وهي تشكّل 29% من وزن سلة أسعار الجملة)، كما سجلت أسعار السلع ضمن مجموعة الصناعات التحويلية ارتفاعاً بنسبة 0.59% (وهي تشكّل 70% من وزن سلة أسعار الجملة)، في حين انخفضت أسعار مجموعة صيد الأسماك بمقدار 2.37%، وأسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بمقدار 0.29%. وعلى مستوى السلع المحلية ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة بنسبة 2.53%، كما ارتفعت أسعار الجملة للسلع المستوردة بنسبة 1.29%. وبمقارنة الربع الثالث

انخفاضاً طفيفاً مقداره 0.01% مقارنة مع الربع الثاني من العام نفسه. ولا تتوفر بيانات من قطاع غزة عن تطور أسعار هذا المؤشر.

أما مؤشر أسعار تكاليف الطرق، وهو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء الطرق في الضفة الغربية، فقد شهد خلال الربع الثالث من العام 2013 ارتفاعاً بنسبة 0.35% مقارنة بالربع الثاني من العام 2013. هنا أيضاً لا تتوفر معلومات عن تطور التكاليف في قطاع غزة (أنظر جدول 3-6).

المنتج). وعلى مستوى السلع المحلية سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج ارتفاعاً بنسبة 1.27%، وعلى مستوى السلع المصدرة سجل الرقم القياسي انخفاضاً مقداره 0.30%.

3-6 أسعار تكاليف البناء والطرق

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2013

جدول 3-6: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف البناء والطرق في الضفة الغربية

الفترة الزمنية	الرقم القياسي		نسبة التغير الشهرية		نسبة التغير الربعية	
	تكاليف البناء شهر الأساس كانون أول 2007 = 100	تكاليف الطرق شهر الأساس كانون أول 2008 = 100	تكاليف البناء	تكاليف الطرق	تكاليف البناء	تكاليف الطرق
نيسان 2013	113.40	116.99	(0.25)	(0.26)		
أيار 2013	113.26	116.53	(0.13)	(0.40)		
حزيران 2013	112.99	116.95	(0.24)	0.36		
متوسط الربع الثاني 2013	113.22	116.82			(0.06)	0.04
تموز 2013	112.94	117.06	(0.04)	0.10		
آب 2013	113.16	117.26	0.19	0.17		
أيلول 2013	113.50	117.36	0.30	0.09		
متوسط الربع الثالث 2013	113.20	117.23			(0.01)	0.35

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

4-6 الأسعار والقوة الشرائية⁴⁵

الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2013 مقارنة بالربع السابق عليه. وهذا يعادل أيضاً التراجع في القوة الشرائية للدينار في الأراضي الفلسطينية نظراً لثبات سعر الصرف بين الدولار والدينار الأردني. أما بالنسبة للتبدل في القوة الشرائية لهاتين العملتين في العام الفاصل بين الربع الثالث 2012 والربع الثالث 2013 فإن أرقام الجدول 4-6 توضح أن التراجع فيها بلغ 11.4%، وجاء هذا نتيجة ارتفاع التضخم بنسبة 1.4% وانخفاض سعر الصرف بنحو 10% خلال السنة. هذا يعني أن القوة الشرائية لرواتب وأجور الأفراد الذين يتلقون أجورهم ورواتبهم بالدولار أو الدينار هبطت

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً خلال الربع الثالث من العام 2013 بنسبة 0.93% مقارنة بالربع الثاني كما ذكرنا سابقاً. وبمقابل تضخم الأسعار هذا شهد الربع أيضاً تراجعاً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 1.3% (إلى 3.58 شيكل لكل دولار بحسب بيانات سلطة النقد). أي أن القوة الشرائية للدولار تراجعت بنحو 2.2% في

⁴⁵ تعرّف القوة الشرائية على أنها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقود"، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار وسعر صرف العملة، لذا فإن التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل + معدل التضخم.

بمقدار 11.4% خلال العام، في حين بلغ الهبوط بالنسبة لمن يتلقون أجورهم ورواتبهم بالشيكل 1.4% فقط. هذا طبعاً على افتراض أن كامل انفاق من يتلقون رواتبهم وأجورهم بالدولار والدينار تتم بالشيكل، وبافتراض ثبات القيمة الاسمية للرواتب والأجور.

جدول 4-6: معدل التغير في القوة الشرائية وفي أسعار صرف الدولار والدينار الأردني مقابل الشيكل

البيان	معدل التضخم*	متوسط سعر الصرف	دولار/شيكل		دينار/شيكل	
			معدل التغير في سعر الصرف (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	معدل التغير في سعر الصرف (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)
الربع الأول	1.10	3.77	3.42	2.32	3.42	2.32
الربع الثاني	(0.45)	3.82	1.31	1.77	1.31	1.76
الربع الثالث	1.25	3.98	4.15	2.90	4.16	2.91
الربع الرابع	0.46	3.85	(3.36)	(3.82)	(3.36)	(3.82)
الربع الأول	0.45	3.70	(3.67)	(4.12)	(3.68)	(4.12)
الربع الثاني	(0.40)	3.63	(2.00)	(1.61)	(2.00)	(1.61)
الربع الثالث	0.9	3.58	(1.3)	(2.2)	(1.3)	(2.2)
تموز	0.2	3.61	(0.7)	(1.0)	(0.7)	(1.0)
آب	0.4	3.58	(0.8)	(1.2)	(0.8)	(1.1)
أيلول	0.5	3.57	(0.2)	(0.6)	(0.4)	(0.9)

المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني * يمثل معدل التضخم التغير في القوة الشرائية للشيكل.

صندوق 9: مسح واقع الفساد وانتشاره في فلسطين: 93% يعتقدون بوجود الوساطة ولكن 3% فقط استخدموها

أعلن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في نهاية العام الماضي نتائج مسح الفساد في الأراضي الفلسطينية للعام 2013. وتم الإعلان عن نتائج المسح مع الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الفساد (9 كانون أول).⁴⁶

يتكون مسح الفساد من جزأين، مسح لتوجهات الأفراد والأسر لواقع الفساد وانتشاره، ومسح لتوجهات الموظفين العموميين حول واقع الفساد وانتشاره.

أولاً، مسح توجهات الأفراد

بلغ عدد الأسر في عينة المسح هذا 2,500 أسرة، موزعين بين 1,580 أسرة في الضفة الغربية و 920 أسرة في قطاع غزة. والعينة هذه عينة طبقية عشوائية منتظمة ذات ثلاث مراحل. ولقد توصل هذا المسح إلى عدد كبير من النتائج نورد فيما يلي أبرزها:

✧ قال نحو 32% من الأفراد (18 سنة فأكثر) في فلسطين أنهم سمعوا أو قرأوا بشكل معمق عن موضوع مكافحة الفساد. وعبرت الغالبية من هؤلاء أن معرفتهم بالأمر وبقانون مكافحة الفساد جاءت سماعياً من أحاديث الآخرين. ولكن من الملفت للنظر أن ما يعتقد معظم المبحوثين بمثابة فساد ليس فساداً حسب التعريف القانوني للفساد. مثلاً قال 95% من المبحوثين أن امتناع شركة خاصة عن دفع ضريبة الدخل، أو تنصل أحد الوزراء عن تسديد ديونه، هو فساد في حين أنه ليس كذلك حسب التعريف الدقيق للفساد.

⁴⁶ <http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=974&mid=3915&wversion=Staging>

✧ قال 93% من المبحوثين أن الوساطة والمحسوبية موجودة في القطاع العام، وعبر 86% عن وجودها في القطاع الخاص والقطاع المدني، و63% قالوا بوجودها في الهيئات المحلية. هذا يعني أن الوساطة والمحسوبية هي، برأي المبحوثين، أكثر أشكال الفساد انتشاراً في الأراضي الفلسطينية.

✧ عبر 83% من الأفراد عن وجود الرشوة في القطاع العام، و73% عن وجودها في القطاع الخاص والمدني. ولكن النسبة تنخفض إلى 44% فقط بالنسبة إلى الهيئات المحلية.

وكما دلت دراسات أخرى سابقة، توصل المسح الحالي أيضاً إلى وجود فجوة واسعة بين تصورات الأفراد عن وجود الفساد في الأراضي الفلسطينية وبين خبراتهم الشخصية والعملية. على سبيل المثال، في حين قال 93% من المبحوثين أن هناك واسطة في القطاع العام، إلا أن 3% منهم فقط قالوا بأنهم استخدموا الوساطة فعلياً لتسيير أعمالهم. وقال نحو 20% فقط أنهم تعرضوا فعلاً لفعل فساد أو كانوا شهوداً عليه خلال العامين الماضيين. كذلك قال نحو ربع (23%) من حصلوا على وظيفة عمومية أنهم استخدموا الوساطة للحصول على الوظيفة.

ثانياً، مسح توجهات الموظفين العموميين

بلغ عدد أفراد العينة هنا 800 شخص من الموظفين المتقدمين (رئيس قسم فأعلى) في وزارات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. ولقد اتفق هؤلاء مع المسح الأهلي السابق بأن الوساطة والمحسوبية هي أكثر أشكال الفساد انتشاراً، إذ قال 87% من عينة الموظفين أن الوساطة والمحسوبية موجودة في القطاع العام، ولكن 37% فقط قالوا أن التعيينات في وزارتهم استندت إلى الوساطة. وفي حين قال 62% منهم بوجود رشوة في القطاع العام، قال 11% فقط بأن التعيينات في وزارتهم تستند على الرشوة. وهذه الأرقام تؤكد ثانية وجود الفجوة بين تصورات الموظفين عن وجود الفساد وبين خبراتهم الشخصية في أماكن عملهم.

ومن بين أهم نتائج المسح التي تدعو إلى بعض النقاش، أن نسبة الموظفين العموميين الذين تعرضوا لحوادث فساد خلال العامين الماضيين بلغت نحو 18%، وأن نحو نصفهم (45%) قاموا بالتبليغ عن حوادث الفساد التي تعرضوا لها.

7- التجارة الخارجية

7-1 الميزان التجاري

من عام 2013 فقد بلغت نحو 199 مليون دولار، منخفضة بمقدار 8.3% مقارنة مع الربع الثاني من العام، ولكن مرتفعة بمعدل 6.8% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2012. ومن الملفت للنظر أن انخفاض الواردات السلعية المرصودة ترافق مع ارتفاع الصادرات بين الربعين المتناظرين. وهذا التأثير المتعاكس هو ما تتوقعه النظرية الاقتصادية عند ارتفاع قيمة العملة، الذي يؤدي لارتفاع أسعار الواردات من جهة وتحسين تنافسية الصادرات من جهة أخرى. ولكن تفسير التبدل في الميزان التجاري الفلسطيني على أساس الارتفاع الذي طرأ على قيمة الشيكل خلال الفترة قد يكون متسرعاً، ذلك لأن الجزء الأكبر من التجارة الخارجية الفلسطينية يتم بالشيكل ومع إسرائيل. وعلى ذلك فإن الأمر بحاجة إلى المزيد من التحصيل.

الميزان التجاري هو سجل لصادرات وواردات فلسطين من السلع والخدمات "المرصودة"⁴⁷. بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال الربع الثالث من عام 2013 حوالي 1,183.8 مليون دولار. يبين الجدول 7-1 أن قيمة الواردات السلعية المرصودة انخفضت بمقدار 0.4% خلال الربع الثالث من العام 2013 مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام. بينما انخفضت بمقدار 3.7% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2012. أما الصادرات السلعية المرصودة خلال الربع الثالث

⁴⁷ قيم الصادرات والواردات السلعية تغطي فقط ما تم تسجيله في البيانات التي تم الحصول عليها من المصادر الرسمية، ومن المؤكد أن هذه لا تشمل كافة الصادرات ولا كامل الواردات الفعلية. من ناحية ثانية فإن الخدمات المسجلة هنا تعزى فقط على تلك المستوردة والمصدرة إلى إسرائيل. وللتنبية إلى هذه الحدود المهمة يتم استخدام صفة "المرصودة" على إحصاءات الميزان التجاري.

تدلل الأرقام السابقة على أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى حوالي 985 مليون دولار خلال الربع الثالث 2013 وهذا يزيد بنسبة 1.5% مقارنة مع العجز في الربع الثاني من العام (971 مليون دولار). ولكن العجز في الربع الثالث كان أقل بمقدار 5.5% عن العجز في الربع المناظر (1,042 مليون دولار). ونظراً للتوازن تقريباً في ميزان التجارة بالخدمات مع إسرائيل، فإن إضافة الخدمات لا تجعل الميزان التجاري مختلفاً بشكل كبير عن الميزان التجاري السلعي خلال الربع الثالث.

أما بالنسبة إلى واردات الخدمات المرصودة من إسرائيل فلقد انخفضت بشكل طفيف خلال الربع الثالث لتصل إلى 38.3 مليون دولار، كما انخفضت الصادرات منها ليستقر ميزان التجارة بالخدمات مع إسرائيل على عجز ضئيل، 2.2 مليون دولار، مقارنة مع فائض بلغ نحو 10 مليون في الربع المناظر من العام 2012. وتجدر الملاحظة أن ميزان التجارة بالخدمات مع إسرائيل يكاد أن يكون متوازناً في الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2013.

جدول 7-1: واردات وصادرات السلع والخدمات المرصودة للفترة 2011 - 2013

(مليون دولار)

المؤشر	عام 2011**	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	إجمالي عام 2012**	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013
واردات سلع	4,373.6	1,099.6	1,197.3	1,228.8	1,171.7	4,697.4	1,067.1	1,188.0	1,183.8
واردات خدمات*	126.6	30.5	32.2	29.6	26.7	119.0	36.9	38.6	38.3
صادرات سلع	745.7	188.2	192.4	186.5	215.3	782.4	195.8	217.1	199.1
صادرات خدمات*	159.0	35.6	41.7	39.2	41.3	157.8	34.8	39.1	36.1

المصدر: التجارة الخارجية المرصودة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014).

* واردات وصادرات الخدمات من وإلى إسرائيل فقط.

** بيانات عامي 2011 و2012 معدلة.

7-2 ميزان المدفوعات

مليون دولار خلال الربع الثالث، جاء معظمها من الارتفاع في دخل العمال الفلسطينيين في الخارج، والذي وصل إلى 337.7 مليون دولار.

تم تمويل عجز الميزان الجاري في الربع الثالث 2013 من الفائض في صافي الحساب الرأسمالي والمالي (235.7 مليون دولار). ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة. من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي الصفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ". ولقد بلغت قيمة هذا البند نحو 63.2 مليون دولار.

يستفاد من أرقام ميزان المدفوعات، الذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية، أن عجز الحساب الجاري (أي الميزان التجاري بالإضافة إلى دخل عوامل الإنتاج والتحويلات من الخارج) بلغ في الربع الثالث من العام 2013 حوالي 299 مليون دولار (أنظر الجدول 7-2). ويمثل هذا 9.8% من الناتج المحلي الإجمالي الربعي بالأسعار الجارية. انخفض العجز في الحساب الجاري في الربع الثالث بشكل ملحوظ عن الربع السابق بمقدار 296.8 مليون دولار، وبنسبة أكبر مقارنة بالربع المناظر. ويعزى هذا إلى الارتفاع الملحوظ في ميزان التحويلات الجارية، وبشكل أساسي إلى زيادة التحويلات المقبوضة من الخارج لصالح الحكومة (معظمها من مساعدات الدول المانحة). كذلك طرأت زيادة على ميزان الدخل بلغت نحو 30

جدول 7-2: ميزان المدفوعات الفلسطيني الربعي 2011-2013 (أرقام محدثة)

مليون دولار

الربع الثالث 2013	الربع الثاني 2013	الربع الأول 2013	2012	الربع الرابع 2012	الربع الثالث 2012	2011	
4.9413-	-1326.7	-1203.2	-5,266.5	-1,270.7	-1,316.2	-4,729.5	1. الميزان التجاري للسلع والخدمات*
6.44-12	-1226.9	-1106.1	-4,884.0	-1,159.3	-1,232.0	626.0,4-	- صافي السلع
100.3-	-99.8	-97.1	-382.5	-111.4	-84.2	-103.6	- صافي الخدمات
340.8	310.5	292.9	1,072.4	273.6	279.1	1,217.2	2. ميزان الدخل
337.7	306.7	292.5	1,051.2	258.4	269.4	1,258.9	- تعويضات العمال المقبوضة من الخارج
33.9	30.2	28.6	122.8	29.8	32.1	99.3	- دخل استثمار مقبوض من الخارج
30.8	26.4	28.6	101.7	14.7	22.4	140.9	- الدخل المدفوع للخارج
705.2	420.5	670.1	1,379.4	339.1	364.5	1,319.8	3. ميزان تحويلات الجارية
402.2	134.1	314.1	520.2	69.2	129.2	750.5	- تحويلات مقبوضة من الخارج (حكومة)
344.3	326.1	393.1	1,129.4	323.2	308.8	1,226.4	- تحويلات مقبوضة من الخارج (خاص)
41.3	39.7	37.1	270.2	53.3	73.5	657.1	- تحويلات مدفوعة الى الخارج
298.9-	-595.7	-240.2	-2,814.8	-658.1	-672.6	-2,192.6	4. ميزان الحساب الجاري (3+2+1)
235.7	646.8	191.9	2,832.0	633.9	614.1	2,155.7	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
59.7	59.1	144.2	297.9	65.1	81.4	536.2	- صافي التحويلات الرأسمالية
176.0	587.7	47.7	2,534.1	568.9	532.7	1,619.5	- صافي الحساب المالي
34.2	13.2	71.3	246.1	42.7	69.3	605.2	- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
24.9-	-38.0	-72.1	44.0	2.6	22.6	-69.5	- صافي استثمار الحافظة
133.9	595.1	69.3	2,410.0	521.8	478.0	1,050.2	- صافي الاستثمارات أخرى
32.8	17.4	-20.8	-166.0	1.7	-37.2	33.7	- التغير في الأصول الاحتياطية - ارتفاع
63.2	-51.1	48.3	17.2-	24.2	58.4	36.9	6. صافي السهو والخطأ

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية 2013. النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني السنوي والربعي.

* أرقام الصادرات والواردات والسلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات " المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً التجارة بالخدمات المسجلة في الميزان التجاري هي مع إسرائيل فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات مع مختلف الأطراف.

7-3 الأرصد والاستثمارات الدولية والدين الخارجي

2012⁴⁸

يعرف وضع الاستثمار والأرصدة الدولية بأنه كشف محاسبي يسجل أرصد واستثمارات المقيمين (في فلسطين من الأفراد والشركات والحكومة) في العالم الخارجي، وهو ما يدعى بالأصول من جهة، وأرصدة واستثمارات غير المقيمين في فلسطين وهو ما يدعى بالخصوم من جهة أخرى.

تشير النتائج الأولية إلى أن صافي هذا الميزان في العام 2012 بلغ حوالي 667 مليون دولار. أي أن الاقتصاد الفلسطيني استثمار/أودع في الخارج مبالغ تفوق استثمار/ودائع

الأجانب في الاقتصاد الفلسطيني بمقدار 667 مليون دولار في العام 2012. وهذا الرصيد يقل بنسبة 7.4% عن رصيد العام السابق عليه (أنظر جدول 3-7)

بلغ إجمالي الأصول (أي استثمارات وإيداعات المقيمين في فلسطين في خارج فلسطين) 5,262 مليون دولار. وكان الجزء الأكبر من هذا المبلغ (أكثر من 60%) على شكل ودائع في الخارج من المصارف المحلية والأجنبية، يضاف إلى ذلك ما نسبته 13% على شكل أصول احتياطية. في الواقع شكلت الودائع في الخارج للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نسبة 71% من إجمالي الأصول الخارجية في العام 2012، في حين لم تتجاوز الاستثمارات الفلسطينية المباشرة في الخارج نسبة 5% من الإجمالي.

⁴⁸ لا تتوفر بيانات ربعية عن الأرصد والاستثمارات الدولية لذلك نسجل هنا البيانات السنوية فقط.

جدول 7-3: الأرصدة الدولية في نهاية عام 2010 - 2012

القيمة بالمليون دولار

السنة			القطاع / الرصيد
2012	2011	2010	
667	721	286,1	صافي الودائع والاستثمار الدولي (صافي الأصول)
5,262	5,233	424,5	مجموع الأصول
232	192	241	الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج
1,030	1,147	806	استثمارات الحافظة في الخارج
3,336	3,397	846,3	الاستثمارات الأخرى في الخارج:
3,234	3,326	671,3	منها: عملة وودائع
664	497	531	الأصول الاحتياطية
4,595	4512	138	مجموع الخصوم
2,336	2,328	2,177	الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين
676	611	611	استثمارات الحافظة الأجنبية في فلسطين
1,583	1,573	350,1	الاستثمارات الأخرى الأجنبية في فلسطين

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، البيان الصحفي لوضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي 2012.

الدين الخارجي

يعرف الدين الخارجي بأنه سجل لأرصدة الدين المستحقة على قطاعات الاقتصاد الفلسطيني لصالح غير المقيمين. بلغ إجمالي رصيد الدين الخارجي في فلسطين حوالي 1,601 مليون دولار، وشكل الدين على قطاع الحكومة العامة 68.5% منها، والدين على قطاع البنوك 27.7%، والدين

جدول 7-4: إجمالي رصيد الدين الخارجي على القطاعات الاقتصادية

في فلسطين، في نهاية عام 2011-2012

القيمة بالمليون دولار

القطاع الاقتصادي	الرصيد نهاية عام 2011	الرصيد نهاية عام 2012
الحكومة العامة	1114	1097
قصير الأجل	64	85
طويل الأجل	1050	1012
السلطات النقدية	0	0
قصير الأجل	0	0
طويل الأجل	0	0
البنوك	359	443
قصير الأجل	359	443
طويل الأجل	0	0
القطاعات الأخرى	100	43
قصير الأجل	6	7
طويل الأجل	94	36
الاستثمار المباشر (الاقتراض ما بين الشركات التابعة والمنسوبة)	24	18
خصوم الدين لمؤسسات منتسبة	0	0
خصوم الدين لمستثمرين مباشرين	24	18
إجمالي رصيد الدين الخارجي	1597	1601

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، البيان الصحفي لوضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي 2012.

صندوق 10: العوامل الخارجية هي الأهم في تفسير نمو الاقتصاد الإسرائيلي

قام مركز الأبحاث في "بنك إسرائيل"، البنك المركزي الإسرائيلي، قبل بضعة سنوات بنشر دراسة مهمة بعنوان "فترات النمو المستمر وأداء السياسة الاقتصادية الكلية في إسرائيل"⁴⁹. ولقد عادت الدراسة إلى الواجهة مؤخراً نظراً لأن أحد الذين شاركوا في وضعها، كارنيت فلوج، أصبحت الحاكم الجديد لبنك إسرائيل عقب استقالة الحاكم السابق، ستانلي فيشر.

تهدف الدراسة إلى تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الإسرائيلي خلال الفترة 1960-2006 وذلك للإجابة على سؤال أساسي: هل كانت تحولات النمو التي شهدتها الاقتصاد خلال فترات معينة نتيجة لعوامل برانية (exogenous) خارج سيطرة السياسة والسياسيين أم نتيجة لصواب السياسات الاقتصادية الكلية (الماكرو) التي طبقتها الحكومة؟

بدأت الدراسة بتقسيم التاريخ الاقتصادي لإسرائيل إلى فترات من ثلاثة أنواع: فترات النمو المستمر (persistent)، فترات النمو العادي، وفترات الكساد (recession). عرّفت الدراسة فترة النمو المستمر بأنها الفترة التي يطراً فيها نمو موجب في قطاع الأعمال في كل ربع من أرباع السنة خلال خمس سنوات متوالية (مع السماح بعدم حدوث هذا خلال ربع واحد). هذا إلى جانب أن يطراً نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3% أو أكثر. أما فترات النمو العادي فهي فترات تمتاز بنمو مرتفع في الناتج المحلي للفرد ولكن خلال فترة قصيرة. وفترات الكساد هي فترات النمو المتهاود أو السلبي في الناتج المحلي للفرد. يعرض الجدول 1، توزيع التاريخ الاقتصادي لإسرائيل بين الفترات الثلاث.

جدول 1: توزيع التاريخ الاقتصادي لإسرائيل بين فترات النمو المستمر و النمو العادي والركود

الفترة	الفترة الزمنية	طول الفترة (شهر)	صفة الفترة	نمو الناتج المحلي الإجمالي	نمو الناتج المحلي للفرد	الإنتاجية الصناعية
اقتصاد ناشئ	1960.1-1965.6	66	نمو مستمر	9.7	5.6	1.1
فترة استنزاف الهجرة	1965.7-1967.6	24	ركود	0.0	-3.2	0.5
ما بعد حرب الأيام الستة	1967.7-1972.12	66	نمو مستمر	13.5	9.9	0.1
ما بعد حرب "يوم الغفران"	1973.1-1976.12	36	ركود	3.5	0.8	-0.5
فترة "ارليتشر" (وزير المالية آنذاك)	1977.1-1979.4	28	نمو	4.5	2.1	0.3
فترة "هوروتز" (وزير المالية آنذاك)	1976.5-1980.7	14	ركود	2.9	0.5	-1.5
فترة "اريدور" (وزير المالية آنذاك)	1980.8-1983.9	37	نمو	3	1.1	-0.3
فترة أزمة المصارف	1983.10-1985.10	24	ركود	5.2	3.6	0.3
فترة الإصلاح	1985.11-1987.8	21	نمو	4.8	3.2	1.5
فترة ما بعد الإصلاح	1987.9-1989.12	27	نمو	2	0.2	0.8
فترة الهجرة من روسيا	1990.1-1996.9	69	نمو مستمر	6.8	3.1	0.4
استنزاف الهجرة+السياسة الانكماشية	1996.10-1999.7	33	ركود	3.7	1.2	0.6
فترة ثورة التكنولوجيا الرفيعة	1999.8-2000.9	13	نمو	9.2	6.3	4.0
فترة الانقضاة الثانية	2000.10-2003.3	29	ركود	-1.1	-3.3	-1.5
فترة تسارع التجارة العالمية	2003.6-2006.12	42	نمو مستمر (؟)	5	3.2	1.0
فترات النمو				7.1	4.9	1.0
فترات الركود				2.3	-0.3	-0.2

المصدر: Bank of Israel (2007). Persistent Growth Episodes and Macroeconomics Policy Performance in Israel

قراءة هذا الجدول تدل على أن إسرائيل لم تشهد سوى 3 فترات من "النمو المستمر" خلال تاريخها، وأن فترتين من هذه الفترات كانتا في الستينيات من القرن الماضي عندما كانت الدولة ما تزال قيد النشوء. أما الثالثة فلقد حصلت في التسعينات أثر موجات الهجرة الواسعة من الاتحاد السوفياتي. ومن الجدير بالملاحظة أن متوسط النمو للفرد خلال الفترة الثالثة (3.1%) كان أقل بشكل ملحوظ من النمو في الفترتين السابقتين في الستينيات. وتشير الدراسة أيضاً إلى أن فترات "النمو العادي" في إسرائيل بعد العام 1973 كانت نادرة وقصيرة. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك النمو في الناتج المحلي الإجمالي الذي استمر 13 شهراً منذ شهر آب 1999 والذي تبعه هبوط حاد نتيجة لانفجار فقاعة التكنولوجيا المتطورة واندلاع الانقضاة الثانية.

⁴⁹ Karnit Flug and Michel Strawczynski (2007): Persistent Growth Episodes and Macroeconomic Policy Performance in Israel. Researched Department, Discussion Paper No. 2007-08. Bank of Israel. <http://www.bankisrael.gov.il/deptdata/mehkar/papers/dp0708e.pdf>

بعد توزيع التاريخ الاقتصادي لإسرائيل على الفترات الثلاث تسعى الدراسة إلى تحديد الأسباب وراء الأداء المتباين خلال الفترات المختلفة: هل السبب هو العوامل الخارجية أم السياسات الداخلية؟ تأخذ الدراسة في الاعتبار أربعة متغيرات مستقلة، ثلاثة منها متغيرات برانية ومتغير سياساتي (policy variable) واحد. المتغيرات الثلاثة هي عوامل خارجية يمكن أن يكون لها تأثير على الأداء الاقتصادي: ازدهار أو انكماش التجارة الدولية، التدفق السنوي للمهاجرين وأخيراً الوضع الأمني العام. أما العامل السياساتي الداخلي فهو "كفاءة إدارة الاقتصاد الكلي". وتقيم الدراسة هذا المؤشر عبر حساب المتوسط المرجح لخمس متغيرات: فائض الموازنة الحكومية، معدل التضخم بالإضافة إلى ثلاثة متغيرات ترتبط بدرجة ابتعاد سعر صرف العملة عن مستواه التوازني. يسجل الجدول 2 تطور متوسط قيم المتغيرات التفسيرية المستقلة خلال فترات النمو المختلفة في الاقتصاد الإسرائيلي.

تطبق الدراسة نموذج خطي لتقدير احتمالية ودرجة تأثير المتغيرات المستقلة الأربعة على الأداء الاقتصادي في كل فترة من الفترات وتوصلت إلى التالي:

- ✧ أن العوامل الرئيسية التي حكمت أداء الاقتصاد الإسرائيلي كانت عوامل برانية خارجية، مثل ازدهار التجارة العالمية والأوضاع الأمنية. أما العوامل السياساتية، مثل الإدارة الاقتصادية الماكرو والاستثمار العام والضرائب فإن دورها كان أضعف في تفسير النمو.
- ✧ أن فترات النمو في إسرائيل تولدت من عوامل على جانب الطلب (التجارة الدولية والوضع الأمني) وجانب (الاستثمار الحكومي وخبرات المهاجرين بعد اندماجهم).

جدول 2: تطور قيم المتغيرات التفسيرية خلال الفترات الاقتصادية المختلفة

المتغيرات السياسية			المتغيرات البرانية			
فائض الموازنة (% من ن. م. ا.)	معدل التضخم (نسبة مئوية)	تبادل التجارة الدولية (%)	الهجرة (% من السكان)	الأحداث الأمنية	صفة الفترة	الفترة
5.0	7.4	9.7	0.5		نمو مستمر	اقتصاد ناشئ
0.0	4.6	7.6	0.2	حرب الستة أيام	ركود	فترة استنزاف الهجرة
-8.3	7.7	13.3	0.3		نمو مستمر	ما بعد حرب الأيام الستة
-15.8	38.0	7.8	0.2	حرب يوم الغفران	ركود	ما بعد حرب "يوم الغفران"
-15.1	49.5	5.8	0.2		نمو	فترة "ارليتشنز" (وزير المالية آنذاك)
-10.8	128.6	6.6	0.2		ركود	فترة "هوروتز" (وزير المالية آنذاك)
-11.7	124.3	0.4	0.1	حرب لبنان الأولى	نمو	فترة "اريدور" (وزير المالية آنذاك)
-7.2	390.6	6.9	0.1		ركود	فترة أزمة المصارف
2.0	19.3	8.8	0.1		نمو	فترة الإصلاح
-3.3	18.7	9.3	0.1	الانتفاضة الأولى	نمو	فترة ما بعد الإصلاح
-4.2	13.0	8.7	0.5		نمو مستمر	فترة الهجرة من روسيا
-4.5	6.5	10.6	0.3		ركود	استنزاف الهجرة+السياسة الانكماشية
-3.0	1.1	13.7	0.3		نمو	فترة ثورة التكنولوجيا المتقدمة
-4.6	3.0	4.9	0.1	الانتفاضة الثانية	ركود	فترة الانتفاضة
-3.6	0.6	9.3	0.1	حرب لبنان الثانية	نمو مستمر؟	فترة تسارع التجارة العالمية
-4.9	27.9	8.8	0.3			فترات النمو
-6.6	84.4	7.6	0.2			فترات الركود

المصدر: Bank of Israel (2007). Persistent Growth Episodes and Macroeconomics Policy Performance in Israel

- ✧ وللتأكيد على أهمية العوامل البرانية، عوامل الطلب، على النمو الاقتصادي توصلت الدراسة إلى أن هذه العوامل تفسر نحو ثلثي أسباب الانتقال من فترة الركود في نهاية القرن الماضي إلى فترة النمو المستمر خلال (2003-2006)، أي أن العوامل السياساتية (السياسية الاقتصادية الصائبة) ليست مسؤولة سوى عن ثلث المسببات وراء التحول من الركود الاقتصادي إلى النمو.⁵⁰

⁵⁰ تشير مقالة وضعها الباحث الإسرائيلي "اساف اورون" إلى أن تأكيد الدراسة على أن العوامل الخارجية، وليس السياسات النيوليبرالية المتشددة التي طبقها ناتنياهو أثناء تسلمه لوزارة المالية (2003-2006)، هي التي كانت وراء تجاوز إسرائيل لواحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية التي شهدتها في تاريخها (2001-2003) تفسر السبب وراء معارضة رئيس الوزراء الشديدة لتسمية السيدة فلوج، التي شاركت في وضع الدراسة، حاكمة لبنك إسرائيل. ولكن معارضة ناتنياهو فشلت بسبب العقبات التي حالت دون تنصيب المرشحين الآخرين الذين اقترحهم أنظر:

<http://972mag.com/whats-behind-israels-biggest-economic-boom-the-occupation/81038/>

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة* للأعوام 2000 - 2012

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)													
الأراضي الفلسطينية	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.4	4,169	4,293
الضفة الغربية	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3	2,580	2,649
قطاع غزة	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.1	1,589	1,644
الحسابات القومية (مليون دولار) (بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2004)													
الناتج المحلي الإجمالي*	4,146.7	3,810.8	3,301.4	3,800.5	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,878.3	5,239.3	5,724.5	6,421.4	6,797.3
ن.م.ج للفرد (دولار)	1,460.1	1,303.5	1,097.2	1,227.3	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,356.3	1,415.2	1,502.1	1,635.2	1,679.3
الإنتاج الأسري	3,981.3	3,884.5	3,589.7	4,088.9	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,851.9	5,229.4	5,204.0	5,713.0	6,436.8
الإنتاج الحكومي	1,080.3	1,003.7	930.3	886.4	1,048.9	833.3	870.4	892.7	995.9	1,159.5	1,322.3	1,772.2	2,027.1
انفاق المؤسسات غير الهادفة للربح	135.1	164.1	184.3	200.4	152.3	196.7	189.0	185.9	290.9	305.5	270.2	264.3	260.2
التكوين الرأسمالي الإجمالي	1,386.7	992.3	841.7	1,063.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,060.5	1,137.3	1,090.5	1,066.8	1,074.0
صافي الميزان التجاري السلعي	(2,239.4)	(1,887.8)	(1,917.3)	(2,194.3)	(2,209.8)	(2,009)	(1,668.6)	(1,970.5)	(2,047.4)	(2,289.5)	(1,908.7)	(2,235.3)	(2,779.4)
الواردات السلعية	2,748.3	2,225.9	2,235.5	2,561.4	2,622.1	2,466.5	2,203.8	2,508.3	2,642.4	2,881.3	2,604.0	3,091.6	3,539.9
الصادرات السلعية	508.9	338.1	318.2	367.1	412.3	457.5	535.2	537.8	595.0	591.8	695.3	856.3	760.5
صافي الميزان التجاري الخدمي	(197.3)	(346.0)	(327.3)	(243.9)	(215.6)	(194.7)	(613.2)	(268.1)	(273.5)	(302.9)	(253.8)	(159.6)	(221.4)
الواردات الخدمية	386.6	424.6	390.1	305.0	287.1	334.9	707.0	430.5	471.5	533.8	422.4	378.6	551.2
الصادرات الخدمية	189.3	78.6	62.8	61.1	71.5	140.2	93.8	162.4	198.0	230.9	168.6	219.0	329.8
الأسعار والتضخم													
متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	4.086	4.208	4.742	4.550	4.478	4.482	4.454	4.110	3.567	3.929	3.739	3.578	3.85
متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.042	5.542	5.275	5.050	5.43
معدل التضخم (%)**	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75	2.88	2.78
سوق العمل													
عدد العاملين (ألف شخص)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745	837	858
نسبة المشاركة (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41.0	41.7	41.2	41.6	41.1	43	43.6

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل البطالة (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23
الأوضاع الاجتماعية													
نسبة الفقر (%) ***	-	27.9	-	-	25.9	24.3	24.0	31.2	-	26.2	25.7	25.8	
نسبة الفقر المدقع (%) ***	-	19.5	-	-	14.2	15.3	13.7	18.8	-	13.7	14.1	12.9	
المالية العامة (مليون دولار)													
صافي الإيرادات المحلية	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4	1,900	2,176	2,240
النفقات الجارية وصافي الإقراض	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,920	2,983	2,961	3,047
النفقات التطويرية	469	340	252	395	0	287	281	310	غ.م	غ.م	275.1	296	211
فائض (عجز) الموازنة الجاري	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,342)	(1,083)	(785)	(807)
إجمالي المنح والمساعدات	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,277	978	932
فائض (عجز) الموازنة الكلي	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(81)	(103)	(86)
الدين العام	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	1,732	1,883	2,213	2,483
القطاع المصرفي (مليون دولار)													
موجودات/ مطلوبات المصارف	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8,590	9,110	9,799
حقوق الملكية	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096	1,182	1,258
ودائع الجمهور لدى المصارف	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802	6,973	7,484
التسهيلات الائتمانية	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825	3,483	4,122
عدد المصارف	21	21	20	20	20	20	21	21	21	20	18	18	17

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية. للحصول على سلسلة زمنية للأعوام ما قبل 2000، الرجاء الرجوع للعدد 23 من هذا المراقب. بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004=100) ونصيب

الفرد منها للعام 2011 من واقع تقديرات النموذج الاقتصادي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمنته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

** حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة.

*** يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر المدقع: الأسرة المرجعية (5 أفراد) التي يقل انفاقها على الحاجات الأساسية من مأكّل وملبس ومسكن عن 1,783 شيكل (2010). أما الفقر: الأسرة المرجعية التي يقل انفاقها على الحاجات

الأساسية المذكورة سابقاً والصحة والتعليم والمواصلات وغيرها عن 2,237 شيكل (2010).

- الأرقام بين الأقواس هي أرقام سائلة.